

الحرية الإقتصادية في العالم العربي

التقرير السنوي لعام 2019

سالم بن ناصر الإسماعيلي،
وميغيل سرفانتس، وفريد ماكماهون



**FRIEDRICH NAUMANN
STIFTUNG** Für die Freiheit.



ونظرًا إلى أن المؤلف الرئيسي لهذا العمل – الفاضل سالم بن ناصر الإسماعيلي - يعمل في مجال تشجيع الاستثمار في سلطنة عمان، وتفاديًا لوقوع أي تضارب في المصالح، فقد أعفى نفسه من المشاركة في حساب المؤشر رغم اضطراره بالجزء الأساسي من التحليل.

لقد عمل مؤلفو هذا الكتاب بصورة مستقلة، وبالتالي فإن ما يبدونه من آراء هي آراءهم الخاصة ولا تُعبّر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه. ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه يؤيدون أي مشروع قانون أو يعارضون صدوره أو أنهم يؤيدون أو يعارضون أي حزب أو مرشح سياسي معين.

حقوق الطبع والنشر 2019 محفوظة لدى معهد فريزر وجميع الحقوق محفوظة ولا يجوز إعادة نشر أي جزء من أجزاء هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال بدون إذن خطي إلا في حالة الاقتباسات المختصرة الواردة في المقالات والمراجعات.

تاريخ الإصدار: 2019
تصميم الكتاب: بيان بيبي

الاقتباس من هذا العمل
المؤلفون: سالم بن ناصر الإسماعيلي، وميغيل سرفانتس، وفريد ماكماهون
العنوان: الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي لعام 2019
الناشر: معهد فريزر
تاريخ النشر: 2019
النسخة الإلكترونية:

<https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-arab-world-2019-annual-report>

معلومات الفهرسة

سالم بن ناصر الإسماعيلي، -1958
الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام 2019 / سالم بن ناصر الإسماعيلي، ميغيل سرفانتس، فريد ماكماهون.

الرقم العالمي الموحد للكتاب: 978-0-88975-569-7 (طبعة 2019 باللغة الإنجليزية)
الرقم العالمي الموحد للكتاب: 978-0-88975-570-3 (طبعة 2019 باللغة العربية)

فهرس

٤	نبذة عن المؤلفين
٥	شكر وعرفان
٦	نبذة عن الناشرين المشاركين
٧	مقدمة
١٤	أبحاث حول الحرية الاقتصادية
١٨	ملخصات الدول
٢٦	مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي
٣٢	جداول بيانات الدول
٥٧	الملحق: الملاحظات الإيضاحية ومصادر البيانات
٧٢	المراجع

نبذة عن الطولفين

سالم بن ناصر الإسماعيلي

حصل الدكتور سالم بن ناصر الإسماعيلي على شهادات علمية في تخصصات الاتصالات والعلوم الإنسانية والهندسة الصناعية وإدارة الأعمال والإدارة والفلسفة والاقتصاد من جامعات بريطانية وأمريكية، وشغل منصب العضو المنتدب في المؤسسة العامة للمناطق الصناعية خلال الفترة من 1984 حتى 1996، وفي عام 1996 عُيّن نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، وفي عام 2012 عُيّن رئيسًا لهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات حتى عام 2018. وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة البحوث الدولية، وعضو في مجموعة فولبرايت للسلام العالمي الأمريكية، وعضو في مجلس إدارة معهد فريزر بكندا. وللإسماعيلي العديد من الأوراق البحثية حول موضوعات التقاء الثقافات والإدارة والاقتصاد، كما ألف خمسة كتب حول الثقافة المؤسسية للشركات والدين والتاريخ، وكان أحدث مؤلفاته هو كتاب "الحرية الاقتصادية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي"، الذي حاز عنه درجة الدكتوراه من جامعة نورثومبريا ونيوكاسل، فضلا عن شغله عضوية مجلس إدارة عدة شركات في مجال الخدمات المالية والطاقة.

ونظرًا إلى عمله في مجال تشجيع الاستثمار في سلطنة عُمان، وتفاديًا لوقوع أي تضارب في المصالح، فقد أَعفَى نفسه من المشاركة في حساب المؤشر رغم اضطراره بالجزء الأساسي من التحليل.

ميغيل سرفانتس

ميغيل آنخل سرفانتس أحد خبراء الاقتصاد الذين يقومون بإجراء البحوث الدولية لصالح معهد فريزر، وهو حاصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من جامعة تكساس في إل باسو، ويقوم بالتدريس في كلية فانييه وكلية إتش إي سي مونتريال للأعمال وكلية أودينسيا للأعمال وكلية نانت وكلية الإدارة بنورماندي وكلية العلوم السياسية بجامعة نانسي وكلية نيوما للأعمال. وقد تولّى سرفانتس مهمة المنسق لكل من الاستبيان السنوي لمعهد فريزر الخاص بشركات التعدين للسنوات 2009 و2010 و2011 و2012، واستبيان معهد فريزر الخاص بسوق البترول العالمية لسنة 2013، وتقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي للسنوات من 2010 وإلى 2019. وهو يحاضر حاليًا في كلية بورغندي للأعمال والجامعة الكاثوليكية في ليل كويست بفرنسا.



فريد ماكماهون

فريد مكماهون حاصل على درجة كرسى الدكتور مايكل ووكر للأبحاث في مجال الحرية الاقتصادية بمعهد فريزر، وهو يتولى إدارة مشروع الحرية الاقتصادية بالمعهد، الذي ينشر أو يشارك في نشر التقارير السنوية "الحرية الاقتصادية في العالم" و"الحرية الاقتصادية في أمريكا الشمالية" وهذا المنشور الذي يحمل عنوان "الحرية الاقتصادية في العالم العربي"، كما يقوم بتنسيق شبكة الحرية الاقتصادية التي تضم مراكز دراسات وأبحاث مستقلة في حوالي 90 بلدًا وإقليمًا. له العديد من المؤلفات التي من بينها كتاب "Looking the Gift Horse in the Mouth: The Impact of Federal Transfers on Atlantic Canada Road to Growth: How Lagging Economies Become Prosperous" الحائز على جائزة السير أنتوني فيشر التذكارية الدولية لكتب السياسة العامة، وكتاب "Retreat from Growth: Atlantic Canada and the Negative Sum Economy" (مع مقدمة بقلم رئيس الوزراء الأيرلندي السابق جون بروتون)، وكتاب "Retreat from Growth: Atlantic Canada and the Negative Sum Economy" (مع مقدمة بقلم روبرت مونديل الحائز على جائزة نوبل).

شكر وعرّفان

ويتوجهون، على وجه التحديد، بالشكر إلى الفاضل: ديرك كونسه، الذي عُيّن مؤخرًا بمنصب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على دعمه لمشروع الحرية الاقتصادية العربية، ويتوجه المؤلفون بالشكر أيضًا إلى الفاضل هاني عبد الملاك بمؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية على جهوده في هذا المشروع على مدار عدة سنوات.

كذلك نُعرب عن تقديرنا لكلٍ من مايكل ووكر كبير زميل أول معهد فريزر، وجيمس غوارتنى من جامعة ولاية فلوريدا، وروبرت لاوسون من جامعة ساذرن ميثوديست على ما قدموه من أفكار ومعونة قيّمة منذ أن شرعنا في الإعداد لهذا المشروع.

إن الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين ولا تُعبّر بالضرورة عن معهد فريزر أو آراء الداعمين للمعهد أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه. ولا يشير هذا الكتاب بأي حال من الأحوال إلى أن معهد فريزر أو داعميه أو أعضاء مجلس إدارته أو العاملين فيه يؤيدون أي مشروع قانون أو يعارضون صدوره أو أنهم يؤيدون أو يعارضون أي حزب أو مرشح سياسي معين.

نبذة عن الناشرين المشاركين

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية هي مؤسسة مستقلة وغير ربحية وغير حكومية تعمل من أجل نشر القيم والسياسات الليبرالية، وقد تأسست في ألمانيا عام 1958 وتشتهر بدورها في الدفاع عن الحريات في جميع أنحاء العالم.

وتسعى المؤسسة إلى تأسيس مجتمع مفتوح، مستلهمة لذلك مبادئ الليبرالية ورسالتها القائمة على التسامح المتبادل وقبول الاختلاف، حيث أثبتت مفاهيمها الأساسية على مر العصور مثل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق أن الليبرالية تقدم الحلول المناسبة للحاضر والمستقبل سواء في الحياة العامة أو الخاصة. وتمارس المؤسسة أنشطتها المكثفة في مجال التعليم المدني والاستشارات السياسية والتدريب والحوار العالمي داخل ألمانيا وخارجها في أكثر من 70 دولة حول العالم.

مؤسسة البحوث الدولية

أنشئت مؤسسة البحوث الدولية عام 2005، وهي مركز دراسات وأبحاث مستقل وغير حكومي وغير هادف للربح مقره في سلطنة عمان ويهدف إلى إجراء البحوث والدراسات حول القضايا الاقتصادية المحلية والعالمية، مع التركيز على العالم العربي. وقد بنت المؤسسة آلية عملها في مجالات الأبحاث والشؤون العامة على أساس العمل الجماعي، من خلال الاستعانة بأفكار ومجهودات فريق العمل لديها من الباحثين والمحريين والخبراء المتعاونين، مع الحرص على التواصل والتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة وعلى مستوى العالم. وتعتبر المؤسسة العضو الإقليمي في شبكة الحرية الاقتصادية التابعة لمعهد فريزر.

وتتلخص رؤية المؤسسة في استحداث الثروات وفرص العمل من خلال ترسيخ الحرية الاقتصادية، وتتمثل مهمتها في قياس أثر الأسواق التنافسية في ظل سياسات الاقتصاد الحر على مستوى رفاهية الأفراد، من خلال إجراء البحوث في هذا الصدد وإيصال نتائج تلك البحوث إلى العالم. ويتألف مجلس أمناء المؤسسة من أعضاء رفيعي المستوى من مختلف مؤسسات القطاع الخاص، وقد شرعت المؤسسة في إقامة شبكة من الباحثين الأكاديميين لتسهيل المشاريع البحثية، الأمر الذي يساعدها في إجراء البحوث حول القضايا الاقتصادية التي تؤثر في الحياة اليومية للأفراد.

معهد فريزر

رسالتنا هي النهوض بمستوى معيشة الكنديين وعائلاتهم وأجيال المستقبل من خلال دراسة وقياس وإعلان تأثير السياسات الحكومية وريادة الأعمال التجارية والاختيار على مستوى رفاهيتهم. تأسس معهد فريزر عام 1974 وهو منظمة بحثية وتعليمية مستقلة لديها أفرع في مختلف أنحاء أمريكا الشمالية ولها شركاء دوليون في أكثر من 90 دولة. ويتم تمويل أنشطة المعهد من الاستقطاعات الضريبية لآلاف من الأفراد والمنظمات والمؤسسات الخيرية. ومن أجل المحافظة على استقلاليتها، لا يقبل المعهد أي منح من الحكومة أو الأبحاث مدفوعة الأجر.

مقدمة

الحرية الاقتصادية – إتاحة تكافؤ الفرص للجميع

حيثما ترسخت الحرية الاقتصادية الحقيقية، فإنها تتيح الفرصة أمام الجميع بتذليل العقبات التي تقف في طريق النجاح. فالحرية الاقتصادية، بكل بساطة، هي قدرة الأفراد والأسر على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة والاستفادة من الفرص وريادة الأعمال بمنأى عن الحواجز التي تفرضها الحكومات التي تفرط في استخدام القوة أو النخب الجشعة التي تتصرف من منطلق حماية

هيمنتها الخاصة، سواءً أكانت أجنبية أم محلية. وفي العالم العربي، كثيرًا ما تُحرم الفئات الأقل حظًا والمنبوذون من إيجاد فرص عمل مجدية أو إنشاء مشاريع تجارية جديدة ومبتكرة بسبب البيروقراطية المرهقة والروتين الحكومي واللوائح التعسفية والقواعد المعقدة والفساد وغياب مبدأ سيادة القانون – وجميع العقبات التي تعترض طريق الحرية الاقتصادية.



تساهم زيادة الحرية الاقتصادية في إزالة هذه الحواجز لإتاحة الفرصة أمام الجميع. وهي الحل الذي يطلق العنان أمام جميع السكان للتحرك والإبداع ويعزز من إمكانية أن تنعم الدول العربية بحقبة جديدة من الرخاء وإتاحة الفرص. وهو أمرٌ ضروريٌ حتى للدول الغنية بالموارد؛ إذ يجعلها تتحرك نحو التنوع. وللقيام بذلك وتحقيق مشاركة واسعة للسكان في النشاط الاقتصادي، ينبغي أن تفتح الدول باب الفرص على مصراعيه أمام الجميع.

ومن شأن توسيع نطاق الحرية الاقتصادية أيضًا أن يحارب الفساد. فإذا كان طريق الحصول على الفرص مفتوحًا، فلا يمكن لأحد أن يطلب رشوة للحصول على فرصة. لقد انطلقت ثورات الربيع العربي لأسباب اقتصادية بقدر ما انطلقت لأسباب سياسية. وكان الشباب المحبط غير القادر على إيجاد فرص عمل مناسبة أو افتتاح مشاريع خاصة هم الوقود الذي أشعل فتيل التظاهرات التي اجتاحت أنحاء العالم العربي بشكل خاص. يمتلك الأثرياء وأصحاب النفوذ العلاقات والتأثير واجتياز تعقيدات الروتين الحكومي واللجوء للمحسوبيات لإنشاء مشاريعهم التجارية الخاصة والحصول على أفضل الوظائف. ولكن إذا أُتيحت هذه الفرص للجميع، سيكون العالم العربي أمام معجزة اقتصادية.

قياس الحرية الاقتصادية

يتمثل الهدف من تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" في توفير معيار موضوعي وموثوق فيه للسياسة الاقتصادية المتبعة في مختلف أنحاء العالم العربي، حيث يقيس مدى قدرة المواطنين في الدول الأعضاء في الجامعة العربية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم دون حواجز تحجب الفرص وقيود مفروضة من قبل الحكومة أو النخب المقربة منها. ويقدم هذا التقرير قياسًا تجريبيًا سليمًا للسياسة الاقتصادية يمكنه التمييز بين الإصلاح المصطنع الذي يترك القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي النخب المقربة وبين الإصلاح الحقيقي الذي يخلق حالة جديدة من الازدهار وريادة الأعمال التجارية والوظائف عن طريق فتح الطريق أمام فرص العمل وممارسة النشاط التجاري لكل شخص بغض النظر عن معارفه.





وتزخر المجتمعات العربية والإسلامية بتراث تجاري غني يهتم بفتح الأسواق حتى أمام أقل أفراد المجتمع حظاً، والحرية الاقتصادية تتسق مع ذلك التاريخ المُشرف وتمهّد الطريق للوصول إلى غد أكثر ازدهاراً وحرية. والحرية الاقتصادية في مفهومها البسيط هي قدرة الأفراد والأسر على امتلاك مقدراتهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم، من البيع أو الشراء في السوق دون تمييز أو تفرقة، إلى فتح أو إغلاق نشاط تجاري، إلى العمل لدى من يريدون أو استخدام من يريدون، إلى الحصول على الاستثمارات، أو الاستثمار في الآخرين. وكما سنرى لاحقاً في هذا التقرير، تتمتع الحرية الاقتصادية بسجل راسخ مدعوم بالحقائق من المساهمة في تحسين حياة الناس، وتحريرهم من الاتكالية أو التبعية، والمضي بهم نحو الحريات الأخرى ونحو الديمقراطية.



فوائد الحرية الاقتصادية

منذ صدور التقرير الأول عن الحرية الاقتصادية في العالم عام 1996 وبعده المؤشرات الوطنية والإقليمية، نُشرت حوالي 600 مقالة على المستويين العلمي والسياسي تمت فيها الاستعانة بمؤشرات الحرية الاقتصادية لاستكشاف العلاقة بين الحرية الاقتصادية وغيرها من النتائج الاقتصادية والاجتماعية، كما بينت دراسات مدعومة بالحقائق ومنشورة في كبرى المجلات العلمية الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تساهم في تعزيز النمو وخلق فرص العمل والازدهار وغير ذلك من النتائج الإيجابية. وليس من المستغرب وجود علاقة بين الحرية الاقتصادية والازدهار، فالأفراد والأسر يتمكنون من الاعتناء بأنفسهم بأفضل صورة من الصور حينما تكون لديهم الحرية للقيام بذلك، دون أي محددات خارجية، ذلك أن الدافع والابتكار لديهم قد ثبت ببساطة أنهما أكثر فائدة من التخطيط الحكومي أو الأسواق والاحتكارات المقيدة في ظل رأسمالية المحسوبية.

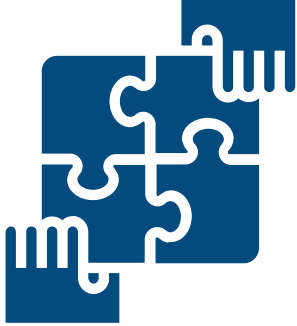
إلا أن أهمية الحرية الاقتصادية تتجاوز مجرد مجال الاقتصاد نفسه، فالحرية الاقتصادية لها قيمة أصيلة في ذاتها وترتبط ارتباطاً معقداً بجميع الحريات الأخرى، فالأفراد والأسر ينبغي أن يتمتعوا بالحق الطبيعي في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الخاصة بهم، وعندما يفعلون ذلك فإن الحرية الاقتصادية تحررهم من الاعتماد على

الحكومة وتفتح الباب أمام الحريات الأخرى، وبالتالي فإن الحرية الاقتصادية تكون حيوية بالنسبة لمن يطلبون تلك الحريات والديمقراطية في مجتمع مسالم ومستقر ومزدهر، كما تشير الدلائل التي سنتناولها لاحقاً في هذا التقرير. فالحرية الاقتصادية تدعم تلك الأهداف بشكل مباشر وأيضاً من خلال تعزيز الازدهار، وهذا الازدهار بدوره يدعم كلا من الديمقراطية والاستقرار والمزيد من الحرية.



ومع الوقت فإن الحرية الاقتصادية نفسها تدعم بشكل مباشر غيرها من الحريات والديمقراطية والاستقرار عن طريق تغيير طريقة عمل المجتمعات، فعندما تسيطر الحكومات ورموز رأسمالية المحسوبية على قدرة الأفراد على الحصول على وظيفة أو تأسيس نشاط تجاري أو الحصول على ترقية أو توفير المأوى والمأكل والملبس لأسرهم إلخ، فحينئذ تكون لدى الحكومة ومؤيديها أدوات عظيمة لقمع الحرية والديمقراطية، إلى أن يتصاعد الغضب بدرجة أكبر من اللازم، مثلما حدث في كثير من بلدان العالم العربي. والحرية الاقتصادية تحرر الناس من الاعتماد على الحكومة والمحسوبين على الحكومة، وتتيح لهم حرية تقرير أفعالهم وآراءهم الخاصة بهم.

والحرية الاقتصادية تغير من ديناميكيات أي مجتمع كان يفتقر إليها، فحينما يحدد الناس اختياراتهم الاقتصادية بأنفسهم، فإنهم لا يحققون أي كسب إلا عندما ينتجون منتجات أو يقدمون خدمات مرغوبا فيها في عملية تبادل حر - أي بعبارة أخرى بتحقيق منفعة للناس - ومن ينتمون إلى الجماعات الأخرى يصبحون مستهلكين وموردين وعملاء، ومع الوقت يؤدي ذلك إلى زيادة التسامح وترسيخ إحساس المواطنة. أما عندما تسيطر الحكومات - أو أصدقاء الحكومة في ظل رأسمالية المحسوبية - على الاقتصاد، فإن الاقتصاد ينمو ببطء أو لا ينمو على الإطلاق، إذ يتصارع الأفراد والجماعات مع بعضهم البعض للحصول على الثروات والامتيازات، ويفوز الناس بالمكاسب عن طريق اكتساب المعارف وإعاقة فرص الآخرين وإفشالهم، ولا يكسب الفرد في أكثر الأحيان كفرد بل كعضو في جماعة من المنتفعين، سواء كانت جماعة اقتصادية أو عرقية أو دينية، وتقف الجماعات في مواجهة الجماعات، مثلما نرى بوضوح في كثير من أنحاء العالم.



دون طلب إذن من الحكومة، لذا فإنه لن يكون في مقدور أحد أن يطلب رشوة. أيضا فمع انكماش حجم الجهاز الحكومي، فإنه يصبح لدى الحكومة عدد أقل من الخدمات أو الأفضال التي يمكنها التصرف فيها، وبالتالي فإنه لن يكون في مقدور أحد أن يطالب بدفع مبلغ من المال مقابل خدمة أو جميلا لا تستطيع الحكومة أصلا تقديمه.

وعلاوة على ذلك فإن الحرية الاقتصادية لها فائدة في غاية الأهمية بالنسبة للعالم العربي، فمن أبرز أسباب السخط وعدم الرضا في المنطقة ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، إذ يتراوح متوسط معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة حول 30% (البنك الدولي، 2014)، وقد ذكرنا أن الحرية الاقتصادية تساعد على خلق فرص العمل والحد من البطالة وخاصة بين الشباب (فليدمان، 2010)، وبالتالي فإنه يمكنها أن تؤدي دورًا مهمًا في زيادة الاستقرار وبالتالي زيادة جاذبية المنطقة للمستثمرين، ما يؤدي بدوره إلى خلق المزيد من فرص العمل.



وفي ظل الحرية الاقتصادية فإن أكبر المكاسب يحققها من يعملون على زيادة حجم حصة الجميع، أما بدون الحرية الاقتصادية فإن أكبر المكاسب يحققها من يستحوذون لأنفسهم على جزء أكبر من هذه الحصة على حساب الآخرين، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية في تناول الحرية الاقتصادية بصفتها معززة



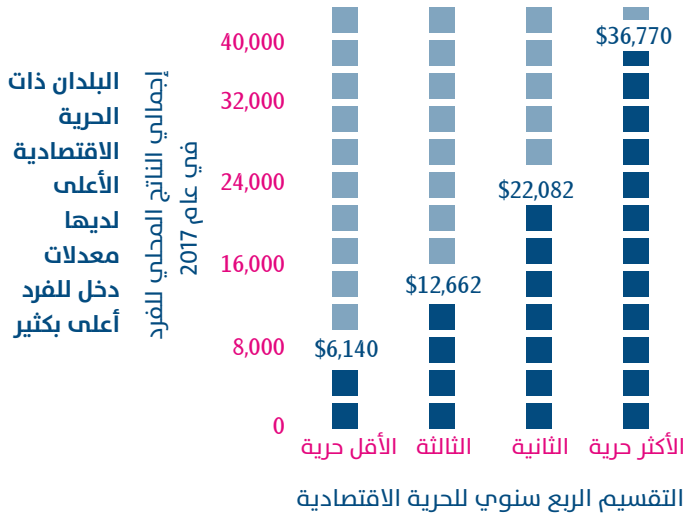
لليدمقراطية والاستقرار والحرية الأخرى، كما سنرى لاحقاً في هذا التقرير.

كذلك فإن الحرية الاقتصادية الحقيقية تحارب الفساد، فعندما يتمتع الناس بالحرية الاقتصادية فإنه يكون بإمكانهم فعل ما يحبونه اقتصاديا، ورغم ضرورة وجود بعض الضوابط التنظيمية، فإن أمورا كثيرة تصير ممكنة

أرقام توضيحية

إن الأشكال البيانية الربعية - مثل الأشكال الواردة فيما يلي - يمكن أن تساعد على توضيح نتائج مهمة، وإعطاء نظرة عالمية فقد اعتمدت الأرقام المستخدمة على المناطق الإدارية التي يتضمنها المؤشر المنشور في تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام 2019" وعددها 162 منطقة (معظم هذا القسم منقول مباشرة من غوارتنبي ولاوسون وهول ومورفني، 2019، ووثائق أخرى خاصة بالحرية الاقتصادية). وقد تم تقسيم المناطق الإدارية إلى أربعة أرباع بناءً على مستوى الحرية الاقتصادية فيها.

الشكل أ: الحرية الاقتصادية ودخل الفرد



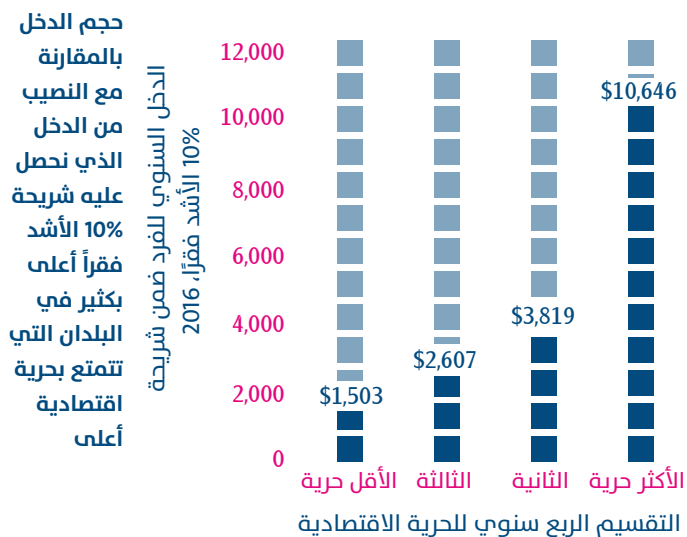
ملاحظة: الدخل = نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (وفقاً لتعديل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)، 2017

المصادر: غوارنتي ولاوسون وهول ومورفي، 2019، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2019، متوسط درجة قائمة الحرية الاقتصادية 1995-2017، البنك الدولي (2017) مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل أ: الحرية الاقتصادية والازدهار

بيّن الشكل أن البلدان الواقعة في الربع الأعلى من مؤشر الحرية الاقتصادية يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فيها 36,770 في عام 2017 دولار أمريكي سنويًا، مقارنةً بإجمالي ناتج محلي أقل من 6,140 دولار أمريكي في أقل البلدان حرية (تعادل القوة الشرائية لعام 2017 بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)، وهو في الغالب رقم مبالغ فيه لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أقل بلدان العالم حرية، إذ لا توجد بيانات كافية متاحة لكي تضاف إلى المؤشر بلدان كثيرة يبدو أن لديها مستويات متدنية من الحرية الاقتصادية وحالة عامة من البؤس والحرمان، مثل كوريا الشمالية.

شكل ب-1: الحرية الاقتصادية وحجم الدخل لشريحة 10% الأشد فقراً



ملاحظة: الدخل السنوي للفرد ضمن شريحة 10% الأشد فقراً (وفقاً لتعديل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)، 2016

المصادر: غوارنتي ولاوسون وهول ومورفي (2019)، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2019، متوسط درجة قائمة الحرية الاقتصادية، 1995-2017، البنك الدولي (2017) مؤشرات التنمية العالمية.

الشكلان (ب1) و (ب2): الحرية الاقتصادية والفقير:

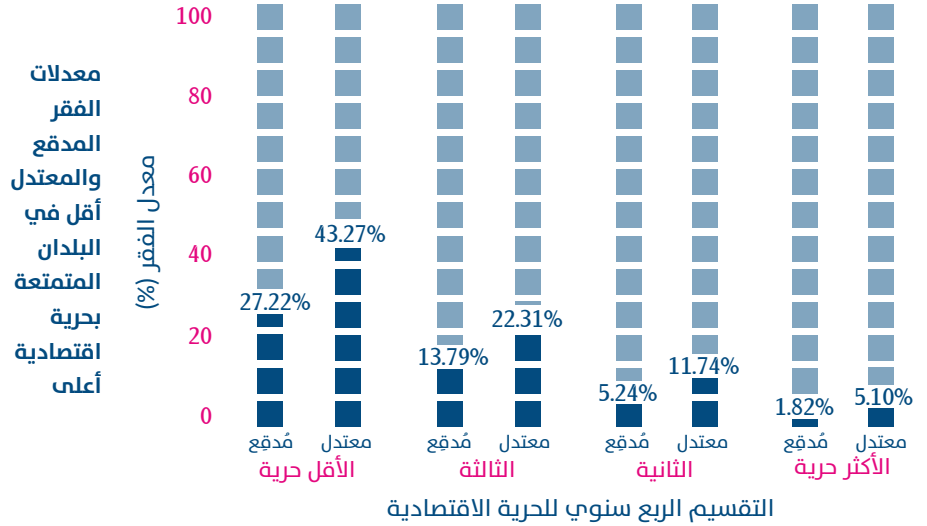
في التقسيم ربع السنوي بالأعلى، بلغ متوسط دخل شريحة 10% الأشد فقراً، 10,646 دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 1,503 دولار أمريكي في التقسيم ربع السنوي أدناه في عام 2017 (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة في 2017 بالدولار الأمريكي). ومن المثير للاهتمام أن متوسط دخل شريحة 10% الأشد فقراً في أكثر الدول في الحرية الاقتصادية يزيد بمقدار الثلثين عن متوسط دخل الفرد في الدول الأقل حرية.

تحد الحرية الاقتصادية من الفقر بشكل كبير. ففي التقسيم ربع السنوي بالأعلى، يعاني 1.8% من السكان من فقر مُدقع (1.90 دولار أمريكي في اليوم) مقارنةً بنسبة 27.2% في التقسيم ربع السنوي أدناه.

شكل ب2:- الحرية الاقتصادية ومعدلات الفقر المُدقع والمعتدل

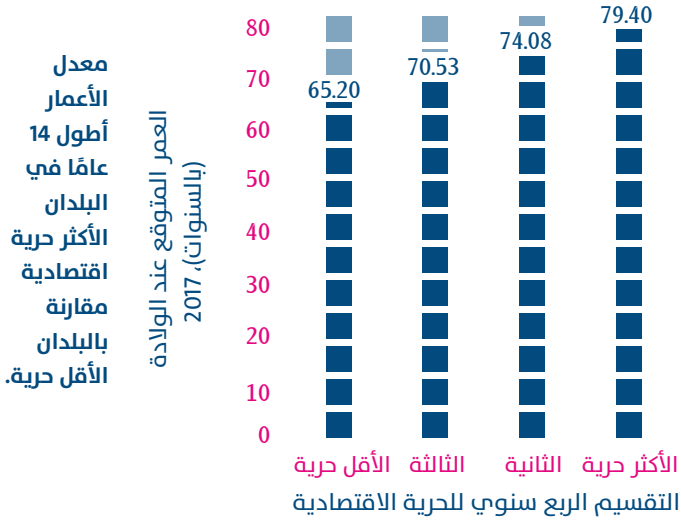
ملاحظة: معدل الفقر المُدقع هو النسبة المئوية لسكان البلد الذين يعيشون على 1.90 دولار في اليوم الواحد، بينما معدل الفقر المعتدل هو النسبة المئوية لسكان البلد الذين يعيشون على 3.20 دولار في اليوم الواحد، وفقاً لتعديل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2011.

المصادر: غوارتني ولوسون وهول ومورفي، 2019، الحرية الاقتصادية في العالم؛ التقرير السنوي لعام 2019، متوسط درجة لوحة الحرية الاقتصادية 1995-2017، البنك الدولي (2017)، مؤشرات التنمية العالمية؛ لمعرفة التفاصيل، انظر كونورز، 2011.



الشكل ج: الحرية الاقتصادية والعُمر المتوقع

العمر المتوقع هو 79.4 سنة في الربع الخاص بالبلدان الأعلى حرية مقارنة بـ 65.2 سنة في الربع الخاص بالبلدان الأدنى. ولا يعكس ذلك المكاسب المتعلقة بالرخاء التي تكون الحرية الاقتصادية سبباً فيها فحسب، والتي تنعكس على الرعاية الصحية والنظام الغذائي والتعليم، بل يعكس أيضاً حقيقة تمكن الأفراد من اتخاذ أفضل الخيارات لأنفسهم عندما يكونوا أحراراً في القيام بذلك.



المصادر: غوارتني ولوسون وهول ومورفي، 2019، الحرية الاقتصادية في العالم؛ التقرير السنوي لعام 2019، متوسط درجة قائمة الحرية الاقتصادية، 1995-2017، البنك الدولي (2017)، مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل د: الحرية الاقتصادية والحيات الأخرى

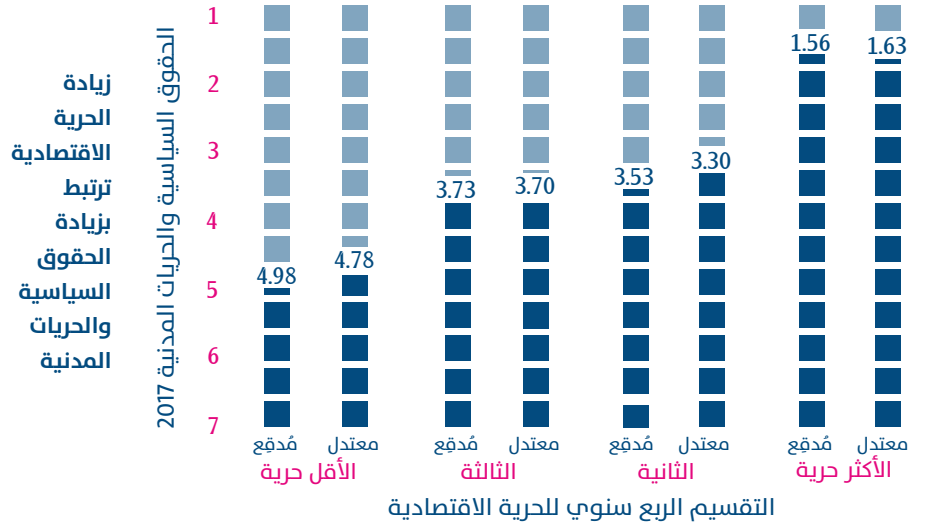
حينما تمتلك الحكومة سلطة تحديد قدرة الأفراد على توفير المأكل والملبس والسكن والتعليم لأسرهم، والاحتفاظ بوظيفتهم والحصول على ترقية، وتقييد قدرتهم على المضي قدماً في حياتهم بطرق أخرى، فإن الحكومة تكون لديها جميع الأدوات التي تحتاج إليها لقمع الحريات الأخرى، على الأقل إلى أن تصبح الحياة غير محتملة وتنقلب الأمور إلى العنف. وعندما تكون الحرية الاقتصادية غائبة، فإن الأفراد والأسر يضطرون إلى الاعتماد على عطف الحكومة كي يستمروا في حياتهم، أما الحرية الاقتصادية فإنها تعطي الناس الاستقلالية الاقتصادية وتقلل من الاعتماد على الحكومة، ما يفتح الطريق أمام زيادة مساحة الحريات الأخرى. والدراسات

التجريبية تؤيد الربط بين الحرية الاقتصادية وغيرها من الحريات والديمقراطية (جريسولد، 2004؛ داوسون، 1998). وقد تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذه الإحصائيات من منظمة فريدوم هاوس، التي تقيس مدى الحرية على مقياس متدرج من 1 إلى 7، حيث يعبر الرقم 1 عن أعلى قدر من الحرية، بينما يعبر الرقم 7 عن أقل قدر من الحرية.

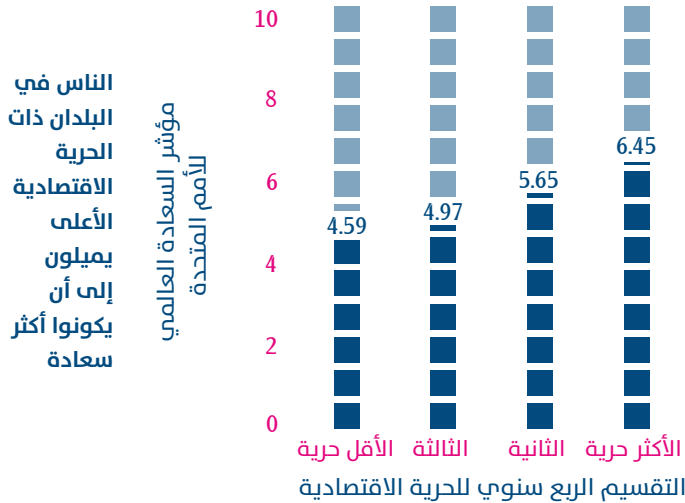
الشكل د: الحرية الاقتصادية والحقوق السياسية والحريات المدنية

ملاحظة: يتم قياس الحقوق السياسية والحريات المدنية على مقياس من 1:7، رقم 1 أعلى درجة من الحقوق السياسية والحريات المدنية، ورقم 7 هو الأدنى.

المصادر: غوارتني ولاوسون وهول ومورفي، 2019، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2019، متوسط درجة قائمة الحرية الاقتصادية، 1995-2017، بيت الحرية (2017)، الحرية في العالم 2017.



الشكل هـ: الحرية الاقتصادية ومؤشر السعادة العالمي للأمم المتحدة



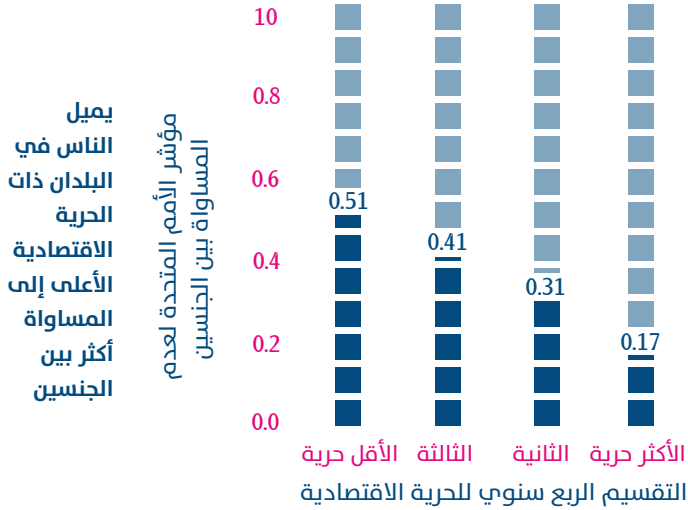
ملاحظة: "تستند التصنيفات على إجابات الناس على سؤال تقييم الحياة الرئيسي، وهذا ما يسمى "سلم كاتربيل" فهو يطلب من المستطلعين التفكير في سلم مع أفضل حياة ممكنة لهم تكون رقم 10، وأسوأ حياة ممكنة تكون 0، ثم يطلب منهم تقييم حياتهم الحالية على مقياس من 0 إلى 10". البيانات لعام 2015.

المصادر: غوارتني ولاوسون وهول ومورفي (2019)، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2019، متوسط درجة قائمة الحرية الاقتصادية، 1995-2017؛ الأمم المتحدة (2016)، تحديث تقرير السعادة العالمي 2016.

الشكل هـ: الحرية الاقتصادية والسعادة

زعم المعارضون للحرية الاقتصادية أن الازدهار الذي تصنعه الحرية الاقتصادية ليس مقياساً ملائماً لرفاهية الإنسان؛ وأنه بدلاً من ذلك يجب أن نهتم بسعادة الإنسان. وهم يزعمون أن معدلات هذه السعادة في البلدان الاشتراكية أعلى. ولا يستند هذا الزعم عادةً إلى أي دليل، بل على العكس يشير عدد كبير من الأبحاث التي تُجرى حالياً إلى أن الحرية الاقتصادية "تخلق أسباب" السعادة (أو الرضا عن الحياة). ويوضح الشكل "د" السعادة المُقاسة على مؤشر السعادة للأمم المتحدة على مقياس متدرج من 0 إلى 10. وكما يتبين، تود الشعوب أن تتمتع بالحرية في حياتها الخاصة (انظر بيتليك ورود، 2015).

الشكل و: الحرية الاقتصادية ومؤشر الأمم المتحدة لعدم المساواة بين الجنسين



ملاحظة: "يعكس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين العيب القائم على نوع الجنس في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، والتمكين وسوق العمل، بالنسبة لكثير من البلدان، حيث تسمح البيانات ذات النوعية المعقولة والتي تتراوح بين "صفر" حيث يتساوى الرجال والنساء معاً و"1" حيث تقل الأجور بين الجنسين إلى أدنى مستوى ممكن في جميع الأبعاد المقاسة، البيانات لعام 2015.

المصادر: غوارتنبي ولانسون وهول ومورفي (2019)، الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2019، متوسط درجة قائمة الحرية الاقتصادية، 1995-2017؛ برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، (2016)، جدول 5: مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.

الشكل "و": الحرية الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين

في البلدان التي تتمتع بحرية اقتصادية حقيقية، يُعامل الأفراد على أساس المساواة بينهم كأفراد عاديين وليس كأفراد ضمن فئة مميزة، سواءً كان التمييز على أساس القبلية أو الدين أو المجموعة العرقية أو الجنس.

يقيس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين للأمم المتحدة عدم المساواة على مقياس متدرج من 0 (انعدام التمييز على أساس النوع) إلى 1 (عدم المساواة المُجحف).

الحرية الاقتصادية في العالم العربي

نأمل في أن يكون تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" رسالة تذكير في الوقت المناسب بأهمية القيام بإصلاحات حقيقية من أجل زيادة مساحة الحرية الاقتصادية والازدهار على مستوى المنطقة، والأهم من ذلك أن التقرير يقدم مقياساً موضوعياً ويحظى بالاحترام للإصلاح الواقعي، ويستطيع الأشخاص والحكومات في المنطقة الاستعانة به كمرجع يمكن الاعتماد عليه، حيث إن هذا التقرير يفرق بين الخطاب الإنشائي عن الإصلاح ورأسمالية المحسوبية وبين واقع الإصلاح الفعلي، ولن تنعكس المكاسب الناتجة من الحرية الاقتصادية على هذا المؤشر إلا عندما تشهد حريات الناس زيادة حقيقية ويتوارى خجلا الخطاب الإنشائي الذي لا تصاحبه أي إصلاحات.

إن الحرية الاقتصادية تعبر عن مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة، وتقوم الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحق المرء في الاحتفاظ بما يكتسبه والأمن على حقه في ممتلكاته. ومن السهل فهم آليات الحرية الاقتصادية، فأبي معاملة يدخل فيها

من أجل الحرية. وقد استحوذ تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" منذ ظهوره لأول مرة على اهتمام متزايد عاما بعد عام، وتنبع أهميته من كونه أداة لقياس مدى ما تتمتع به البلدان العربية من حرية اقتصادية.

ويضيف المؤشر الذي يتضمنه هذا التقرير البيانات الخاصة بعام 2017، وهو أحدث السنوات التي تتوافر عنها بيانات كاملة، كما نحاول أيضا تجاوزه إلى تقديم بعض البيانات المبكرة لعام 2018 في كل من جداول بيانات الدول وملخصات الدول، بالإضافة إلى إعادة حساب النتائج الخاصة بالسنوات السابقة بناءً على البيانات المنقحة الصادرة عن البنك الدولي والتي تم إعدادها من أجل قاعدتي بيانات "ممارسة الأعمال التجارية" و"مؤشرات التنمية العالمية" التابعتين له. وتم إعداد تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي" على غرار التقارير السنوية الصادرة من سلسلة "الحرية الاقتصادية في العالم" (انظر غوارتني وولوسون وهول ومورفي، 2019).

وتعتبر هذه النتائج مهمة جدًا بالنسبة للمستثمرين والشركات العاملة أو حتى تفكر في العمل بهذه المنطقة، فمن الممكن أن تتمحور جهود إيجاد مناخ ملائم وجاذب للمستثمرين في العالم العربي حول الجوانب التي يتناولها هذا التقرير، باعتبارها أفضل الممارسات في مجال ممارسة الأعمال التجارية.



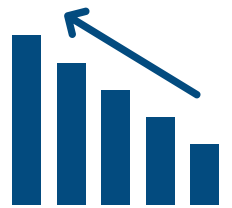
طرفان بحرية يجب أن تكون نافعة لكليهما معا، وأي معاملة لا تفيد كلا الطرفين معا سوف يرفضها الطرف الذي لم يحقق ما يبتغيه. وهذا الأمر له انعكاسات على مستوى الاقتصاد بأكمله، فالمستهلكون

الذين هم أحرار في الاختيار لن يجذبهم سوى التميز في الجود والسعر، ويكون على المنتج أن يعمل باستمرار لتحسين سعر وجودة المنتجات الحالية أو ابتكار منتجات جديدة، وبدون ذلك فإن المستهلكين لن يدخلوا بحرية في معاملات مع ذلك المنتج. وهناك ملايين الملايين من المعاملات التي تجري كل يوم على أساس تبادل المنفعة، ما يعزز الديناميكية التي تحفز رفع الإنتاجية والازدهار في جميع مكونات الاقتصاد.

نشرنا أو تقرير ع الحرية الاقتصادية في العالم العربي ضمن "تقرير التنافسية في العالم العربي لعام 2005" (لوبيز كلاروس وشواب، 2005)، أما التقرير الثاني والتقارير التالية له فقد تولى نشرها مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان ومعهد فريزر، ومنذ عام 2008 شارك المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (كان مقره في السابق يقع في القاهرة، قبل نقله إلى العاصمة الأردنية عمّان) التابع لمؤسسة فريدريش ناومان

أبحاث حول الحرية الاقتصادية

إن زيادة مساحات الحرية الاقتصادية، التي هي في حقيقتها عودة إلى النموذج العربي التقليدي لحرية التجارة والأسواق المفتوحة، من شأنها أن تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه المنطقة وتوليد الديناميكية الاقتصادية اللازمة لخلق فرص العمل والازدهار اللذين تحتاجهما المنطقة للوصول إلى مستقبل مشرق، ذلك أن عهدا من هيمنة الحكومات على الاقتصاد واستبدال الواردات وغيرها من أشكال استغلال . السلطة الحكومية في توجيه الاقتصاد لم تؤدي إلى الازدهار، بل لم تكن من نتيجة لتصاد رأسمالية المحسوبية في كثير من البلدان سوى نهب الدولة وزرع الانقسامات داخل المجتمع، لتترك الناس في نفس الحالة المتردية التي كانوا عليها في السابق، أو حتى في حال أكثر تردياً مما كانوا عليه في أي وقت مضى.

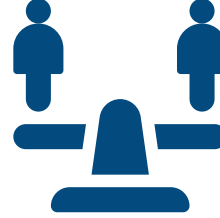


الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في 80 دولة، فإننا نجد أن النتائج التي توصلوا إليها تبين، بعد أخذ المستوى التعليمي والاستثمار والنمو السكاني في الاعتبار، أن إحداث تغييرات في مساحة الحرية الاقتصادية له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

وقد قام غوارتني ولاوسون (2004) بدراسة تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، ولكن اهتمامهما تركز بشكل خاص على الاستثمار والإنتاجية، وتوصلا إلى أن الحرية الاقتصادية تساهم بقوة في تعزيز الاستثمار، فالبلدان التي سجلت درجة **أقل** من 5 على مقياس الحرية الاقتصادية (الذي يتدرج من صفر إلى 10، بحيث أنه كلما ارتفعت الدرجة على ذلك المقياس دل ذلك على **ارتفاع** مستوى الحرية الاقتصادية) اجتذبت استثمارات بقيمة **845** دولار أمريكي لكل فرد عامل على مدار الفترة من عام **1980** حتى عام **2000**، بالإضافة إلى **68** دولار أمريكي فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل فرد عامل. أما البلدان التي سجلت **درجة حرية اقتصادية** أعلى من 7 فقد اجتذبت استثمارات بقيمة **10,871** دولار أمريكي لكل فرد عامل، منها استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة **3,117** دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، فقد كانت الاستثمارات أكثر إنتاجية في البلدان **المتمتعة بالحرية الاقتصادية**، فمع تثبيت العوامل التي يعتقد أنها تؤثر على النمو والإنتاجية، مثل نصيب الفرد المبدئي من إجمالي الناتج المحلي والموقع الاستوائي والموقع الساحلي والتغير في الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار العام، توصل غوارتني ولاوسون إلى أن حدوث زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في أي بلد **يتمتع بالحرية الاقتصادية** يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار **0.33** نقطة مئوية، في حين أن حدوث نفس الزيادة في الاستثمار الخاص في أي بلد **أقل تمعنا بالحرية الاقتصادية** يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمقدار **0.19** نقطة مئوية. بعبارة أخرى، فإن الاستثمار في البلدان ذات الحرية

وتتباين الحرية الاقتصادية عن كل من اشتراكية المحسوبية ورأسمالية المحسوبية، ففي ظلها تكون الأسواق مفتوحة أمام الجميع وليس ذوي الغنى والنفوذ فقط، ويفوز بالوظائف والعقود من يمتلكون أفضل القدرات وليس أصحاب المعارف فقط، ويتمتع رواد الأعمال بحرية إنشاء أنشطتهم التجارية الخاصة بهم دون أن يواجهوا فسادا وعراقيل لا داعي لها. وتعتبر سيادة القانون بلا تحيز ووجود ضوابط تنظيمية ميسرة تسمح للنشاط التجاري بالنجاح وخلق فرص العمل والازدهار أمورا حيوية بالنسبة للحرية الاقتصادية، فقد انتهت مجموعة كبيرة من الأبحاث التجريبية إلى أن الحرية الاقتصادية هي المفتاح لتوطيد الازدهار، وخاصة بين الدول ذات الاقتصادات الناشئة، كما بينت دراسات مدعومة الحقائق ومنشورة في كبرى المجلات العلمية الأكاديمية أن الحرية الاقتصادية تساهم في تعزيز النمو والازدهار وغير ذلك من النتائج الإيجابية.

ومن البديهي أن يتوقع المرء أن تُحدث الحرية الاقتصادية تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي، لأن الحرية الاقتصادية تُوجد مناهًا يسمح للأفراد والشركات بتخصيص مواردها لما يحقق أكبر نفع أو استخدام نهائي. غير أن هذه المسألة تعد في جوهرها مسألة تجريبية، فقد توصلت واحدة من أولى الدراسات التي أجراها إيستون ووكر (1997) إلى أن التغييرات في الحرية الاقتصادية يكون لها تأثير كبير على مستوى الدخل الثابت أو المستقر، حتى بعد يؤخذ في الاعتبار مستوى التكنولوجيا ومستوى تعليم العمالة ومستوى الاستثمار، كما أثبتت الدراسة التي أجراها دي هان وستيرم (2000) تجريبياً أن إحداث تغييرات إيجابية (سلبية) في مساحة الحرية الاقتصادية يؤدي إلى تغييرات إيجابية (سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي. وعند النظر إلى بمؤشر الحرية الاقتصادية الذي تم نشره في دراسة غوارتني ولاوسون وبلوك (1996) والبيانات



+ فضلا عن ذلك، فإن ارتفاع تقييم الطاقة والغذاء والمياه بمقدار وحدة واحدة بين عامي 1980 و1995 كان يرتبط بانخفاض قدره 5.21 نقطة مئوية في معدل الفقر البالغ دولارا واحدا في اليوم وانخفاض قدره 5.22 نقطة مئوية في معدل الفقر البالغ دولارين في اليوم. أيضا فقد قام نورتون وغوارتني بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومقاييس الرفاهية الأخرى، ففي **أقل الاقتصادات تمتعا بالحرية يحصل 72.6%** فقط من السكان على المياه الآمنة، مقارنة بنسبة تقارب **100% في أكثر الاقتصادات حرية.**

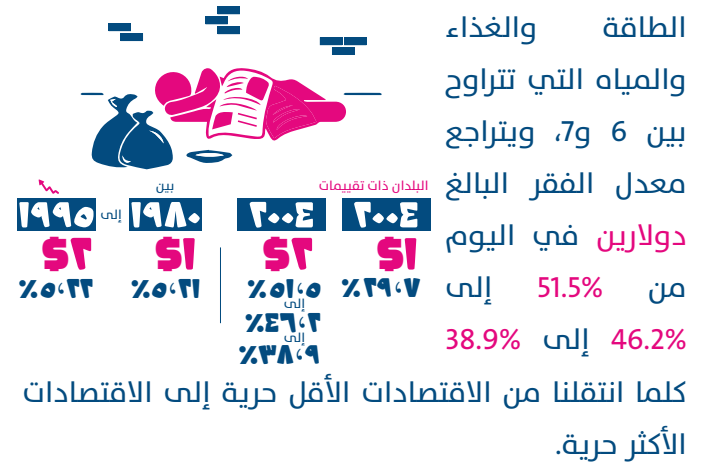


الاقتصادية (أي التي سجلت درجة أعلى من 7) له تأثير إيجابي على النمو يزيد بنسبة 70% عن الاستثمار في البلدان ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية (أي التي سجلت درجة أقل من 5). وباستخدام نفس النموذج الانحداري، قام غوارتني ولاوسون أيضا بحساب تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الكلي من خلال كل من الآثار المباشرة وغير المباشرة، ووجد أنه لو قامت دولة ما برفع حريتها الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة (على مقياس متدرج من صفر إلى 10) في حقبة الثمانينيات، لكانت قد شهدت ارتفاعا في النمو بمقدار 1.9 نقطة مئوية سنويا على مدار الفترة من عام 1980 حتى عام 2000. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات النمو المرتبطة بالحرية الاقتصادية، فقد وجدا أيضا أن الحرية الاقتصادية تفسر على المدى البعيد أكثر من ثلثي التباين بين البلدان في إجمالي الناتج المحلي.



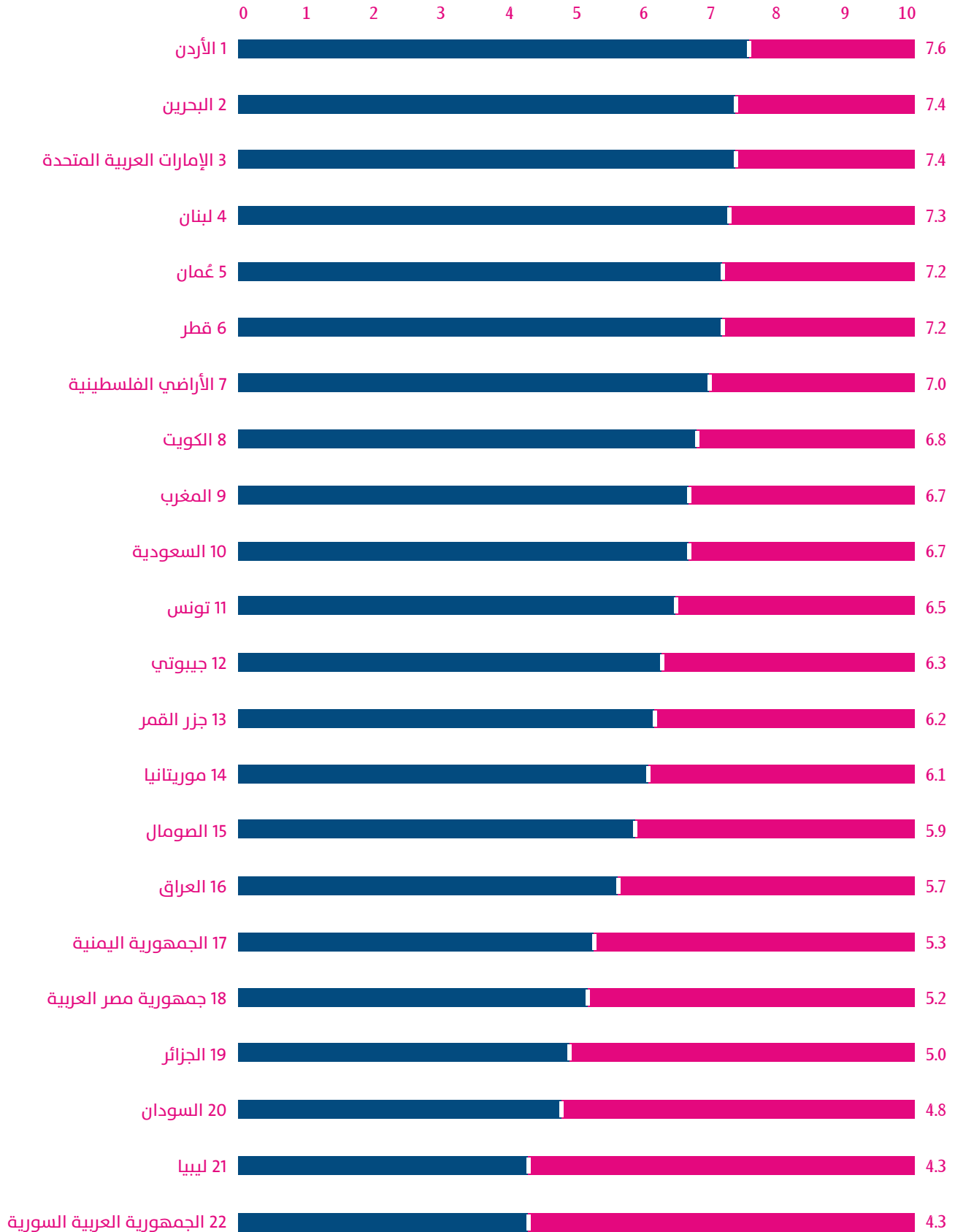
ويتجاوز متوسط العمر المتوقع في المجموعة التي تغلب عليها الحرية 20 عامًا، وهو أعلى من نظيره في تلك الاقتصادات التي يغلب عليها عدم الحرية، وعدد الأطباء لكل ألف نسمة في الاقتصادات التي تغلب عليها الحرية يتجاوز ضعف عددهم في الاقتصادات التي يغلب عليها عدم الحرية، ومن كل ألف ولادة هناك 64 طفلا في الاقتصادات التي تغلب عليها الحرية يظلون على قيد الحياة كل عام أكثر من البلدان التي يغلب عليها عدم الحرية، ومن كل ألف طفل دون سن الخامسة هناك 109 أطفال في البلدان التي تغلب عليها الحرية يظلون على قيد الحياة كل عام أكثر من تلك البلدان التي تتسم في الغالب بعدم الحرية.

كذلك فإن ارتفاع مساحات الحرية الاقتصادية تساهم في الحد من الفقر (نورتون وغوارتني، 2008)، فعلى وجه التحديد كان معدل الفقر المرجح البالغ **دولارا واحدا** في اليوم يمثل **29.7%** عام 2004 بالنسبة للبلدان ذات تقييمات الطاقة والغذاء والمياه الأقل من 5، بينما لم يكن يمثل سوى 7.7% بالنسبة للبلدان ذات تقييمات



وتشير دراسة لمعهد فريزر أجراها كل من إندي دي سويسا وكريشنا شايتانيا فادلاماناتي (2014) إلى أن الحرية الاقتصادية تحد من النزاعات عن طريق إيجاد بدائل أكثر جدوى، ففي البلدان المحرومة من الحرية الاقتصادية ربما تكون المجازفة الأعلى مردودا هي السلب والنهب عن طريق العراك المنطوي على العنف، بينما في ظل الحرية الاقتصادية تكون لدى الأفراد فرصة الاعتناء بأنفسهم وأسرتهم من خلال الاقتصاد الطبيعي.

شكل ز: ملخص تصنيفات الحرية الاقتصادية لدول العالم العربي لعام 2017



ملخصات الدول لعام 2017

تلك التي وردت في تقرير هذا العام بفارق ضئيل. وبالرغم من أن التغييرات الحادثة في هيكل المؤشرات كان لها تأثيرًا على بعض الدرجات المطلقة، إلا أن تأثيرها على الدرجات النسبية كان ضئيلاً.

كذلك، فإن إدخال تعديل التفاوت بين الجنسين قد أثر سلبًا على الدرجات، بدرجة أكبر أو أقل، في مناطق سيادة القانون؛ مما أدى بدوره إلى انخفاض الدرجات الإجمالية. وأخيرًا، أُضيفت بعض المتغيرات الإضافية إلى المؤشر لزيادة نطاق تغطيته. (راجع الصفحة 18 وما يليها لمزيد من التفاصيل). على الرغم من هذه التغييرات وبعض التحولات الطفيفة في الدرجات النسبية، يظل مؤشر 2019 متسقًا جدًا مع المؤشرات السابقة.

في هذا القسم سوف نتناول نتائج الدول لهذا العام مقارنة بالسنوات السابقة مع تحليل البيانات المتاحة لاستقراء النتائج المستقبلية، وقد تم إدراج البلدان في القائمة بناءً على مستوى الحرية الاقتصادية من الأكثر حرية نزولاً إلى الأقل حرية. وقد تمكننا هذا العام من تقييم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية والبالغ عددهم 22 دولة.

يقيس هذا المؤشر العقبات التي واجهت الدول التي سعت إلى الحرية الاقتصادية وهي العقبات التي وضعتها الحكومات والنخب في هذه الدول. ولا يقيس هذا المؤشر تأثير العنف الخارجي والداخلي. ويُرجى أيضًا ملاحظة أن الوكالات الإحصائية تقوم بتحديث البيانات بمرور الوقت؛ إذ تصبح هناك معلومات أكثر متاحة. وبنفس الطريقة يتم تحديث الدرجات الواردة في هذا التقرير، ولذلك قد تختلف الدرجات والمراكز الواردة في الإصدارات السابقة عن

1. الأردن:

احتل الأردن المرتبة الأولى هذا العام، كما هو الحال في العام الماضي (مع الإمارات العربية المتحدة). وكانت درجته 7.6، بزيادة عن الدرجة 7.5. وبالنسبة لمجال حجم الجهاز الحكومي، يحتل الأردن المرتبة الثالثة، وارتفعت درجته من 7.6 إلى 8.1. وجاء ترتيبه في الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية في المرتبة السادسة لكن ارتفعت درجته إلى 5.3 من 5.1. ومن حيث إمكانية الحصول على نقد مستقر، يحتل الأردن المرتبة التاسعة بدرجة 9.5، بانخفاض من 9.6. وانخفضت درجته في حرية التجارة الدولية إلى 7.7 من 7.8 واحتل المرتبة الرابعة. وأخيرًا، بقيت النتيجة في المجال 5، تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري 7.6 في المرتبة الرابعة.

النظرة المستقبلية: تُنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

2. البحرين:

تأتي البحرين في المرتبة الثانية مع الإمارات العربية المتحدة في تقرير هذا العام، بعد أن كانت في المركز الرابع في العام الماضي. ارتفعت درجتها من 7.3 إلى 7.4، بينما انخفضت درجة حجم الجهاز الحكومي إلى 6.6 بعد أن كانت 7.0 وجاءت في المرتبة السابعة. انخفضت درجة هيكلها القانوني وتأمين حقوق الملكية من 4.9 إلى 4.8، مما يضعها في المرتبة الثامنة. كانت البحرين في المرتبة الأولى في إمكانية الحصول على نقد مستقر وظلت درجتها 9.8. في مجال حرية التجارة الدولية، ظلت درجتها 7.4، وحلت في المركز السادس. وأخيرًا، فيما يتعلق بتنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري، ارتفعت درجة البحرين إلى 8.2 من 7.6، واحتلت المرتبة الأولى.

النظرة المستقبلية: تُنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

3. الإمارات العربية المتحدة:

في تقرير هذا العام، تأتي الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية مع البحرين، متراجعةً عن المركز الأول العام الماضي ومتعادلةً مع البحرين. وجاءت درجتها 7.4، بانخفاض عن 7.5، بينما هبطت درجتها لحجم الجهاز الحكومي بمقدار 0.1 لتبلغ 5.8 بالمرتبة 11. هبطت درجاتها للهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية من 6.1 إلى 5.7، واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة في هذا المجال. ظلت درجتها في إمكانية الحصول على نقد مستقر 9.5، مما جعل الإمارات في المرتبة التاسعة في الترتيب. احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في حرية التجارة، بدرجة 8.5 مقارنة بدرجة 8.6 في العام الماضي. أما فيما يتعلق بتنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري، فسجلت دولة الإمارات العربية المتحدة درجة 7.5، بانخفاض عن 7.6، مما ووضعتها في المرتبة السادسة في التصنيف..

النظرة المستقبلية: تُنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

4. لبنان:

احتل لبنان المرتبة الرابعة في تقرير هذا العام، بعد أن حقق المرتبة الخامسة في العام الماضي، حيث ارتفعت درجته إلى 7.3 من 7.2. بقيت درجة لبنان في حجم الجهاز الحكومي عند 8.6، محتلاً المرتبة الثانية. هبطت درجة لبنان للهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية إلى 4.1 من 4.2، واحتل المرتبة 13. وفي إمكانية الحصول على نقد مستقر، هبطت درجة لبنان من 9.4 إلى 9.3، واحتل المرتبة 11. ظلت درجة لبنان في حرية التجارة الدولية كما هي بدرجة 6.7، واحتل المرتبة التاسعة. وفيما يتعلق بتنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري، حصل لبنان على درجة 7.6، أعلى من 7.1، بالمرتبة الرابعة.

النظرة المستقبلية: تُنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

5. عُمان:

جاءت عُمان في المركز الخامس هذا العام بالتعادل، بعد أن جاءت في المركز السادس في العام السابق؛ وارتفعت درجتها إلى 7.2 من 7.0. حجم الجهاز الحكومي هو المجال الذي يؤثر سلبيًا على النتيجة الإجمالية لسلطنة عُمان، لكن ارتفعت درجتها إلى 4.4 من 4.3، لتصبح في المرتبة 19. سلطنة عُمان لا تكتفي بالبلاء بلًا حسنًا في مجال الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية، بل جاءت في المركز الأول هذا العام، وارتفعت درجتها إلى 6.2 من 6.0. وفي إمكانية الحصول على نقد مستقر، ارتفعت درجة سلطنة عُمان إلى 9.7 بعد أن كانت 9.6 وجاءت في المرتبة الخامسة. ظلت درجة سلطنة عُمان كما هي 7.8 في حرية التجارة الدولية واحتلت المرتبة الثالثة. أما فيما يتعلق بتنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري، ارتفعت عُمان إلى 8.1، بعد أن كانت 7.5، واحتلت المرتبة الثانية.

النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

6. قطر:

جاءت قطر في المرتبة الخامسة بالتعادل بعد أن حققت المركز الثالث في العام الماضي، وتراجعت درجتها إلى 7.2 نقطة من 7.4. ظلت درجة قطر بالنسبة لحجم الجهاز الحكومي دون تغيير عند 5.7 درجة، بالمرتبة 12. انخفضت درجتها في الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية إلى 5.7 من 5.9، بالمرتبة الرابعة. أما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على نقد مستقر، ظلت درجة قطر 9.8، وتحتل المرتبة الأولى بالتعادل في الترتيب. ظلت درجة قطر في حرية التجارة الدولية كما هي 7.9 وجاءت في المرتبة الثانية. هبطت درجة قطر في تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري إلى 7.1 بعد أن كانت 7.7، وجاءت في المرتبة الثامنة.

النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

7. الأراضي الفلسطينية:

جاءت الأراضي الفلسطينية بالمرتبة السابعة بدرجة إجمالية 7.0، مرتفعة عن درجة 6.8. ارتفعت درجة حجم الجهاز الحكومي إلى 7.7 من 7.5، بالمرتبة الرابعة. ارتفعت درجة الأراضي الفلسطينية في سيادة القانون إلى 4.5 من 4.3، لتقع بالمرتبة 11. بقيت درجة الأراضي الفلسطينية 9.7 درجة في إمكانية الحصول على نقد مستقر، لتقع بالمرتبة الخامسة. أما في مجال حرية التجارة الدولية، بقيت درجة الأراضي الفلسطينية 6.4، في المرتبة 12، بينما ارتفعت درجة تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري إلى 6.5 من 6.2 بالمرتبة 14.

النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

8. الكويت:

تراجعت الكويت من المركز السادس إلى الثامن وتراجعت درجتها من 7.0 إلى 6.8. احتلت الكويت المرتبة 16 في حجم الجهاز الحكومي وهبطت درجتها من 5.6 إلى 5.2، بينما احتلت المرتبة السابعة في الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية، وظلت درجتها 5.0. ظلت درجة الكويت في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر 9.7 بالمرتبة الخامسة. جاءت الكويت بالمرتبة السابعة في حرية التجارة الدولية وبقيت درجتها 7.1. أما في تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري، فانخفضت درجتها من 7.8 إلى 7.1، واحتلت المرتبة الثامنة.

النظرة المستقبلية: تُنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

9. المغرب:

جاء المغرب في المرتبة التاسعة مع المملكة العربية السعودية، بعد أن كان في المرتبة العاشرة في العام الماضي، وارتفعت درجته إلى 6.7 من 6.4. ارتفعت درجة المغرب في حجم الجهاز الحكومي إلى 6.4 من 6.2، واحتلت المرتبة الثامنة. وفي الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية، جاء المغرب في المرتبة الثالثة وارتفعت درجته إلى 5.8 من 5.7. احتل المغرب المرتبة الخامسة عشر في إمكانية الحصول على نقد مستقر وبقيت درجته 7.3 كما هي. ظلت درجة المغرب كما هي في مجال حرية التجارة عند 6.9، واحتلت المرتبة الثامنة. وأخيرًا، ارتفعت درجة المغرب في مجال تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري من 6.1 إلى 6.8، وحل في المرتبة 11.

النظرة المستقبلية: تُنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

10. المملكة العربية السعودية:

جاءت المملكة العربية السعودية في المركز التاسع مع المغرب، بعد أن جاءت في المرتبة 11 العام الماضي، وارتفعت درجتها من 6.3 إلى 6.7. وفي حجم الجهاز الحكومي، ارتفعت درجة المملكة العربية السعودية إلى 5.2 من 3.6، واحتلت المرتبة 16. وفي الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية، جاءت درجة المملكة العربية السعودية 4.8، بانخفاض 0.1 درجة، واحتلت المرتبة الثامنة. أما في إمكانية الحصول على نقد مستقر، سجلت المملكة العربية السعودية 9.7 درجة أعلى من 9.6 درجة، واحتلت المرتبة الخامسة، بينما انخفضت درجتها في حرية التجارة من 6.0 إلى 5.8 نقطة، واحتلت المرتبة 16. وأخيرًا، ارتفعت درجة المملكة العربية السعودية في مجال تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري من 7.4 إلى 7.7 واحتلت المرتبة الثالثة.

النظرة المستقبلية: تُنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

11. تونس:

احتلت تونس المرتبة الحادية عشرة، متدنية من المرتبة التاسعة، وبقيت درجتها الإجمالية 6.5. ظلت درجة حجم الجهاز الحكومي 6.1، وجاءت في المرتبة التاسعة. ارتفعت درجة تونس في مجال الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية من 5.9 إلى 6.0، واحتلت المرتبة الثانية. أما في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر، فانخفضت درجة تونس إلى 6.9 من 7.0، وحلت في المرتبة 16. انخفضت درجة تونس في مجال حرية التجارة الدولية بمقدار 0.1 لتحقيق 6.7 واحتلت المرتبة 9. وأخيرًا، ارتفعت درجة تونس في مجال تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري من 6.8 إلى 6.9، واحتلت المرتبة العاشرة.

النظرة المستقبلية: تُنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير يذكر في المستقبل.

12. جيبوتي:

ارتفعت جيبوتي إلى المرتبة 12 في تقرير هذا العام، بزيادة مرتبة واحدة في التصنيف، بدرجة 6.3، بزيادة 0.2 عن درجتها في تقرير العام الماضي. وسجلت 3.8 نقطة، بزيادة من 3.3، في حجم الجهاز الحكومي، واحتلت المرتبة 21. انخفضت درجتها إلى 3.9 من 4.0 في مجال الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية، وجاءت بالمرتبة 14. أما في إمكانية الحصول على نقد مستقر، فارتفعت درجة جيبوتي من 9.6 إلى 9.8، واحتلت المرتبة الأولى في تعادل مع ثلاث دول. أما في حرية التجارة الدولية، فارتفعت درجتها بمقدار 0.1 لتحقيق 6.7، لتحل المرتبة التاسعة. وأخيرًا، ارتفعت درجة جيبوتي في تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري إلى 7.4 من 7.2، ومع ذلك ظلت في المرتبة السابعة كما هي.

النظرة المستقبلية: تُنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

13. جزر القمر:

هبطت جزر القمر من المرتبة 12 إلى المرتبة 13 على الرغم من أن درجتها ظلت 6.2 كما هي. هبطت درجتها في مجال حجم الجهاز الحكومي إلى 5.7 من 5.9 وجاءت في المرتبة 12. وفي مجال الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية، انخفضت درجة جزر القمر بمقدار 0.2 درجة لتصبح 4.3 درجة، محتلًا المرتبة 12. ارتفعت درجتها في إمكانية الحصول على نقد مستقر من 6.6 إلى 6.8، وحلت بالمرتبة 17. أما في مجال حرية التجارة، فبقيت درجة جزر القمر 7.5 كما هي، واحتلت المرتبة الخامسة، بينما انخفضت درجتها في مجال تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري من 6.8 إلى 6.7، واحتلت المرتبة 12.

النظرة المستقبلية: تُنبئ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

14. موريتانيا:

احتلت موريتانيا المرتبة 14 مرةً أخرى بدرجة 6.1. في مجال حجم الجهاز الحكومي، ارتفعت درجة موريتانيا من 5.4 إلى 5.6 وجاءت في المرتبة 14، بينما بقيت درجتها في مجال الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية 3.3 كما هي، واحتلت المرتبة 17. بقيت درجة موريتانيا في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر 8.4 كما هي واحتلت المرتبة 12، بينما ارتفعت درجتها إلى 6.3 من 6.2 في مجال حرية التجارة، واحتلت المركز 14. وأخيراً، انخفضت درجة موريتانيا إلى 6.7 من 6.8 في مجال تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري، واحتلت المرتبة 12.

النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.

15. الصومال:

احتل الصومال المرتبة الخامسة عشر بدرجة 5.9، مثل العام الماضي، وكانت درجته في مجال حجم الجهاز الحكومي 7.4، بزيادة عن درجة 7.3، واحتل المرتبة 5. واحتل الصومال المرتبة الحادية والعشرين قبل الأخيرة في سيادة القانون، بدرجة 2.8، بارتفاع عن درجة 2.7. احتل الصومال المرتبة الرابعة عشر في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر بدرجة 7.6، بزيادة عن درجة 7.4، أما في مجال حرية التجارة، فظلت درجة الصومال 6.4 كما هي، محتلاً المركز الثاني عشر. وجاءت درجة الصومال في تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري 5.4، بانخفاض عن 5.5، واحتل المرتبة 18.

النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب، على الرغم من أن الصراع المستمر ما زال يشكل خطراً على الحرية الاقتصادية.

16. العراق:

احتل العراق المرتبة السادسة عشرة بدرجة 5.7، كما هو الحال في العام الماضي. ظلت درجة العراق في مجال حجم الجهاز الحكومي 5.2 درجة كما هي، وحل في المرتبة 16. ظلت درجة العراق في مجال الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية 3.0 كما هي، واحتل المرتبة 20. ارتفعت درجة العراق في إمكانية الحصول على نقد مستقر إلى 9.8 بعد أن كانت 9.6 ويحتل المرتبة الأولى. انخفضت درجة العراق في حرية التجارة من 5.2 إلى 4.9، واحتل المرتبة 17. وأخيراً، ارتفعت درجة العراق من 5.3 إلى 5.4 في مجال تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري، واحتل المرتبة 18.

النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب، في ظل استمرار العنف والاضطرابات التي تشكل تهديداً للحرية الاقتصادية.

17. اليمن:

هبطت درجة اليمن من 5.4 إلى 5.3 لكن ظلت في المرتبة السابعة عشر. ارتفعت درجة اليمن في مجال حجم الجهاز الحكومي من 6.9 إلى 7.2 وحلت بالمرتبة السادسة. وفي مجال الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية، ارتفعت درجة اليمن من 3.0 إلى 3.1، واحتلت المرتبة الثامنة عشر. وفي إمكانية الحصول على نقد مستقر، انخفضت درجة اليمن من 5.9 إلى 5.6 لكنها ظلت في المرتبة التاسعة عشر. أما في مجال حرية التجارة، فانخفضت درجة اليمن انخفاضًا كبيرًا من 5.7 إلى 4.4، واحتلت المرتبة الثامنة عشر. وجاءت درجة اليمن في تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري 6.1، بزيادة عن 5.8، واحتلت المرتبة 15.

▼ **النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية عن تدهور في الحرية الاقتصادية في المستقبل القريب، مع تشكيل الصراع المستمر خطرًا إضافيًا.**

18. مصر:

احتلت مصر المرتبة الثامنة عشرة بدرجة 5.2، كما هو الحال العام الماضي. انخفضت درجة مجال حجم الجهاز الحكومي من 5.5 إلى 5.3 واحتلت مصر المرتبة الخامسة عشر في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية، فارتفعت درجة مصر إلى 3.9 من 3.8، وجاءت في المرتبة الرابعة عشر، بينما في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر، انخفض أداء مصر من 8.2 إلى 5.5، واحتلت المرتبة العشرين. ارتفعت درجة مصر في مجال حرية التجارة إلى 5.9 من 3.3، واحتلت المرتبة الخامسة عشر. وأخيرًا، كانت درجة مصر في تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري 5.3، كما هي في العام الماضي واحتلت المرتبة العشرين.

■ **النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.**

19. الجزائر:

احتلت الجزائر المرتبة التاسعة عشر هذا العام، منخفضة عن المرتبة الثامنة عشر، وتراجعت درجتها إلى 5.0 من 5.2، وانخفضت درجتها في مجال حجم الجهاز الحكومي بمقدار 0.1 درجة لتصل 4.1، محتلةً المركز العشرين. ارتفعت درجة الجزائر 0.1 لتصل 4.6 درجة في مجال الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية، لتحتل المرتبة العاشرة. ارتفعت درجة إمكانية الحصول على نقد مستقر إلى 8.2 من 8.0 درجة لتحتل المرتبة الثالثة عشر. هبطت درجة الجزائر في حرية التجارة الدولية من 3.6 إلى 2.7، وجاءت في المرتبة العشرين. أما في مجال تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري، ارتفعت درجة الجزائر من 5.7 إلى 5.8، لتحتل المرتبة السادسة عشر.

■ **النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب.**

20. السودان:

احتل السودان المركز العشرين هذا العام، كما هو الحال في العام الماضي على الرغم من انخفاض درجته إلى 4.8 من 4.9. احتل السودان المرتبة الأولى بدرجة 8.7، بزيادة من 8.3، في مجال حجم الجهاز الحكومي. ارتفعت درجة السودان في مجال الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية من 2.5 إلى 2.6، مما جعله يحتل المرتبة الثانية والعشرين. هبطت درجة السودان في إمكانية الحصول على نقد مستقر إلى 5.0 درجة من 5.9 درجة واحتل المرتبة الثانية والعشرين. بقيت درجة السودان في مجال حرية التجارة الدولية 2.3 درجة كما هي واحتل المرتبة الحادية والعشرين. انخفضت درجة تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري بنسبة 0.3 درجة لتصبح 5.5 درجة حيث يحتل السودان المرتبة السابعة عشر.

▼ **النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية بحدوث تدهور في المستقبل القريب، بالإضافة إلى استمرار العنف والاضطرابات التي تشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.**

21. الجمهورية العربية السورية

تعادل الجمهورية العربية السورية ليبيا في المركز الأخير. وارتفعت الدرجة الكلية لها من 4.0 إلى 4.3، واحتلت المركز الحادي والعشرين. وظلت درجة سوريا في مجال حجم الجهاز الحكومي 6.1، في المركز التاسع، وانخفضت درجتها في مجال الهيكل القانوني من 3.4 إلى 3.1. لتكون في المركز الثامن عشر، ورغم أن درجتها في مجال إمكانية الحصول على نقد مستقر ارتفعت من 3.5 إلى 5.4، لكنها ظلت في المركز الحادي والعشرين. أما في جانب حرية التجارة، بقيت نتيجة سوريا 1.7 وتم تصنيفها في المركز الثاني والعشرين والأخير. وأخيرا تراجعت درجة سوريا في مجال التنظيم من 5.2 إلى 5.1، لتبقى في المركز الحادي والعشرين.

▲ **النظرة المستقبلية: تشير البيانات الأولية إلى حدوث تحسن طفيف في المستقبل القريب، إلا أن استمرار العنف والاضطرابات يشكلان تهديدا للحرية الاقتصادية.**

22. ليبيا

سجلت ليبيا درجة 4.3 في تقرير هذا العام بعد أن كانت درجتها 4.1 في تقرير العام الماضي، وظلت في المرتبة الحادية والعشرين والأخيرة، وسجلت درجتها في مجال حجم الجهاز الحكومي 3.8 بزيادة من 3.5 وعادلت جيبوتي في المركز الحادي والعشرين. ظلت ليبيا على درجتها 3.4 في مجال الهيكل القانوني وتأمين حقوق الملكية 3.4، واحتلت المرتبة السادسة عشر. وعلى صعيد إمكانية الحصول على نقد مستقر، ارتفعت درجة ليبيا من 5.7 إلى 6.6 واحتلت المرتبة الثامنة عشر، بينما ظلت درجتها في مجال حرية التجارة 3.0 لتأتي في المرتبة التاسعة عشر. وأخيرا، سجلت ليبيا في مجال تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري انخفاض بنسبة 0.1 لتصبح درجتها 4.9 وتحتل المرتبة الثانية والعشرين والأخيرة.

■ **النظرة المستقبلية: تُنبئُ البيانات الأولية بحدوث تغيير صغير في المستقبل القريب، إلا أن استمرار العنف والاضطرابات يشكل تهديدا للحرية الاقتصادية.**

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

يضم المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي نفس العناصر الخمسة التي يضمها مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم: التقرير السنوي 2019 (جوارتني ولاوسون وهول ومورفي 2019) ولكنه يشتمل على 52 مكوناً وليس 43 مكوناً، حيث تم استبدال بعض المكونات المستخدمة في مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم والتي لم تتوفر بيانات ضمنية بشأنها على مستوى العالم العربي بمكونات مماثلة تغطي العالم العربي على نحو أشمل. وفي هذا العام، تم تصنيف جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وقد تم تسجيل عدد نقاط كل عنصر من العناصر الخمسة بأخذ متوسط المكونات التي يشملها كل عنصر، وقد اعتمد هذا التقرير على أحدث وأشمل البيانات المتوفرة والتي تتعلق بعام 2017 إلا أننا ننشر بعض البيانات المتوفرة في الوقت الحالي والتي تتعلق بعام 2018.

العناصر الخمسة لمؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي

1. حجم الحكومة: الإنفاق، والضرائب، والمشاريع،
2. القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية،
3. إمكانية الحصول على نقد مستقر،
4. حرية التجارة الخارجية،
5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري.

ما الجديد

في سبيل سعينا الدائم لتحسين دقة المؤشر ونطاقه، أضفنا عددًا من المكونات الجديدة والمكونات الفرعية كما يلي: ¹

- 1هـ: ملكية الدولة للأصول
- 2ز: حماية حقوق الملكية
- 2ح: اليقين القانوني
- 2ط: الثقة في جهاز الشرطة
- 4ج: تحل ضوابط حركة رأس المال والسكان محل 4ج: الضوابط الرأسمالية من التقارير السابقة، وتشمل حاليًا ما يلي:

- 4ج أولًا: الضوابط الرأسمالية (المتغيرة عن السنوات السابقة)
- 4ج ثانيًا: مخاطر الاستثمار المباشر الأجنبي
- 4ج ثالثًا: حرية الأجانب في الزيارة



1 يمكن الاطلاع على تفاصيل حول هذه المتغيرات والمتغيرات الأخرى الواردة في هذا التقرير ومصادرها وحسابها في الملحق. فضلًا عن ذلك، أضيف المكون 1هـ إلى تقرير الحرية الاقتصادية في العالم.



والأهم من ذلك، نُدرِك نحن ومؤلفي تقرير الحرية الاقتصادية في العالم منذ عدة سنوات وجود قصور كبير في هذه المؤشرات: ففي بعض البلدان، يقيد القانون حقوق المرأة وحياتها مقارنة بالرجل. وبهدف تصحيح ذلك، أدخلنا تعديل التفاوت بين الجنسين (كما فعلنا في المؤشر العالمي) لتصنيف العنصر 2 والقانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية. أخذنا هذا التعديل من مؤشر التفاوت بين الجنسين الذي يعتمد على بيانات البنك الدولي المحدثة مؤخرًا حول الفروق القانونية ووفقًا للجنس التي تشمل مدة زمنية طويلة (من 1960 حتى الآن). ووفقًا للمناقشة الواردة في الفصل 3 من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، التقرير السنوي لعام 2017، استخدم روزماري فيك هذه البيانات لإنشاء مؤشر التفاوت بين الجنسين في الحقوق القانونية من عام 1970 حتى الآن (فيك، 2017). علاوة على ذلك، جرى استخدام أكثر من أربعين (40) سؤالاً من مجموعة بيانات البنك الدولي المتعلقة بالحقوق القانونية للمرأة مقارنة بمثلا للرجل في إنشاء مقياس التفاوت بين الجنسين. يُسجل المؤشر من 0 إلى 1 ونضرب الدرجة في العنصر 2 لكل دولة في النتيجة. وبالتالي، فإن أي دولة تسجل درجة أقل من 1 على مؤشر التفاوت بين

الجنسين، ويشمل هذا جميع الدول الواردة في هذا المؤشر، ستحقق لسوء الحظ انخفاضاً في درجتها في العنصر 2. وعلى صعيد آخر، أنشأ معهد فريزر موقع قائم بذاته (womenandprogress.org) يوضح كيف تساهم الحرية الاقتصادية في النهوض بالمرأة.

حساب المؤشر

تم احتساب التصنيف الكلي بأخذ متوسط عدد نقاط العناصر الخمسة، حيث تم ترتيب كل مكون من المكونات على مقياس مدرج من صفر إلى 10. ويصف ملحق الملاحظات الإيضاحية ومصادر البيانات (ص 48) الإجراءات المتبعة لتحديد عدد نقاط كل فئة على التدرج كما يقدم بعض التفاصيل ذات الصلة بالمصادر والمنهجية.

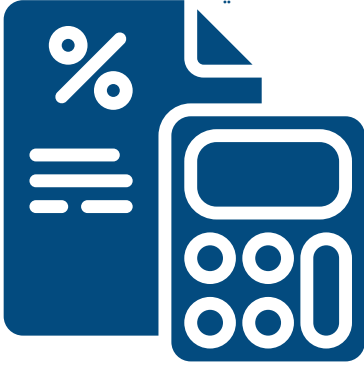
تحرياً لاتساق النتائج أُبعت في تقرير العام الجاري الحدود القصوى والحدود الدنيا ذاتها التي استخدمت في تقارير السنوات السابقة، ويشار إلى أن الحدود القصوى والدنيا التي اعتمد عليها التقارير هي الحدود العالمية وليست الإقليمية بناءً على وجود تفاوت طفيف في بعض المكونات بين الدول العربية وبعضها وسعيًا لوضع الدول العربية ضمن السياق الأكثر اتساقًا، لذلك يشير شغل مركز متقدم إلى أن أداء الدولة التي حازت هذا المركز أداء جيد ليس على مستوى جيرانها الإقليميين فحسب ولكن على مستوى ما عداها من الدول التي تدعم ممارساتها الحرية الاقتصادية حول العالم.

يضم مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي بيانات وتصنيفات جميع الدول الأعضاء بالجامعة العربية والبالغ عددهم 22 دولة. اعتمد المؤشر المعلن للحرية الاقتصادية في العالم العربي على بيانات مجمعة من أطراف خارجية غير ذات صلة بالأطراف صاحبة البيانات، كما لم تستق أي بيانات أصلية من المؤسسات الراعية ضماناً لموضوعيتها، وقد استخدم التقرير المعادلات ذاتها التي تحتسب النتائج على أساسها سنويًا، وبالتالي يتضح أن مؤلفي التقرير لم يكن لهم أي تأثير على مركز كل دولة فيه، كما أنه بوسع أي متخصص مطلع على التقرير إعادة فحص بيانات التقرير ليتأكد من الوصول للنتائج ذاتها. فيما يلي وصف المتغيرات المستخدمة لقياس الحرية الاقتصادية².



العنصر 1: حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشاريع

تشير المكونات الأربعة التي يشملها العنصر الأول إلى مدى تعويل الدول على الخيار الفردي والأسواق لتخصيص الموارد والسلع والخدمات دون التعويل على العملية السياسية، فعند زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بإنفاق الأفراد والأسر والمشاريع التجارية تنتقل صناعة القرار من أيدي الحكومة إلى أيدي الأفراد وبالتالي تُقوّض الحرية الاقتصادية، ويُعنى المكونان الأولان بهذا الأمر وهما الاستهلاك الحكومي بوصفه حصة من إجمالي الاستهلاك (أ1)، والتحويلات والمعونات بوصفهما حصة في إجمالي الناتج المحلي (ب1).



يشير الاستهلاك الحكومي (أ1) إلى مدى توفير الحكومة السلع والخدمات، فعلى سبيل المثال إذا قام موظفو الحكومة بشق طريق ما فإن ذلك يدخل في إطار الإنفاق الحكومي، إما إذا تم التعاقد مع شركة خاصة لشق الطريق فإن ذلك لا يدخل ضمن الاستهلاك الحكومي على الرغم من تصنيفه في إطار الإنفاق الحكومي، وبالتالي فإن نهج التعاقد التنافسي يبني الكفاءات ويحد من تسييس الاقتصاد حال تنفيذ هذه التعاقدات بحيادية، على الجانب الآخر من شأن التحويلات والمعونات إضعاف الأسواق لأنها تدعم السلطة والنفوذ السياسي دون دعم القدرة على إنتاج السلع وتوفير الخدمات التي يحتاجها المحيط العام ويتحمل نفقاتها.

يقيس المكون الثالث (ج) مدى اعتماد الدول على المشاريع الخاصة والأسواق الحرة لإنتاج السلع وتوفير الخدمات دون المشاريع الحكومية، أما المكون الرابع (د) فإنه يقوم على المعدل الحدي الأعلى للدخل مقارنة بالضريبة وحد الدخل الذي تفرض عليه الضريبة، فالمعدلات الحدية العالية للضرائب والتي تفرض على مستويات الدخل المنخفضة نسبياً تسلب الأفراد ثمرة جهدهم وعملهم. يقيس المكون النهائي (والجديد) (هـ) درجة ملكية الدولة وتحكمها في رأس المال (بما في ذلك الأراضي) في القطاعات الصناعية والزراعية وتقديم الخدمات.

العنصر 2: القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية

يعد تأمين الأفراد والعقود والممتلكات القانونية عنصراً محورياً من عناصر الحرية الاقتصادية والمجتمع المدني، فالنظام القانوني أهم الوظائف الداخلية للحكومة، وتأمين حقوق الملكية في ظل سيادة القانون أحد العوامل الجوهرية للحرية الاقتصادية، كما أن حرية التبادل، على سبيل المثال، تسلب مضمونها إذا لم يكن الأفراد يتمتعون بحقوق ملكية مضمونة تشمل تمتعهم بثمره كدهم، كما أن عجز النظام القانوني للدولة عن تأمين حقوق الملكية وتنفيذ العقود وضمان تسوية النزاعات على نحو يرضي أطرافها من شأنه أن يقوض عمل السوق ونظام التبادل.



يركز المؤشر على القانون التجاري والاقتصادي بوصفه عامل مناسب لتقييم الحرية الاقتصادية، فيما يُعنى أول مكونين بهذا العامل وهما التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي (أ2) ونزاهة نظام القانون (ب2) بقياس ما إذا كان مبدأ سيادة القانون مطبق على نحو حيادي متسق أم لا، وهو أمر يمس صلب القانون التجاري والاقتصادي، أما مكون القيود التنظيمية على بيع الملكية العقارية (ج2) فإنه يلقي الضوء على مدى سهولة إرساء حقوق الملكية، فيما يشير المكون (د2) والمعني بتنفيذ العقود قانونياً إلى ما إذا كانت الاتفاقيات المبرمة طوعاً تحظى بالحماية الفعالة في ظل سيادة القانون أم لا، ويعد المكونان (ج2) و(د2) جزءاً من مكون فرعي آخر يقيس عدد الإجراءات وحالات تأخر الأحكام والتكاليف؛ حيث يؤدي تعدد الإجراءات واستنزافها الوقت وارتفاع تكلفتها إلى تردي قدرة النظام القانوني على حماية الاتفاقيات المبرمة طوعاً.

وتم هذا العام إضافة كلاً من المكونين (ه2) المحاكم النزيهة و(و2) استقلالية القضاء إلى التقرير الدولي، وهما يقيسان قدرة الأفراد على اللجوء إلى العدالة بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي أو السياسي.

تقيس المتغيرات (ه2)، نزاهة المحاكم و(و2)، استقلال القضاء، قدرة الفرد على الوصول إلى العدالة بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية أو السياسية. فضلاً عن ذلك، جرى إضافة ثلاث متغيرات جديدة هذا العام وهم؛ ج2 (حماية حقوق الملكية) و(اليقين القانوني)، هل يمكن التنبؤ بالأحكام القانونية؟، و (ط2) (الثقة في جهاز الشرطة). وفقاً للمناقشة الواردة أعلاه، شمل العنصر 2 هذا العام تعديل التفاوت بين الجنسين، إذ أن القوانين التي تنطوي على تمييز ضد المرأة تُعني أن سيادة القانون لا تحمي الحرية الاقتصادية بين المجتمع بالتساوي، مما أدى لتعديل درجة العنصر 2 لتعكس ذلك.

العنصر 3: إمكانية الحصول على نقد مستقر

إن النقد عنصر رئيسي في التداول، والافتقار إلى إمكانية الحصول على نقد مستقر يُقوّض المكاسب الناتجة عن التجارة ويُضعف قيمة الملكية التي تمثلها السندات النقدية، وبالتالي فإن إمكانية الحصول على نقد مستقر أمرٌ أساسي لحماية حقوق الملكية وبالتالي ضمان الحرية الاقتصادية، فعندما تطبع الحكومة أموالاً لتمويل إنفاقها فإنها في المقابل تجرد المواطنين من ممتلكاتهم وتتعدى على حريتهم الاقتصادية، ما يؤدي بدوره إلى حدوث تضخم (يقاس ذلك تبعاً للمكون أ3)، كما أن ارتفاع معدلات التضخم وتقلبها (المكونين ب3 و(ج3) يفسد الأسعار النسبية ويغير الشروط الأساسية للعقود طويلة الأجل وتستحيل معه من الناحية الواقعية قدرة الأفراد والأعمال التجارية على التخطيط الواعي للمستقبل، وقد صمم المكون (د3) لقياس سهولة استخدام عملات أخرى عبر الحسابات المصرفية بالعملة المحلية والأجنبية أي لرصد ما إذا كان بوسع المرء التبادل والحصول على عملات مختلفة بحرية.

العنصر 4: حرية التجارة الخارجية

تعد حرية التجارة عبر الحدود المحلية في عالم يموج بالتقنية المتقدمة وتنخفض فيه تكلفة الاتصالات والانتقالات أحد المكونات الرئيسية في الحرية الاقتصادية، وقد صممت مكونات العنصر الحالي لقياس القيود المتنوعة التي تؤثر على التبادل على المستوى العالمي والتي تضم التعريفات (المكون أ4 ومكوناته الفرعية) واضطرابات سعر الصرف (ب4). أصبح حالياً المكون (ج4) للعام الماضي، الذي كان مسماه الضوابط الرأس مالية، ضوابط حركة رأس المال والسكان وقد امتد هذا العام ليشمل (ج4 أولاً)، ضوابط رأس المال و (ج4 ثانياً) مخاطر الاستثمار المباشر الأجنبي و (ج4 ثالثاً) حرية الأجانب في الزيارة. حواجز غير جمركية، مثل الجمارك والإجراءات البيروقراطية التي تعوق التجارة الدولية و(د4) مكوناتها الفرعية). إنه لحق للأفراد في العالم أن ينعموا بالقدرة على الشراء والبيع بحرية، ولا بد أن يحظى المستهلكون العرب بالقدرة على شراء ما يرغبون فيه من سلع من بعضهم بعضاً أو من أي كيان على مستوى العالم، كما أنه لا بد أن يحظى المنتجون العرب بفرصة تسويق منتجاتهم بالسوق العربية والسوق العالمية.



العنصر 5: تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري

متى منعت اللوائح التنظيمية العمل بالأسواق وتعارضت مع حرية ممارسة التبادل الطوعي كانت بذلك قيدًا على الحرية الاقتصادية، ويضم هذا المؤشر القيود التنظيمية التي تحد حرية التبادل والتي تتصل بالائتمان والعمالة وأسواق المنتجات، ويشار إلى أن الإجراءات البيروقراطية العقيمة من شأنها تقييد توسعات الأعمال التجارية والمشاريع والقدرة على خلق فرص العمل.

يعكس المكون الأول (5أ) الأوضاع في سوق الائتمان المحلية، حيث لا بد أن يحظى الأفراد بالقدرة على اتخاذ قراراتهم بشأن أسواق الائتمان بأنفسهم ولا بد أن تكون لهم القدرة على التعامل مع ما يتخبرونه من مؤسسات بكامل حريتهم، وقد صممت هذه المكونات لقياس ما إذا كانت الحكومة تسمح للأسواق الحرة بتحديد إمكانية الإقراض أم أن ذلك يخضع لاعتبارات سياسية وما إذا كانت هناك إمكانية لإقراض الأفراد والمشاريع التجارية المستحقة التي تسعى لاقتراض في مناخ حر على نحو سريع وبتكاليف محدودة أم لا.

ثمة أنواع عديدة من اللوائح المعنية بتنظيم العلاقة بين العمالة والسوق والتي تتعدى على الحرية الاقتصادية للموظفين وأصحاب الأعمال، فلا بد للمرء أن يتمتع بحرية العمل لدى من يرغب ولا بد لأصحاب الأعمال أن يكون لهم حرية استخدام من يريدون من العاملين، وتشمل المتغيرات المؤثر في هذه العلاقة صعوبة استئجار العمالة وجمود ساعات العمل وضوابط العزل وتكاليفه والتجنيد الإجباري.



تقيد اللوائح التنظيمية لأعمال التجارية (5ج) الحرية الاقتصادية شأنها في ذلك شأن اللوائح التنظيمية لأسواق الائتمان وأسواق العمالة، ولا بد للأفراد أن يتمتعوا بحرية فتح ما يرغبوه من أعمال تجارية متى شاءوا أو إغلاقها متى أرادوا، وقد صممت المكونات الفرعية للوائح التنظيمية لأعمال التجارية بهدف التعرف على مدى قدرة القيود التنظيمية والإجراءات البيروقراطية على تقويض تأسيس الأعمال التجارية (5ج1-) وإغلاقها (5ج2-). وتم هذا العام إضافة متطلبات الترخيص (5-3) وتعقيدات دفع الضرائب (5-4) والمدفوعات الإضافية (5-5) والجودة التنظيمية (5-6).

عناصر مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي ومكوناته الرئيسية والفرعية

1- حجم الجهاز الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشاريع

- أ. الإنفاق العام على الاستهلاك
ب. التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي
ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
د. أعلى معدل للضريبة الهامشية

2. القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية

- أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
- ب. سلامة النظام القانوني
- ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
 1. عدد الإجراءات
 2. الزمن (بالأيام)
 3. التكلفة (%) من قيمة العقار)
- د. الإنفاذ القانوني للعقود
 1. جودة العمليات القضائية

3. إمكانية الحصول على نقد مستقر

- أ. النمو النقدي
- ب. الانحراف المعياري للتضخم
- ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
- د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية

4. حرية التجارة الخارجية

- أ. الضرائب على التجارة الخارجية
 1. العائد من الضرائب التجارية (%) من القطاع التجاري)
 2. متوسط سعر التعريفية
 3. الانحراف المعياري لأسعار التعريفية
- ب. أسعار الصرف في السوق السوداء
- ج. الضوابط الرأسمالية
- د. الحواجز التجارية التنظيمية
 1. حواجز التجارة غير الجمركية
 2. تكلفة الامتثال للواردات والصادرات

5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري

- أ. اللوائح التنظيمية لأسواق الائتمان
 1. ملكية البنوك
 2. تنافس البنوك الأجنبية
 3. ضوابط أسعار الفائدة/أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
 4. ائتمان القطاع الخاص
- ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
 1. مؤشر صعوبة التوظيف
 2. مؤشر التزمت في ساعات العمل
 3. مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل
 - أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
 - ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
 4. التجنيد الإجباري
 - ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
 1. تأسيس شركة تجارية
 - عدد الإجراءات
- المدة الزمنية (بالأيام)
- التكلفة (%) من إجمالي دخل الفرد)
- الحد الأدنى لرأس المال (%) من إجمالي دخل الفرد)
2. إغلاق شركة تجارية
- الزمن (بالسنوات)
- التكلفة (%) من الممتلكات)
- معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
3. التعامل مع التراخيص
4. دفع الضرائب
5. المدفوعات الإضافية/الرشاوى/ المحسوبيات
6. الجودة التنظيمية

جداول بيانات الدول

يحتوي المؤشر الوارد في تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام 2019" على بيانات كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وعددها اثنين وعشرين دولة، منها 16 دولة وردت أيضًا ضمن تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2019"، ويوجد تشابه كبير بين التصنيفات النسبية لهذه الدول في كلا المؤشرين، رغم وجود اختلاف طفيف في قائمة العناصر التي يتضمنها المؤشر الخاص بتقرير "الحرية الاقتصادية في العالم".

ولكي تحصل الدولة على تصنيف ودرجة كلية، ينبغي أن تكون لها تصنيفات ودرجات في كل عام من السنوات الخمسة الواردة في المؤشر. ولكي يتم تصنيف الدولة في المجالات الخمسة المختلفة، ينبغي أن تكون لديها بيانات لعنصرين على الأقل في كل مجال. وبالمثل، فإنه بالنسبة إلى العناصر -15 و-5 و-5 و-5، يجب أن تمتلك الدولة البيانات الخاصة بمكونين على الأقل من المكونات الفرعية في كل مجال من المجالات.

وقد عرضنا الدرجات الخاصة بجميع البلدان لكل مجال من المجالات الخمسة التي تم تحليلها بالإضافة إلى الدرجات لكل عنصر توافرت فيه البيانات، وجميع الدرجات في المؤشر هي عبارة عن قيم من 10، بحيث يمثل الرقم 10 الحد الأعلى للدرجة والرقم صفر الحد الأدنى للدرجة، وكلما ارتفعت الدرجة دل ذلك على ارتفاع مساحة الحرية الاقتصادية. وهناك سهم في جدول المراكز والتقييمات الكلية تحت اسم "الاتجاه" (ص 24-25) يبين ما إذا كانت البيانات المتوافرة عن عام 2018 تدل على أن اتجاه الدولة يتسم بالغموض أو من المرجح أن يشهد تحسناً أو تراجعاً أو ثباتاً في التصنيفات المستقبلية.

ومن الممكن الاطلاع على شرح وافٍ لكل عنصر وكذلك المنهجية المتبعة لحساب الدرجات في الملحق الذي يحمل عنوان "مذكرات توضيحية ومصادر البيانات" (ص 48).

البيانات المتاحة للباحثين

تحتوي الجداول التالية على بيانات للأعوام 2002 و2005 و2010 و2015 و2016 و2017 وبيانات جزئية لعام 2018. ومن الممكن تنزيل ملف البيانات الكاملة، الذي يشمل جميع النتائج المنشورة في هذا التقرير وكذلك البيانات السنوية منذ عام 2002، من الموقع الإلكتروني:

<https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-arab-world-2019-annual-report>

وفي حالة وجود أي صعوبة في استرجاع البيانات، يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني:

freetheworld@fraserinstitute.org

الحرية الاقتصادية في العالم العربي (2017) - التصنيفات واطراکز

1. 2. 3. 4. 5.

تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري		حرية التجارة الخارجية		إمكانية الحصول على نقد مستقر		القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية		حجم الجهاز الحكومي: الإنفاق والضرائب والمشاريع		
المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	
16	5.8	20	2.7	13	8.2	10	4.6	20	4.1	الجزائر
1	8.2	6	7.4	1	9.8	8	4.8	7	6.6	البحرين
12	6.7	5	7.5	17	6.8	12	4.3	12	5.7	جزر القمر
7	7.4	9	6.7	1	9.8	14	3.9	21	3.8	جيبوتي
20	5.3	15	5.9	20	5.5	14	3.9	15	5.3	جمهورية مصر العربية
18	5.4	17	4.9	1	9.8	20	3.0	16	5.2	العراق
4	7.6	4	7.7	9	9.5	6	5.3	3	8.1	الأردن
8	7.1	7	7.1	5	9.7	7	5.0	16	5.2	الكويت
4	7.6	9	6.7	11	9.3	13	4.1	2	8.6	لبنان
22	4.9	19	3.0	18	6.6	16	3.4	21	3.8	ليبيا
12	6.7	14	6.3	12	8.4	17	3.3	14	5.6	موريتانيا
11	6.8	8	6.9	15	7.3	3	5.8	8	6.4	المغرب
2	8.1	3	7.8	5	9.7	1	6.2	19	4.4	سلطنة عمان
14	6.5	12	6.4	5	9.7	11	4.5	4	7.7	الأراضي الفلسطينية
8	7.1	2	7.9	1	9.8	4	5.7	12	5.7	قطر
3	7.7	16	5.8	5	9.7	8	4.8	16	5.2	المملكة العربية السعودية
18	5.4	12	6.4	14	7.6	21	2.8	5	7.4	الصومال
17	5.5	21	2.3	22	5.0	22	2.6	1	8.7	السودان
21	5.1	22	1.7	21	5.4	18	3.1	9	6.1	الجمهورية العربية السورية
10	6.9	9	6.7	16	6.9	2	6.0	9	6.1	تونس
6	7.5	1	8.5	9	9.5	4	5.7	11	5.8	الإمارات العربية المتحدة
15	6.1	18	4.4	19	5.6	18	3.1	6	7.2	الجمهورية اليمنية

التصنيفات الإجمالية وأطرافها، الاتجاه

مكونات العناصر الخمسة

الاتجاه*	التصنيف الكلي (المركز)		اللائحة التنظيمية للنشاط التجاري		اللائحة التنظيمية لسوق العمالة		اللائحة التنظيمية لسوق الائتمان		
	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	المركز	التصنيف	
■	19	5.0	11	6.3	20	5.4	16	5.6	الجزائر
■	2	7.4	3	7.8	2	8.3	7	8.4	البحرين
■	13	6.2	16	5.4	9	7.5	13	7.3	جزر القمر
▲	12	6.3	8	6.9	10	7.0	6	8.5	جيبوتي
■	18	5.2	12	6.1	21	5.2	20	4.5	جمهورية مصر العربية
■	16	5.7	19	4.7	13	6.4	19	5.0	العراق
■	1	7.6	5	7.3	7	7.8	10	7.6	الأردن
■	8	6.8	9	6.6	16	6.0	2	8.7	الكويت
■	4	7.3	12	6.1	3	7.9	2	8.7	لبنان
■	21	4.3	21	2.3	3	7.9	20	4.5	ليبيا
■	14	6.1	17	5.3	14	6.1	4	8.6	موريتانيا
■	9	6.7	7	7.0	19	5.5	9	7.7	المغرب
■	5	7.2	4	7.6	8	7.7	1	9.1	سلطنة عمان
■	7	7.0	14	5.8	14	6.1	10	7.6	الأراضي الفلسطينية
■	5	7.2	2	8.1	11	6.6	14	6.7	قطر
■	9	6.7	10	6.5	3	7.9	4	8.6	المملكة العربية السعودية
■	15	5.9	21	2.3	1	8.6			الصومال
▼	20	4.8	15	5.5	22	5.1	15	6.0	السودان
▲	21	4.3	20	4.3	18	5.6	17	5.4	الجمهورية العربية السورية
■	11	6.5	6	7.1	17	5.8	8	7.8	تونس
■	2	7.4	1	8.5	12	6.5	10	7.6	الإمارات العربية المتحدة
▼	17	5.3	18	5.1	3	7.9	18	5.2	الجمهورية اليمنية

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام 2016. ▲ = ماعد، ■ = ثبات/غموض، ▼ = هبوط.

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه	[19]	[18]	[20]	[17]	[15]	[15]	ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	5.0	5.2	4.9	5.3	5.2	4.5	
	4.1	4.2	3.7	3.9	4.4	3.5	1. حجم الجهاز الحكومي
	2.7	2.1	1.6	1.9	4.3	4.1	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	7.8	7.8	7.8	8.2	8.6	8.0	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	2.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	7.0	7.0	7.0	7.0			د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	2.9	4.2	2.1	2.6	2.6	0.1	هـ. ملكية الدولة للأصول
	4.6	4.5	4.4	3.9	4.7	3.0	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
	4.2	4.2	4.2	5.0	5.0	0.0	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	3.3	ب. سلامة النظام القانوني
	7.5	7.5	7.5	7.6	6.8	6.8	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
	5.5	5.5	5.5	5.5	3.5		1. عدد الإجراءات
	9.4	9.4	9.4	9.4	9.5		2. الزمن (بالأيام)
	7.7	7.7	7.7	7.7	7.6		3. التكلفة (% من قيمة العقار)
	6.0	6.0	6.0	6.1	6.0	6.0	د. الإنفاذ القانوني للعقود
	2.6	2.6	2.6	3.0	2.5		1. جودة العمليات القضائية
	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1		2. الزمن (بالأيام)
	9.3	9.4	9.4	9.3	9.3		3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	4.3	4.3	4.2	3.3	5.1	3.7	هـ. نزاهة المحاكم
	4.3	4.2	4.1	2.5	4.6	3.0	و. استقلال القضاء
	4.8	4.7	4.4	3.5	5.8	3.5	ز. حماية حقوق الملكية
	2.3	2.6	2.4	2.5	2.1	2.3	ح. اليقين القانوني
	6.1	6.1	6.1	4.6	6.9		ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.83	0.82	0.82	0.73	0.78	0.67	تعديل التباين بين الجنسين <
	8.2	8.0	7.9	7.9	6.4	6.2	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	9.3	9.3	8.5	7.7	6.6	5.9	أ. النمو النقدي
	9.4	9.0	9.0	9.5	9.4	9.2	ب. الانحراف المعياري للتضخم
	8.9	8.7	9.0	9.2	9.7	9.7	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	5.0	5.0	5.0	5.0	0.0	0.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	2.7	3.6	2.8	5.1	5.3	4.7	4. حرية التجارة الخارجية
	6.9	6.9	6.8	6.9	7.0	5.2	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	8.5	8.5	8.5	8.6	8.2	5.0	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	6.2	6.2	6.2	6.3	6.8	6.2	2. متوسط سعر التعريفية الجمركية
	5.9	5.9	5.8	5.8	5.8	4.3	3. الإنحراف المعياري لمعدلات التعريفية الجمركية
	0.0	3.8	0.0	8.3	8.1	8.1	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	1.7	1.7	1.7	0.0	0.9	0.8	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.9	0.8	1. ضوابط رأس المال
	4.0	4.0	4.0	4.0			2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	1.1	1.1	1.1				3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	2.0	2.0	2.6				د. الحواجز التنظيمية التجارية
	3.3	4.1	5.2				1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	0.5	0.0	0.0				2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	5.8	5.7	5.5	5.8	5.4	5.1	5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
	5.6	5.8	5.9	7.0	5.3	5.2	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1. ملكية البنوك
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	2. منافسة البنوك الأجنبية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	4.3	5.3	5.6	10.0	3.3	2.7	4. أئتمان القطاع الخاص
	5.4	4.9	4.9	4.9	4.6	4.3	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	4.4	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	6.0	6.0	6.0	6.0	4.0	4.0	2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
	6.9	6.9	6.9	6.9	7.8	7.8	3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0		أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	7.8	7.8	7.8	7.8	9.5		ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	6.3	6.3	5.8	5.5	6.2	5.9	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	8.3	8.3	8.3	7.9	7.9	7.9	1. تأسيس شركة تجارية
	4.1	4.1	4.1	2.9	2.9		أ. عدد الإجراءات
	9.2	9.1	9.1	8.9	8.9		ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	9.9	9.9	9.9	9.8	9.9		ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	10.0	10.0	10.0	9.9	9.9		د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	7.9	7.9	7.9	7.2	7.2	7.2	2. إغلاق شركة تجارية
	9.1	9.1	9.1	7.8	7.8		أ. الزمن (بالسنوات)
	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2		ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	5.5	5.5	5.5	4.5	4.5		ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
	8.7	8.5	7.1	7.2	7.2	7.2	3. التعامل مع التراخيص
	7.0	7.0	5.7	4.9	4.9	4.9	4. سداد الضرائب
	3.8	3.8	3.6	3.2	5.7	4.7	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	2.5	2.5	2.5	2.5	4.2	3.8	6. الجودة التنظيمية

البحرين

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	ملخص التصنيفات (المراكز) <						
الاتجاه	[2]	7.4	[4]	7.2	[1]	7.6	[5]	7.3	[1]	7.5			
التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]			
	6.6	7.0	5.8	6.0	5.8	5.7							
	[28.3]	3.4	[27.5]	3.7	[28.1]	3.5	[23.9]	4.7	[26.1]	4.1	[28.6]	3.4	1. حجم الجهاز الحكومي
	[7.7]	8.0	[2.0]	9.6	[2.0]	9.6	[2.6]	9.4	[4.2]	9.0	[2.4]	9.5	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
		10.0		10.0		4.0		4.0		4.0		4.0	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
		1.8		1.8		1.8		1.8		1.8		1.8	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة العامشي
													هـ. ملكية الدولة للأصول
	4.8	4.9	4.9	5.1	4.4	4.9							2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0							أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
	7.5	7.5	7.5	7.5	8.3	8.3							ب. سلامة النظام القانوني
	9.6	9.6	9.6	9.6	9.4	9.6							ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5							1. عدد الإجراءات
	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7							2. الزمن (بالأيام)
	9.5	9.5	9.5	9.5	9.1	9.7							3. التكلفة (% من قيمة العقار)
	5.6	5.7	5.7	6.0	6.0	6.0							د. الإنفاذ القانوني للعقود
	1.1	1.5	1.5	2.2	2.3	2.3							1. جودة العمليات القضائية
	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1							2. الزمن (بالأيام)
	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6							3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
		6.2	6.2	6.2	6.0	4.1							هـ. نزاهة المحاكم
		6.8	6.8	6.8	7.2	4.1							و. استقلال القضاء
		7.4	7.4	7.4	7.9	6.6							ز. حماية حقوق الملكية
	1.1	1.1	1.1	1.4	2.2	2.1							ح. اليقين القانوني
		7.8	7.8	7.8	8.0	5.7							ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.52	0.54	0.54	0.54	0.54	0.54							تعديل التباين بين الجنسين <
		9.8	9.8	9.7	9.2	9.4							3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	[0.7]	9.9	[0.2]	9.9	[0.4]	9.9	[12.1]	7.6	[5.5]	8.9	[5.7]	8.9	أ. النمو النقدي
	[0.6]	9.8	[0.5]	9.8	[1.4]	9.4	[0.7]	9.7	[1.7]	9.3	[0.4]	9.8	ب. الانحراف المعياري للتضخم
	[2.1]	9.6	[2.8]	9.4	[1.8]	9.6	[2.0]	9.6	[2.6]	9.5	[0.5]	9.9	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0		10.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
		7.4	7.4	7.5	8.4	8.2							4. حرية التجارة الخارجية
		8.3	8.5	8.6	8.2	8.4							أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	[0.8]	9.5	[0.8]	9.5	[0.8]	9.5	[0.9]	9.4	[1.8]	8.8	[1.0]	9.3	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	[4.8]	9.0	[4.7]	9.1	[4.7]	9.1	[5.1]	9.0	[5.1]	9.0	[5.1]	9.0	2. متوسط سعر التعريف الجمركية
	[8.9]	6.4	[7.4]	7.0	[6.8]	7.3	[9.4]	6.3	[6.7]	7.3	[6.7]	7.3	3. الإنتراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	ب. أسعار صرف السوق السوداء
		5.0		5.0		5.0		6.9		6.2		6.9	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2		6.9		6.2		6.9	1. ضوابط رأس المال
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0							2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
		0.8		0.8		0.8							3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	5.7	6.2	6.2	6.4	6.4	6.4							د. الحواجز التنظيمية التجارية
	5.1	6.6	6.6	7.1	7.1	7.1							1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	6.4	5.9	5.9	5.7	5.7	5.7							2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
		8.2	7.6	8.3	9.1	8.7							5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
		8.4	7.5	8.1	9.1	9.1							أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0							1. ملكية البنوك
		7.0	7.0	7.0	8.0	8.0							2. منافسة البنوك الأجنبية
		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0							3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
		6.7	2.3	5.3	8.4	8.3							4. ائتمان القطاع الخاص
		8.3	7.5	8.8	10.0	8.9							ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
		8.3	8.3	8.3	10.0	10.0							1. مؤشر صعوبة التوظيف
		8.0	8.0	8.0	10.0	8.0							2. مؤشر التزم في ساعات العمل
		7.0	3.5	8.8	10.0	7.4							3. مؤشر التزم في عمليات الفصل من العمل
		7.0	7.0	8.0	10.0	5.0							أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
		7.0	0.0	9.6	10.0	9.9							ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0							3. الخدمة العسكرية الإلزامية
		7.8	7.8	7.9	8.2	8.1							ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	9.3	9.1	9.1	9.1	9.0	9.1							1. تأسيس شركة تجارية
	7.4	6.8	6.8	7.1	7.1	7.1							أ. عدد الإجراءات
	9.7	9.6	9.6	9.7	9.7	9.7							ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0							ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	10.0	10.0	10.0	9.6	9.5	9.5							د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	7.1	7.1	7.1	7.1	7.8	7.8							2. إغلاق شركة تجارية
	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8	7.8							أ. الزمن (بالسنوات)
	8.9	8.9	8.9	8.9	8.8	8.8							ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	4.6	4.5	4.6	4.5	6.9	6.8							ج. معدل الاسترداد (بالسنوات لكل دولار)
	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	8.2							3. التعامل مع التراخيص
	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7							4. سداد الضرائب
		6.6	6.6	6.6	7.7	7.5							5. المدفوعات الإضافية/ الرشاشي/ المحسوبيات
		6.0	6.5	6.9	6.7	6.6							6. الجودة التنظيمية

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه	[13]	6.2	[12]	6.1	[14]	5.9	ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	
	5.7	5.9	5.6	5.3			1. حجم الجهاز الحكومي
	[10.0]	8.8	[10.3]	7.8	[14.0]	7.7	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	[30]	8.0	[30]	8.0	[30]	8.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	4.1	4.7	4.7	3.7	3.7	3.7	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
							هـ. ملكية الدولة للأصول
	4.3	4.5	4.4	4.4	4.3	4.3	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
4.2	4.2	5.0	5.0	6.7			أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
5.0	5.0	5.0	5.0	5.0			ب. سلامة النظام القانوني
8.5	8.5	8.9	8.2	8.3	7.0	7.0	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.0	8.0	1. عدد الإجراءات
9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.8	9.8	2. الزمن (بالأيام)
7.4	7.3	8.5	6.5	6.6	3.2	3.2	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
5.3	5.2	5.2	5.2	5.6	5.6	5.6	د. الإنفاذ القانوني للعقود
2.6	2.2	2.2	2.2	3.4	3.4	3.4	1. جودة العمليات القضائية
7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	2. الزمن (بالأيام)
6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	3.7	3.6	4.1	3.7	3.8	3.9	هـ. نزاهة المحاكم
	3.3	3.3	2.9	2.9	3.0	3.0	و. استقلال القضاء
	4.4	4.4	4.5	3.8	3.8	3.8	ز. حماية حقوق الملكية
2.7	3.5	3.8	3.6	3.8	3.5	3.6	ح. اليقين القانوني
	4.2	4.2	4.2	2.7	2.7	2.7	ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.86	0.86	0.86	0.86	0.86	0.86	تعديل التباين بين الجنسين <
	6.8	6.6	6.3	6.7	6.8	5.6	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	[4.8]	9.0	[7.8]	8.4	[10.6]	7.9	أ. النمو النقدي
[4.3]	8.3	[4.3]	8.2	[4.4]	[1.1]	9.6	ب. الانحراف المعياري للتضخم
[2.0]	9.6	[1.0]	9.8	[1.8]	[3.4]	9.3	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	7.5	7.5	7.5	6.9	5.1	5.1	4. حرية التجارة الخارجية
	7.4	7.4	7.4	6.7	2.1	2.1	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	[2.2]	8.6	[2.2]	8.6	[8.0]	4.7	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	[15.4]	6.9	[15.3]	6.9	[11.3]	7.7	2. متوسط سعر التعريفية الجمركية
	[8.0]	6.8	[8.0]	6.8	[6.0]	7.6	3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية الجمركية
[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	10.0	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	7.1	7.1	7.1	4.2	3.1	3.1	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
4.2	4.2	4.2	4.2	4.2	3.1	3.1	1. ضوابط رأس المال
							2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	10.0	10.0	10.0				3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
5.6	5.7	5.6	5.5				د. الحواجز التنظيمية التجارية
4.9	4.9	4.9	4.8				1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
6.4	6.4	6.2	6.2				2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	6.7	6.8	6.7	6.3			5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
	7.3	7.3	7.3	7.1			أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	8.0	8.0	8.0	8.0			1. ملكية البنوك
							2. منافسة البنوك الأجنبية
	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	5.0	5.0	5.0	4.4	5.1	0.0	4. أئتمان القطاع الخاص
	7.5	7.5	7.5	6.7	5.6	5.6	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	6.7	6.7	6.7	6.7	6.1	6.1	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	6.0	6.0	6.0	6.0	4.0	4.0	2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
	7.2	7.2	7.2	4.3	6.6	6.6	3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	8.3	8.3	8.3	2.5	7.2	7.2	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	10.0	10.0	10.0	10.0			3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	5.4	5.5	5.5	5.1	5.1	5.2	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
8.5	8.5	8.6	8.6	7.8	7.7	7.7	1. تأسيس شركة تجارية
5.9	5.9	6.5	6.5	4.7			أ. عدد الإجراءات
9.3	9.3	9.4	9.4	8.9			ب. المدة الزمنية (بالأيام)
9.0	9.0	8.8	8.6	7.9			ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
9.9	9.9	9.9	9.9	9.5			د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2. إغلاق شركة تجارية
							أ. الزمن (بالسنوات)
							ب. التكلفة (% من الممتلكات)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	3. التعامل مع التراخيص
8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	4. سداد الضرائب
	3.3	3.4	3.3	3.2	3.0	3.0	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	2.8	2.8	2.8	1.9	1.7	2.6	6. الجودة التنظيمية

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه ▲	[12]	[13]	[11]	[8]			ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	
6.3	6.1	6.4	6.5				
3.8	3.3	4.2	5.1				1. حجم الجهاز الحكومي
[36.2]	[37.1]	[24.2]	[29.3]	[29.7]	[29.7]		أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
1.1	4.3	4.6	3.2	3.0	3.0		ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
2.0	0.0	0.0	4.0	4.0	4.0		ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
[30]	[30]	[30]	[30]	[30]	[30]		د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0		هـ. ملكية الدولة للأصول
4.1	4.3	4.3	5.3	5.3	5.3		
3.9	4.0	4.0	4.0	4.1	4.1		2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
4.2	4.2	4.2	5.0	5.0	5.0		أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
4.2	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3		ب. سلامة النظام القانوني
8.5	7.6	7.6	7.6	7.4	7.4		ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
7.5	7.5	7.5	7.5	7.0	7.0		1. عدد الإجراءات
9.8	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6		2. الزمن (بالأيام)
8.1	5.8	5.8	5.8	5.7	5.7		3. التكلفة (% من قيمة العقار)
5.7	4.2	3.6	3.6	4.8	4.8		د. الإنفاذ القانوني للعقود
2.6	0.7	0.4	0.4	4.1	4.1		1. جودة العمليات القضائية
5.7	3.2	1.7	1.7	1.7	1.7		2. الزمن (بالأيام)
8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7		3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
3.9	3.8	3.9	4.3	3.9	3.9		هـ. نزاهة المحاكم
2.2	2.7	3.1	2.6	2.6	2.6		و. استقلال القضاء
4.6	4.6	4.6	4.5	4.5	4.5		ز. حماية حقوق الملكية
2.8	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0		ح. اليقين القانوني
4.2	5.7	4.2	2.7	2.7	2.7		ط. الثقة في جهاز الشرطة
0.89	0.89	0.89	0.89	0.89	0.89		تعديل التباين بين الجنسين <
9.8	9.6	9.6	9.2	9.6	9.6		3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
[1.4]	[1.5]	[2.3]	[4.0]	[1.2]	[1.2]		أ. النمو النقدي
9.4	9.4	9.1	8.4	9.5	9.5		ب. الانحراف المعياري للتضخم
[-0.1]	[0.6]	[-8]	[4.0]	[3.1]	[3.1]		ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
10.0	9.9	9.8	9.2	9.4	9.4		د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0		
6.7	6.6	6.8	6.7	6.4	6.4		4. حرية التجارة الخارجية
6.2	6.2	6.2	6.2	3.8	3.8		أ. الضرائب على التجارة الخارجية
[20.9]	[20.9]	[20.9]	[20.6]	[30.9]	[30.9]		1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
[8.4]	[8.4]	[8.4]	[8.6]	[8.6]	[8.6]		2. متوسط سعر التعريف الجمركية
[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]		3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0		ب. أسعار صرف السوق السوداء
6.6	5.9	6.9	3.8	5.4	5.4		ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
3.8	3.8	3.8	3.8	3.8	3.8		1. ضوابط رأس المال
6.0	6.0	4.0	3.8	5.4	5.4		2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0		3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
4.3	4.1	4.1	3.8	3.8	3.8		د. الحواجز التنظيمية التجارية
4.0	4.1	4.1	3.5	3.5	3.5		1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
4.6	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1		2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
7.4	7.2	7.1	7.4	7.4	7.4		5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
8.5	8.0	7.6	8.7	8.7	8.7		أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0		1. ملكية البنوك
9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0		2. منافسة البنوك الأجنبية
6.4	4.9	3.9	7.1	7.1	7.1		3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
7.0	7.0	7.0	7.5	8.0	8.0		4. ائتمان القطاع الخاص
3.3	3.3	3.3	3.3	8.3	8.3		ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
6.0	6.0	6.0	8.0	6.0	6.0		1. مؤشر صعوبة التوظيف
8.5	8.5	8.5	8.5	7.7	7.7		2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0		3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
10.0	10.0	10.0	10.0	8.4	8.4		أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0		ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
6.9	6.8	6.8	6.2	6.1	6.1		3. الخدمة العسكرية الإلزامية
9.3	9.0	8.6	7.5	7.3	7.3		ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
8.2	7.1	7.1	4.7	4.7	4.7		1. تأسيس شركة تجارية
9.5	9.4	9.4	8.3	8.3	8.3		أ. عدد الإجراءات
9.5	9.6	8.0	8.0	8.0	8.0		ب. المدة الزمنية (بالأيام)
10.0	10.0	10.0	9.2	9.2	9.2		ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
6.9	6.9	6.9	4.9	4.9	4.9		د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
8.0	8.0	8.0	5.2	5.2	5.2		2. إغلاق شركة تجارية
8.7	8.7	8.7	7.7	7.7	7.7		أ. الزمن (بالسنوات)
4.1	4.0	4.1	1.7	1.7	1.7		ب. التكلفة (% من الممتلكات)
8.5	9.1	9.1	8.4	8.4	8.4		ج. معدل الاسترداد (بالسنوات لكل دولار)
9.1	9.1	9.1	9.0	9.3	9.3		3. التعامل مع التراخيص
3.4	3.4	3.4	3.8	3.3	3.3		4. سداد الضرائب
3.7	3.5	3.5	3.7	3.3	3.3		5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
							6. الجودة التنظيمية

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	ملخص التصنيفات (المراكز) <
الاتجاه التصنيف [البيانات]	5.2 [18]	5.2 [18]	5.7 [15]	6.5 [8]	6.5 [10]	6.0 [10]	
	5.3	5.5	5.4	6.6	5.5	5.4	1. حجم الجهاز الحكومي
	8.7 [10.3]	8.2 [12.1]	8.1 [12.5]	7.9 [13.0]	7.3 [15.1]	7.5 [14.6]	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	7.1 [11.3]	7.1 [11.3]	6.3 [13.9]	6.9 [12.0]	8.1 [7.6]	8.4 [6.5]	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	0.0	2.0	2.0	4.0	0.0	0.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	9.0 [23]	9.0 [23]	9.0 [23]	10.0 [20]	8.0 [26]	7.0 [32]	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	1.5	1.3	1.3	4.3	4.3	4.3	هـ. ملكية الدولة للأصول
	3.9	3.8	3.6	4.5	5.0	4.4	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
1.7	1.7	1.7	1.7	4.2	5.0	5.0	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
5.0	5.0	5.0	5.0	5.8	6.7	6.7	ب. سلامة النظام القانوني
8.3	8.5	8.6	8.6	8.7	7.6	7.6	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
6.0	6.5	6.5	6.5	7.0	7.0	7.0	1. عدد الإجراءات
9.2	9.2	9.4	9.4	9.3	8.0	8.0	2. الزمن (بالأيام)
9.7	9.7	9.9	9.8	9.8	7.8	7.8	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
5.0	5.0	4.7	5.2	5.4	5.3	5.3	د. الإنفاذ القانوني للعقود
2.6	2.6	1.9	3.3	3.9	3.6	3.6	1. جودة العمليات القضائية
3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	2. الزمن (بالأيام)
9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	4.3	4.1	4.0	4.2	5.1	4.0	هـ. نزاهة المحاكم
	6.9	6.9	5.9	6.3	6.4	4.5	و. استقلال القضاء
	5.5	4.9	4.9	5.2	6.2	4.5	ز. حماية حقوق الملكية
2.3	2.3	2.5	2.4	2.3	2.3	2.3	ح. اليقين القانوني
	6.3	6.3	3.9	4.8	5.9		ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.55	0.54	0.54	0.74	0.78	0.78	تعديل التباين بين الجنسين <
	5.5	8.2	8.9	8.6	8.9	9.5	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	6.3 [18.5]	6.7 [16.5]	8.0 [9.9]	8.3 [8.4]	7.9 [10.3]	8.8 [6.2]	أ. النمو النقدي
6.8 [8.0]	6.6 [8.5]	9.0 [2.4]	9.5 [11.3]	8.4 [4.1]	8.6 [3.6]	9.8 [0.6]	ب. الانحراف العمياري للتضخم
7.1 [14.4]	4.1 [29.5]	7.2 [13.8]	7.9 [10.4]	7.7 [11.3]	9.0 [4.9]	9.5 [2.7]	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	5.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	5.9	3.3	5.7	6.5	7.0	5.1	4. حرية التجارة الخارجية
	4.8	4.9	5.0	5.0	4.9	4.4	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	8.3 [2.6]	8.3 [2.6]	8.3 [2.6]	8.3 [2.6]	8.5 [2.3]	6.9 [4.7]	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	6.2 [19.1]	6.4 [17.9]	6.6 [16.8]	6.6 [17.0]	6.2 [18.9]	6.2 [18.9]	2. متوسط سعر التعريفية الجمركية
	0.0 [139.8]	0.0 [141.4]	0.0 [142.3]	0.0 [149.5]	0.0 [141.1]	0.0 [39.5]	3. الانحراف العمياري لمعدلات التعريفية الجمركية
10.0 [0.0]	10.0 [0.0]	0.0 [52.4]	9.1 [4.5]	10.0 [0.0]	10.0 [0.0]	5.5 [22.3]	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	5.3	4.6	4.6	4.6	6.2	5.4	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
4.6	4.6	4.6	4.6	4.6	6.2	5.4	1. ضوابط رأس المال
6.0	6.0	4.0	4.0	4.0	6.2	5.4	2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	5.2	5.2	5.2	5.2			3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
3.4	3.7	3.7	4.0	4.0			د. الحواجز التنظيمية التجارية
4.8	5.3	5.3	5.7	5.7			1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
2.0	2.0	2.0	2.4	2.4			2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	5.3	5.3	5.3	6.0	6.0	5.6	5. تنظيم الائتمان والعملة والنشاط التجاري
	4.5	4.5	4.5	6.7	6.3	5.3	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	5.0	5.0	5.0	5.0	2.0	2.0	1. ملكية البنوك
	3.0	3.0	3.0	6.0	6.0	3.0	2. منافسة البنوك الأجنبية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	3.2	0.0	0.0	5.7	7.0	6.3	4. ائتمان القطاع الخاص
	5.2	5.2	5.2	5.1	5.8	5.8	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
	2.8	2.8	2.8	2.3	5.2	5.3	3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
	5.0	5.0	5.0	4.0	4.0	4.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	0.6	0.6	0.6	0.6	6.3		ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	6.1	6.2	6.2	6.1	5.8	5.6	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
9.1	8.9	9.6	9.2	9.3	7.9	7.3	1. تأسيس شركة تجارية
7.4	6.2	8.5	7.1	7.6	5.3		أ. عدد الإجراءات
9.5	9.4	9.8	9.7	9.8	9.0		ب. المدة الزمنية (بالأيام)
9.5	9.9	9.9	9.9	9.9	8.7		ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	8.6		د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
5.8	5.9	6.0	6.0	5.0	5.0	5.0	2. إغلاق شركة تجارية
7.8	7.8	7.8	7.8	6.0	6.0		أ. الزمن (بالسنوات)
7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2		ب. التكلفة (% من الممتلكات)
2.5	2.8	2.9	2.9	1.9	1.7		ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	7.2	7.2	3. التعامل مع التراخيص
5.6	5.6	5.6	5.6	5.1	4.4	4.4	4. سداد الضرائب
	4.8	4.8	5.2	4.4	6.4	5.6	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	3.2	3.0	3.2	4.7	4.2	4.0	6. الجودة التنظيمية

الحرقا

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه	[16] 5.7	[16] 5.7	[16] 5.6	[16] 5.4			ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	
	5.2	5.2	5.1	4.8			1. حجم الجهاز الحكومي
	4.3	4.1	3.7	4.7	4.8	2.4	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	8.3	8.0	7.4	8.1			ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	10.0	10.0	10.0	10.0			د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	3.7	3.7	3.7	4.4	4.4	3.0	هـ. ملكية الدولة للأصول
	3.0	3.0	3.0	3.1	3.1	3.1	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	3.3	ب. سلامة النظام القانوني
8.4	8.5	8.3	8.3	8.5	8.6	8.6	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	1. عدد الإجراءات
9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.9	2. الزمن (بالأيام)
7.7	8.1	7.4	7.3	7.9	7.8	7.8	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
5.4	5.3	5.3	5.8	5.8	5.8	5.8	د. الإنفاذ القانوني للعقود
0.4	0.0	0.0	1.5	1.6	1.6	1.6	1. جودة العمليات القضائية
7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	2. الزمن (بالأيام)
9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	8.8	8.8	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	2.7	3.0	3.1	2.8	2.5	2.9	هـ. نزاهة المحاكم
							و. استقلال القضاء
							ز. حماية حقوق الملكية
3.4	2.6	2.6	2.1	2.9	3.3	1.8	ح. اليقين القانوني
							ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.66	0.66	0.66	0.66	0.66	0.66	تعديل التباين بين الجنسين <
	9.8	9.6	9.7	4.7	4.4	4.1	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	9.6	9.5	9.9	4.1	5.2	5.2	أ. النمو النقدي
[0.9] 9.7	[0.9] 9.7	[2.1] 9.1	[2.3] 9.1	[23.9] 0.4	[12.7] 4.9	[12.7] 4.9	ب. الانحراف المعياري للتضخم
[0.4] 9.9	[0.2] 10.0	[0.5] 9.9	[1.4] 9.7	[2.9] 9.4	[37.0] 2.6	[19.3] 6.1	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	10.0	10.0	10.0	5.0	5.0	0.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	4.9	5.2	4.8	8.5	6.5		4. حرية التجارة الخارجية
	9.4	9.4	9.3	9.4	9.4		أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	9.7	9.7	9.7	9.8	9.8		1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0		2. متوسط سعر التعريف الجمركية
							3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
[8.8] 8.2	[10.9] 7.8	[5.9] 8.8	[13.0] 7.4	[0.0] 10.0	[0.0] 10.0	[0.0] 10.0	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	0.8	0.8	0.8	6.2	0.0	0.9	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	2.3	2.3	2.3	6.2	0.0	0.9	1. ضوابط رأس المال
	2.0	0.0	0.0	0.0			2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
		0.0	0.0	0.0			3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	1.4	1.7	1.7	1.6			د. الحواجز التنظيمية التجارية
	2.4	2.9	2.9	2.8			1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	0.5	0.5	0.5	0.5			2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	5.4	5.3	5.6	5.9			5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
	5.0	4.8	4.3	5.5			أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	0.0	0.0	0.0	0.0			1. ملكية البنوك
	6.0	6.0	6.0				2. منافسة البنوك الأجنبية
	10.0	9.0	10.0	9.0	7.0	7.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	4.1	4.2	1.2	7.5	10.0	10.0	4. ائتمان القطاع الخاص
	6.4	6.4	7.9	7.9	7.4	4.9	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	3.3	3.3	6.7	6.7	6.7	6.7	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	6.0	6.0	6.0	6.0	4.0	4.0	2. مؤشر التزم في ساعات العمل
	6.3	6.3	9.0	9.0	9.0	9.0	3. مؤشر التزم في عمليات الفصل من العمل
	6.0	6.0	8.0	8.0	8.0	8.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	6.5	6.5	10.0	10.0	10.0	10.0	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	0.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	4.7	4.6	4.4	4.4	4.2	4.0	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	8.6	8.6	8.3	8.4	7.4	7.6	1. تأسيس شركة تجارية
	6.2	6.2	5.6	5.3	4.7	4.7	أ. عدد الإجراءات
	8.8	8.8	8.4	8.7	6.3	6.3	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	9.5	9.5	9.4	9.5	8.7	9.5	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	10.0	10.0	10.0	10.0	9.9	9.9	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2. إغلاق شركة تجارية
							أ. الزمن (بالسنوات)
							ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
	8.2	8.2	7.2	7.2	7.2	7.2	3. التعامل مع التراخيص
	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	4. سداد الضرائب
		2.3	2.3	2.5	2.3	2.3	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاشي/ المحسوبيات
		2.4	2.6	2.3	2.7	1.7	6. الجودة التنظيمية

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام 2016. ▲ = صاعد، ■ = ثبات/غموض، ▼ = هبوط.

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	ملخص التصنيفات (المراكز) <
الاتجاه	[1]	[1]	[1]	[3]	[2]	[7]	
التصنيف [البيانات]	7.6	7.5	7.6	7.4	7.4	7.2	
الاتجاه	8.1	7.6	7.8	7.5	6.5	5.5	1. حجم الجهاز الحكومي
التصنيف [البيانات]	[20.1]	[20.2]	[14.8]	[21.2]	[18.2]	[22.9]	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
التصنيف [البيانات]	[7.0]	[8.6]	[8.6]	[6.6]	[13.6]	[2.3]	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
التصنيف [البيانات]	10.0	8.0	8.0	8.0	7.0	2.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
التصنيف [البيانات]	[20]	[20]	[20]	[14]	[35]	[35]	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
التصنيف [البيانات]	6.2	6.2	5.9	5.5	5.5	3.8	هـ. ملكية الدولة للأصول
الاتجاه	5.3	5.1	5.1	5.0	5.4	5.3	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
التصنيف [البيانات]	6.7	7.5	7.5	8.3	8.3	8.3	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
التصنيف [البيانات]	5.8	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	ب. سلامة النظام القانوني
التصنيف [البيانات]	8.1	8.1	7.9	8.1	7.7	7.7	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
التصنيف [البيانات]	7.5	7.0	7.0	7.0	6.5	6.5	1. عدد الإجراءات
التصنيف [البيانات]	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	2. الزمن (بالأيام)
التصنيف [البيانات]	7.0	7.0	7.0	7.6	6.7	6.7	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
التصنيف [البيانات]	6.7	6.2	6.1	6.0	6.4	6.3	د. الإنفاذ القانوني للعقود
التصنيف [البيانات]	5.2	3.7	3.7	3.3	4.5	4.3	1. جودة العمليات القضائية
التصنيف [البيانات]	6.1	6.1	5.7	5.7	5.7	5.7	2. الزمن (بالأيام)
التصنيف [البيانات]	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
التصنيف [البيانات]	5.1	5.1	5.4	4.7	6.3	6.2	هـ. نزاهة المحاكم
التصنيف [البيانات]	6.6	6.6	6.6	5.6	6.5	7.0	و. استقلال القضاء
التصنيف [البيانات]	6.5	6.5	6.7	7.0	6.6	6.5	ز. حماية حقوق الملكية
التصنيف [البيانات]	7.6	7.3	7.1	6.7	6.3	5.9	ح. اليقين القانوني
التصنيف [البيانات]	8.2	8.2	8.3	7.6	8.3	8.3	ط. الثقة في جهاز الشرطة
الاتجاه	0.52	0.49	0.49	0.48	0.56	0.56	تعديل التباين بين الجنسين <
الاتجاه	9.5	9.6	9.7	8.7	9.3	9.6	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
التصنيف [البيانات]	[0.9]	[0.9]	[0.9]	[9.5]	[8.1]	[4.9]	أ. النمو النقدي
التصنيف [البيانات]	[2.5]	[2.6]	[2.3]	[5.6]	[0.9]	[1.0]	ب. الانحراف المعياري للتضخم
التصنيف [البيانات]	[4.5]	[3.3]	[-0.9]	[5.0]	[3.5]	[1.8]	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
التصنيف [البيانات]	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
الاتجاه	7.7	7.8	7.8	8.0	8.1	7.9	4. حرية التجارة الخارجية
التصنيف [البيانات]	7.1	7.1	7.0	7.0	6.5	6.1	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
التصنيف [البيانات]	[1.3]	[1.3]	[1.3]	[1.3]	[2.7]	[3.3]	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
التصنيف [البيانات]	[9.9]	[9.7]	[10.0]	[10.0]	[12.4]	[16.2]	2. متوسط سعر التعريفية الجمركية
التصنيف [البيانات]	[15.0]	[14.7]	[15.0]	[15.7]	[15.3]	[16.5]	3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية الجمركية
التصنيف [البيانات]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	ب. أسعار صرف السوق السوداء
التصنيف [البيانات]	8.1	8.1	8.1	6.9	7.7	7.7	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
التصنيف [البيانات]	6.2	6.2	6.2	6.2	6.9	7.7	1. ضوابط رأس المال
التصنيف [البيانات]	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
التصنيف [البيانات]	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
التصنيف [البيانات]	5.6	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	د. الحواجز التنظيمية التجارية
التصنيف [البيانات]	4.5	4.7	4.7	4.8	4.8	4.8	1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
التصنيف [البيانات]	6.7	7.1	7.1	7.0	7.0	7.0	2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
الاتجاه	7.6	7.6	7.7	7.9	7.7	7.9	5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
التصنيف [البيانات]	7.6	7.5	7.6	7.4	7.5	8.2	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
التصنيف [البيانات]	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	1. ملكية البنوك
التصنيف [البيانات]	4.0	4.0	4.0	3.0	3.0	4.0	2. منافسة البنوك الأجنبية
التصنيف [البيانات]	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
التصنيف [البيانات]	6.5	6.2	6.5	6.7	6.8	8.8	4. ائتمان القطاع الخاص
التصنيف [البيانات]	7.8	8.1	8.1	9.0	8.5	8.5	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
التصنيف [البيانات]	7.8	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	1. مؤشر صعوبة التوظيف
التصنيف [البيانات]	6.0	6.0	6.0	10.0	8.0	8.0	2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
التصنيف [البيانات]	7.5	7.5	7.5	7.0	6.9	6.9	3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
التصنيف [البيانات]	5.0	5.0	5.0	4.0	4.0	4.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
التصنيف [البيانات]	10.0	10.0	10.0	10.0	9.9	9.9	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
التصنيف [البيانات]	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
التصنيف [البيانات]	7.3	7.3	7.3	7.4	7.3	7.2	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
التصنيف [البيانات]	9.0	9.0	9.1	8.8	7.7	6.4	1. تأسيس شركة تجارية
التصنيف [البيانات]	6.8	6.8	7.1	6.5	4.7	4.7	أ. عدد الإجراءات
التصنيف [البيانات]	9.5	9.5	9.5	9.5	9.2	9.2	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
التصنيف [البيانات]	9.7	9.7	9.8	9.5	9.0	9.0	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
التصنيف [البيانات]	10.0	10.0	10.0	10.0	8.0	8.0	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
التصنيف [البيانات]	5.9	5.9	5.9	5.9	6.0	5.9	2. إغلاق شركة تجارية
التصنيف [البيانات]	7.3	7.3	7.3	5.9	5.9	5.9	أ. الزمن (بالسنوات)
التصنيف [البيانات]	7.5	7.5	7.5	8.9	8.9	8.9	ب. التكلفة (% من الممتلكات)
التصنيف [البيانات]	2.9	3.0	2.9	2.9	3.0	3.0	ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
التصنيف [البيانات]	9.8	9.9	9.9	9.9	9.4	9.4	3. التعامل مع التراخيص
التصنيف [البيانات]	8.6	8.4	8.4	8.5	8.5	8.5	4. سداد الضرائب
التصنيف [البيانات]	5.3	5.3	5.5	5.4	7.1	7.5	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
التصنيف [البيانات]	5.3	5.2	5.3	5.6	5.3	5.2	6. الجودة التنظيمية

الكويت

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002					
الاتجاه	[8]	6.8	[6]	7.0	[6]	7.1	[2]	7.4	[1]	7.5	ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف (البيانات)			التصنيف (البيانات)		التصنيف (البيانات)		التصنيف (البيانات)		التصنيف (البيانات)		
	5.2	5.6	5.7	5.4	5.9	5.7					1. حجم الجهاز الحكومي
	1.0	1.1	0.9	0.8	2.1	1.8					أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	6.9	6.9	7.9	7.0	7.8	7.1					ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	4.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0					ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	4.2	2.8	2.8	2.4	2.4	2.4					هـ. ملكية الدولة للأصول
	5.0	5.0	5.0	5.5	5.7	6.0					2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3					أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
	6.7	6.7	6.7	6.7	8.3	8.3					ب. سلامة النظام القانوني
	8.5	8.5	8.6	8.6	8.6	8.5					ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
	6.0	6.0	6.5	6.5	6.5	6.5					1. عدد الإجراءات
	9.6	9.6	9.5	9.5	9.4	9.2					2. الزمن (بالأيام)
	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.8					3. التكلفة (% من قيمة العقار)
	6.7	6.5	6.6	6.8	5.9	6.0					د. الإنفاذ القانوني للعقود
	4.1	3.3	3.7	4.4	1.8	1.8					1. جودة العمليات القضائية
	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6					2. الزمن (بالأيام)
	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.6					3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	5.1	4.9	5.5	5.1	6.8	7.5					هـ. نزاهة المحاكم
	6.0	6.0	6.2	6.9	7.0						و. استقلال القضاء
	6.0	6.0	5.7	6.6	6.3						ز. حماية حقوق الملكية
	6.5	6.8	6.2	6.2	6.1	6.4					ح. اليقين القانوني
	6.7	6.7	6.8	6.7	7.4						ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.50	0.49	0.49	0.59	0.59	0.59					تعديل التباين بين الجنسين <
	9.7	9.7	9.6	9.0	9.4	9.8					3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	9.3	9.4	9.3	8.0	9.0	9.8					أ. النمو النقدي
	9.8	9.9	9.7	8.8	9.5	9.6					ب. الانحراف المعياري للتضخم
	9.6	9.6	9.3	9.1	9.2	9.8					ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	9.9	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	7.1	7.1	7.0	7.8	7.8	7.8					4. حرية التجارة الخارجية
	8.7	8.8	8.8	8.8	8.8	8.9					أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	9.4	9.4	9.6	9.5	9.5	9.4					1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.3					2. متوسط سعر التعريف الجمركية
	7.7	7.9	7.9	7.9	7.9	7.9					3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					ب. أسعار صرف السوق السوداء
	5.1	5.1	5.1	4.6	4.6	4.6					ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	3.8	3.1	3.1	4.6	4.6	4.6					1. ضوابط رأس المال
	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0					2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2					3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	4.4	4.6	4.6	4.1							د. الحواجز التنظيمية التجارية
	5.2	5.6	5.6	5.1							1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	3.6	3.6	3.6	3.1							2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	7.1	7.8	7.8	7.8	8.1	8.4					5. تنظيم الائتمان والعملية والنشاط التجاري
	8.7	9.0	9.0	8.3	8.3	9.5					أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					1. ملكية البنوك
	6.0	6.0	6.0	3.0	3.0	8.0					2. منافسة البنوك الأجنبية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	8.8	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					4. ائتمان القطاع الخاص
	6.0	7.8	7.8	8.3	8.7	8.7					ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					1. مؤشر صعوبة التوظيف
	4.0	4.0	4.0	6.0	6.0	6.0					2. مؤشر التزم في ساعات العمل
	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	8.9					3. مؤشر التزم في عمليات الفصل من العمل
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	4.4	4.4	4.4	4.4	4.4	7.8					ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	6.6	6.5	6.5	7.0	7.4	7.1					ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	8.8	8.4	7.7	8.2	7.9	7.9					1. تأسيس شركة تجارية
	6.8	5.6	3.8	4.1	3.5	3.5					أ. عدد الإجراءات
	8.3	8.2	7.0	8.6	8.4	8.4					ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	10.0	10.0	10.0	10.0	9.8	9.7					د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	6.1	6.1	6.1	6.1	6.7	6.7					2. إغلاق شركة تجارية
	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0					أ. الزمن (بالسنوات)
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0					ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	3.5	3.5	3.6	3.5	4.1	4.1					ج. معدل الاسترداد (بالسنوات لكل دولار)
	7.1	7.1	7.1	7.1	7.3	7.3					3. التعامل مع التراخيص
	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9					4. سداد الضرائب
	4.0	4.0	4.1	5.4	7.1	5.9					5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	5.0	4.9	4.7	5.5	6.2	5.9					6. الجودة التنظيمية

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه	[4]	[5]	[5]	[6]	[6]	[5]	ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	7.3	7.2	7.1	7.1	7.1	7.4	
	8.6	8.6	8.6	8.9	8.5	8.1	1. حجم الجهاز الحكومي
	8.2	8.2	8.0	8.3	7.4	6.7	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	8.0	8.1	7.5	8.7	7.7	8.7	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	8.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	6.5	6.9	7.4	7.3	7.3	7.3	هـ. ملكية الدولة للأصول
	4.1	4.2	4.2	4.2	4.8	4.7	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	ب. سلامة النظام القانوني
	8.0	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	1. عدد الإجراءات
	9.6	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	2. الزمن (بالأيام)
	8.0	8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
	5.8	6.0	5.8	6.4	6.4	6.4	د. الإنفاذ القانوني للعقود
	3.0	3.7	3.0	4.8	4.8	4.8	1. جودة العمليات القضائية
	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	5.5	2. الزمن (بالأيام)
	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	2.9	2.9	3.4	2.9	5.0	5.0	هـ. نزاهة المحاكم
	3.4	3.4	3.4	2.5			و. استقلال القضاء
	5.3	5.3	5.5	5.8			ز. حماية حقوق الملكية
	3.8	4.2	3.6	3.3	2.9	2.2	ح. اليقين القانوني
	4.3	4.1	4.2	3.9			ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.69	0.74	0.74	0.78	0.78	0.78	تعديل التباين بين الجنسين <
	9.3	9.4	9.3	9.1	9.5	9.4	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	9.6	9.6	9.7	8.5	9.0	8.9	أ. النمو النقدي
	8.5	8.3	8.3	8.6	9.1	9.1	ب. الانحراف المعياري للتضخم
	9.1	9.8	9.3	9.2	9.9	9.6	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	6.7	6.7	6.6	6.2	6.0	7.3	4. حرية التجارة الخارجية
	7.6	7.8	8.0	7.1	6.4	7.9	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	9.1	9.1	9.5	8.7	9.0	7.3	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	8.8	8.9	8.9	8.7	8.6	8.6	2. متوسط سعر التعريفية الجمركية
	5.0	5.5	5.6	3.9	1.8	1.8	3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية الجمركية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	4.9	4.9	4.9	1.5	1.5	3.8	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	3.8	1. ضوابط رأس المال
	4.0	4.0	4.0				2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	9.3	9.3	9.3				3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	3.6	4.2	3.5				د. الحواجز التنظيمية التجارية
	4.1	5.2	3.9				1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	3.1	3.1	3.1				2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	7.6	7.1	7.0	7.3	6.7	7.4	5. تنظيم الائتمان والعملية والنشاط التجاري
	8.7	7.3	7.3	7.3	7.3	9.5	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	1. ملكية البنوك
	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	8.0	2. منافسة البنوك الأجنبية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	6.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	4. ائتمان القطاع الخاص
	7.9	7.9	7.6	8.5	6.7	6.7	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	8.0	8.0	8.0	10.0	10.0	10.0	2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
	8.0	8.0	6.8	8.5	8.3	8.3	3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
	6.0	6.0	6.0	7.0	7.0	7.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	10.0	10.0	7.5	10.0	9.5	9.5	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	10.0	10.0	10.0	10.0	3.0	3.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	6.1	6.1	6.2	6.2	6.1	6.1	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	8.8	8.8	9.1	9.2	8.5	8.4	1. تأسيس شركة تجارية
	6.5	6.5	7.6	8.2	7.6		أ. عدد الإجراءات
	9.4	9.4	9.4	9.7	7.8		ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	9.5	9.5	9.6	9.1	8.7		ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9		د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	6.3	6.3	6.3	5.2	5.2	5.1	2. إغلاق شركة تجارية
	7.3	7.3	7.3	6.3	6.3		أ. الزمن (بالسنوات)
	8.1	8.1	8.1	7.2	7.2		ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	3.4	3.4	3.5	2.1	2.0		ج. معدل الاسترداد (بالسنوات لكل دولار)
	6.4	6.8	6.8	6.9	6.9	6.9	3. التعامل مع التراخيص
	8.0	8.0	7.9	8.0	8.0	8.0	4. سداد الضرائب
	2.4	2.4	2.6	2.9	3.6	3.7	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	4.4	4.3	4.4	5.2	4.7	4.3	6. الجودة التنظيمية

ليبيا

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه	[21]	[21]	[21]				ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	4.3	4.1	4.5				
	3.8	3.5	3.5	2.9			
	[50.0]	[56.7]	[55.5]	[35.7]	[21.0]	[20.7]	1. حجم الجهاز الحكومي
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	10.0	10.0	10.0	10.0	0.0	0.0	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	5.1	4.2	4.2	0.2	0.2	0.2	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	3.4	3.4	3.4	3.4	3.5	3.5	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الغامشي
	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	هـ. ملكية الدولة للأصول
	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
	5.6	5.4	5.6	5.6			أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
	2.2	1.5	2.2	2.2			ب. سلامة النظام القانوني
	5.7	5.7	5.7	5.7			ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
	9.0	9.0	9.0	9.0			1. عدد الإجراءات
	2.4	2.3	2.3	3.8	3.8	3.5	2. الزمن (بالأيام)
	3.4	3.4	3.4	2.1	2.7	2.8	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
	3.3	3.3	3.3	4.1			د. الإنفاذ القانوني للعقود
	2.0	2.4	2.3	0.9	0.9	1.1	1. جودة العمليات القضائية
	1.7	1.7	1.7	3.8			2. الزمن (بالأيام)
	0.82	0.80	0.80	0.80	0.80	0.80	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	6.6	5.7	6.9	7.4	6.0	5.5	هـ. نزاهة المحاكم
	[14.9]	[16.0]	[15.5]	[17.8]	[17.8]	[17.8]	و. استقلال القضاء
	5.5	5.0	7.8	8.5	5.2	6.3	ز. حماية حقوق الملكية
	5.4	4.4	8.0	9.4	2.7	9.5	ح. اليقين القانوني
	10.0	5.0	5.0	5.0	0.0	0.0	ط. الثقة في جهاز الشرطة
	3.0	3.0	3.2	7.0	6.0	4.5	تعديل التباين بين الجنسين <
	8.2	8.2	8.3	9.5	8.0	7.7	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	[0.4]	[0.3]	[0.1]	[1.4]	[1.0]	[1.8]	أ. النمو النقدي
	9.7	9.8	9.9	9.1	9.4	8.8	ب. الانحراف المعياري للتضخم
	[5.0]	[5.0]	[5.0]	[0.0]	[17.0]	[17.0]	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	5.9	5.9	5.9	10.0	6.6	6.6	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	[10.4]	[10.4]	[10.4]	[0.0]	[0.0]	[20.8]	4. حرية التجارة الخارجية
	0.0	0.0	0.0	10.0	10.0	5.8	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	0.4	0.4	0.4	1.5	0.0	0.0	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	0.8	0.8	0.8	1.5	0.0	0.0	2. متوسط سعر التعريفية الجمركية
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3. الإنحراف المعياري لمعدلات التعريفية الجمركية
	0.3	0.3	0.3	0.3			ب. أسعار صرف السوق السوداء
	3.5	3.4	3.4	4.2			ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	2.8	2.5	2.5	4.2			1. ضوابط رأس المال
	4.3	4.3	4.3	4.3			2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	4.9	5.0	5.4				3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	4.5	5.7	6.7	6.7			د. الحواجز التنظيمية التجارية
	0.0	0.0	0.0	0.0			1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	7.0	7.0	10.0	10.0	10.0	10.0	2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	6.5	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
	7.9	7.1	7.4				أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	7.2	6.1	7.2				1. ملكية البنوك
	8.0	6.0	6.0				2. منافسة البنوك الأجنبية
	6.2	6.2	6.2				3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	8.0	8.0	8.0				4. ائتمان القطاع الخاص
	4.4	4.4	4.4				ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	10.0	10.0	10.0	1.0	1.0	1.0	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	2.3	2.3	2.3				2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
	8.3	8.3	8.3				3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
	5.3	5.3	5.3				أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	8.4	8.4	8.4				ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	9.7	9.6	9.7				3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	9.9	9.9	9.9				ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	0.0	0.0	0.0				1. تأسيس شركة تجارية
	0.0	0.0	0.0				أ. عدد الإجراءات
	3.1	3.1	3.1	2.4	2.9	2.9	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	0.1	0.0	0.1	2.4	1.8	1.5	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
							د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
							2. إغلاق شركة تجارية
							أ. الزمن (بالسنوات)
							ب. التكلفة (% من الممتلكات)
							ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
							3. التعامل مع التراخيص
							4. سداد الضرائب
							5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
							6. الجودة التنظيمية

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام 2016. ▲ = طاعد، ■ = ثبات/غموض، ▼ = هبوط.

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه	[1.4]	[1.4]	[1.7]	[1.7]	[1.3]	[11]	ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	6.1	6.0	5.5	5.3	5.9	5.9	
	5.6	5.4	5.3	3.9	6.4	6.3	1. حجم الجهاز الحكومي
	[28.1]	[26.4]	[28.1]	[27.9]	[27.9]	[26.1]	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	7.0	6.0	6.0	0.0	10.0	10.0	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	[40]	[40]	[40]	[40]	[40]	[40]	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	7.0	6.8	6.8	7.1	7.1	6.0	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
							هـ. ملكية الدولة للأصول
	3.3	3.3	3.0	3.6	3.6	3.7	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
3.3	4.2	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	ب. سلامة النظام القانوني
8.8	8.8	8.8	8.8	8.8	8.6	8.6	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	1. عدد الإجراءات
9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	2. الزمن (بالأيام)
8.5	8.5	8.5	8.5	8.3	7.8	7.8	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
6.7	6.5	6.3	6.5	6.7	6.5	6.5	د. الإنفاذ القانوني للعقود
3.0	2.2	1.5	2.2	2.7	2.5	2.5	1. جودة العمليات القضائية
8.1	8.1	8.1	8.1	8.1	7.8	7.8	2. الزمن (بالأيام)
9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	1.9	2.0	2.3	4.2	5.1	4.6	هـ. نزاهة المحاكم
	2.5	3.1	3.1	2.7	4.7	4.6	و. استقلال القضاء
	2.3	2.6	2.9	4.3	4.6	4.6	ز. حماية حقوق الملكية
2.9	1.8	1.8	1.8	3.7	2.7	2.6	ح. اليقين القانوني
	5.7	5.3	1.9	2.7	5.3	5.3	ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.61	0.61	0.61	0.66	0.33	0.33	تعديل التباين بين الجنسين <
	8.4	8.4	6.7	6.4	7.2	7.8	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	[0.8]	[2.4]	[-36.1]	[11.3]	[11.3]	[11.3]	أ. النمو النقدي
[1.2]	9.5	[1.9]	[2.0]	[2.1]	[3.7]	[1.9]	ب. الانحراف العمياري للتضخم
[3.1]	9.4	[1.5]	[0.5]	[6.3]	[12.1]	[3.9]	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	5.0	5.0	5.0	0.0	5.0	5.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	6.3	6.2	6.1	6.3	6.3	6.2	4. حرية التجارة الخارجية
	7.8	7.8	7.8	8.0	8.0	7.8	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	[2.1]	[2.1]	[2.1]	[2.1]	[1.6]	[2.5]	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	[12.0]	[12.0]	[12.0]	[9.6]	[10.7]	[10.7]	2. متوسط سعر التعريف الجمركية
	[7.1]	[7.1]	[7.1]	[7.0]	[7.2]	[7.2]	3. الإنحراف العمياري لمعدلات التعريف الجمركية
[0.0]	10.0	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	2.8	2.8	2.8	1.0	0.8	0.8	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	3.3	3.3	3.3	1.0	0.8	0.8	1. ضوابط رأس المال
	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	4.6	4.5	4.2	3.7	3.7	3.7	د. الحواجز التنظيمية التجارية
	3.5	3.4	3.4	2.7	2.7	2.7	1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	5.6	5.6	5.1	6.8	6.8	6.8	2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	6.7	6.8	6.4	6.3	5.9	5.6	5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
	8.6	8.5	8.3	8.3	8.1	8.1	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	1. ملكية البنوك
							2. منافسة البنوك الأجنبية
	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	8.7	8.5	7.9	8.0	7.2	7.2	4. ائتمان القطاع الخاص
	6.1	6.6	6.6	6.4	5.5	4.2	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	4.4	4.4	4.4	5.6	3.3	1.1	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	8.0	10.0	10.0	8.0	6.0	4.0	2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
	7.0	7.0	7.0	7.0	7.6	6.6	3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	7.9	7.9	7.9	7.9	9.1	9.1	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	5.3	5.2	4.4	4.2	4.2	4.6	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	9.6	9.1	9.3	8.5	6.8	6.8	1. تأسيس شركة تجارية
	8.8	7.1	7.6	5.9	4.7	4.7	أ. عدد الإجراءات
	9.8	9.7	9.7	9.2	6.0	6.0	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	9.8	9.8	9.8	9.6	8.3	8.3	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	10.0	10.0	10.0	9.2	8.3	8.3	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2. إغلاق شركة تجارية
							أ. الزمن (بالسنوات)
							ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ج. معدل الاسترداد (بالسنّات لكل دولار)
	9.2	9.2	9.2	8.4	8.4	8.4	3. التعامل مع التراخيص
	7.0	6.6	1.8	2.2	2.2	2.2	4. سداد الضرائب
	2.7	2.7	2.8	2.7	3.8	4.3	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	3.4	3.4	3.2	3.2	4.3	5.9	6. الجودة التنظيمية

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه	6.7	6.4	6.5	6.0	6.1	5.8	ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	[9]	[10]	[9]	[13]	[11]	[13]	
6.4	6.2	6.2	6.4	6.8	6.5	1. حجم الجهاز الحكومي	
4.5	4.5	4.4	4.9	4.6	4.9	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	
7.3	7.3	7.3	8.1	8.4	8.7	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	
8.0	8.0	8.0	8.0	10.0	8.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	
5.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	
7.3	7.2	7.2	6.9	7.1	7.1	هـ. ملكية الدولة للأصول	
5.8	5.7	5.7	5.6	5.7	5.1	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	
6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	
6.7	6.7	6.7	7.5	8.3	8.3	ب. سلامة النظام القانوني	
8.4	8.4	8.4	8.6	8.0	8.4	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	
7.5	7.5	7.5	8.0	6.5	8.0	1. عدد الإجراءات	
9.8	9.8	9.8	9.7	9.2	9.5	2. الزمن (بالأيام)	
7.9	7.9	8.1	8.1	8.4	7.7	3. التكلفة (% من قيمة العقار)	
6.8	7.0	7.0	7.0	6.7	6.5	د. الإنفاذ القانوني للعقود	
4.4	4.8	4.8	4.8	4.1	4.1	1. جودة العمليات القضائية	
7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	6.3	2. الزمن (بالأيام)	
9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)	
4.6	4.2	4.3	4.8	5.1	4.7	هـ. نزاهة المحاكم	
4.7	4.6	4.5	4.3	4.1	3.5	و. استغلال القضاء	
6.4	6.2	6.1	5.6	6.3	4.8	ز. حماية حقوق الملكية	
6.9	6.7	5.7	5.8	5.4	4.4	ح. اليقين القانوني	
7.6	7.6	8.0	5.3	6.6		ط. الثقة في جهاز الشرطة	
0.79	0.76	0.76	0.83	0.78	0.67	تعديل التباين بين الجنسين <	
7.3	7.3	7.3	7.0	7.0	6.9	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر	
9.8	9.8	9.9	8.6	8.6	8.6	أ. النمو النقدي	
9.8	9.8	9.8	9.5	9.7	9.6	ب. الانحراف المعياري للتضخم	
9.8	9.7	9.7	9.8	9.8	9.4	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة	
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية	
6.9	6.9	7.0	5.4	5.0	4.6	4. حرية التجارة الخارجية	
6.8	6.8	6.8	5.5	4.7	4.3	أ. الضرائب على التجارة الخارجية	
9.3	9.3	9.3	8.4	7.5	6.6	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)	
7.7	7.7	7.7	6.4	6.1	4.5	2. متوسط سعر التعريف الجمركية	
3.5	3.4	3.4	1.8	0.6	1.8	3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية	
10.0	10.0	10.0	10.0	9.6	7.9	ب. أسعار صرف السوق السوداء	
5.4	5.4	5.4	0.8	0.8	1.5	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان	
0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	1.5	1. ضوابط رأس المال	
8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	
7.4	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4	3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية	
5.9	5.3	5.3	5.8	5.8	5.8	د. الحواجز التنظيمية التجارية	
4.0	3.6	3.6	5.0	5.0	5.0	1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية	
7.8	7.1	7.1	6.7	6.7	6.7	2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير	
6.8	6.1	6.1	5.8	5.8	5.9	5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري	
7.7	7.9	7.9	6.8	7.6	7.7	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان	
5.0	5.0	5.0	5.0	8.0	5.0	1. ملكية البنوك	
8.0	8.0	8.0	3.0	3.0	8.0	2. منافسة البنوك الأجنبية	
10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة	
7.9	8.4	8.7	9.2	9.2	8.9	4. ائتمان القطاع الخاص	
5.5	3.6	3.5	3.8	3.3	3.6	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل	
0.0	1.1	0.0	1.1	0.0	0.0	1. مؤشر صعوبة التوظيف	
8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	6.0	2. مؤشر التزم في ساعات العمل	
4.1	4.1	5.1	5.1	6.3	7.2	3. مؤشر التزم في عمليات الفصل من العمل	
3.0	3.0	5.0	5.0	5.0	5.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل	
5.3	5.3	5.3	5.3	7.6	7.6	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)	
10.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية	
7.0	6.9	6.9	6.8	6.6	6.4	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري	
9.6	9.6	9.6	9.2	8.9	7.8	1. تأسيس شركة تجارية	
8.8	8.8	8.8	7.6	7.6	7.6	أ. عدد الإجراءات	
9.7	9.6	9.6	9.6	9.5	9.5	ب. المدة الزمنية (بالأيام)	
10.0	9.9	9.9	9.9	9.8	9.8	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)	
10.0	10.0	10.0	10.0	8.6	8.6	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)	
5.9	5.9	5.8	6.8	6.7	6.7	2. إغلاق شركة تجارية	
6.8	6.8	6.8	8.5	8.5	8.5	أ. الزمن (بالسنوات)	
7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	7.7	ب. التكلفة (% من الممتلكات)	
3.1	3.1	3.0	4.1	3.8	3.8	ج. معدل الاسترداد (بالسنوات لكل دولار)	
9.5	9.5	9.5	9.4	9.0	9.0	3. التعامل مع التراخيص	
8.3	8.3	7.6	6.0	6.0	6.0	4. سداد الضرائب	
4.3	4.3	4.5	4.7	5.1	4.4	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات	
4.6	4.6	4.7	4.9	4.2	4.8	6. الجودة التنظيمية	

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	ملخص التصنيفات (المراكز) <
الاتجاه	[5]	[6]	[6]	[4]	[6]	[5]	
التصنيف [البيانات]	7.2	7.0	7.0	7.2	7.1	7.4	
	4.4	4.3	4.3	4.7	4.4	4.5	1. حجم الجهاز الحكومي
	0.2	0.0	0.0	1.1	0.0	0.1	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	8.1	8.1	8.1	9.6	9.4	9.7	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	3.9	3.6	3.6	2.8	2.7	2.7	هـ. ملكية الدولة للأصول
	6.2	6.0	6.0	5.9	5.9	6.0	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	ب. سلامة النظام القانوني
	9.2	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	1. عدد الإجراءات
	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	2. الزمن (بالأيام)
	8.4	8.4	9.0	9.0	9.0	9.0	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
	6.7	6.4	6.6	6.5	5.9	5.9	د. الإنفاذ القانوني للقيود
	4.1	3.3	3.7	3.3	1.6	1.6	1. جودة العمليات القضائية
	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	6.4	2. الزمن (بالأيام)
	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	6.0	5.6	5.6	6.3	6.8	7.4	هـ. نزاهة المحاكم
	7.0	6.1	6.1	6.8			و. استقلال القضاء
	7.6	7.4	7.4	7.5			ز. حماية حقوق الملكية
	6.6	6.2	6.4	6.0	6.1	6.3	ح. اليقين القانوني
	8.8	8.8	8.8	8.2			ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.64	0.61	0.61	0.59	0.59	0.59	تعديل التباين بين الجنسين <
	9.7	9.6	9.5	8.7	9.5	9.7	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	9.2	9.1	8.7	6.8	8.7	9.4	أ. النمو النقدي
	9.8	9.6	9.4	8.5	9.6	9.6	ب. الانحراف المعياري للتضخم
	9.8	9.8	10.0	9.4	9.6	9.9	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	7.8	7.8	7.9	7.9	8.1	8.6	4. حرية التجارة الخارجية
	7.9	8.0	8.1	7.9	7.7	9.1	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	9.6	9.6	9.6	9.4	9.4	9.5	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	8.9	8.9	8.9	8.9	9.2	8.4	2. متوسط سعر التعريفية الجمركية
	5.0	5.6	5.7	5.4	4.4	9.5	3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية الجمركية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	6.9	6.9	7.6	5.8	6.7	6.7	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	5.4	5.4	5.4	5.8	6.7	6.7	1. ضوابط رأس المال
	8.0	8.0	10.0				2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	7.3	7.3	7.3				3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	6.6	6.5	6.2	5.9			د. الحواجز التنظيمية التجارية
	5.7	5.4	5.0	5.0			1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	7.6	7.0	6.8				2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	8.1	7.5	7.4	8.9	7.8	8.3	5. تنظيم الائتمان والعملة والنشاط التجاري
	9.1	7.2	7.0	9.0	8.3	9.5	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	1. ملكية البنوك
	8.0	8.0	8.0	6.0	3.0	8.0	2. منافسة البنوك الأجنبية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	8.4	0.9	0.0	9.8	10.0	10.0	4. ائتمان القطاع الخاص
	7.7	7.4	7.7	10.0	7.9	7.9	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	8.9	7.8	8.9	10.0	5.6	5.6	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	2.0	2.0	2.0	10.0	6.0	6.0	2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
	10.0	10.0	10.0	10.0	9.9	9.9	3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
				10.0	10.0	10.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
				10.0	9.9	9.9	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	7.6	7.7	7.6	7.8	7.2	7.4	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	9.6	9.6	9.6	9.4	8.1	8.1	1. تأسيس شركة تجارية
	8.5	8.5	8.5	8.2	5.3	8.1	أ. عدد الإجراءات
	9.8	9.8	9.8	9.5	8.4	8.4	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	10.0	10.0	10.0	10.0	9.9	9.9	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	10.0	10.0	9.5	9.4	8.7	8.7	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	6.7	6.7	6.7	6.5	6.5	6.5	2. إغلاق شركة تجارية
	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	6.3	أ. الزمن (بالسنوات)
	9.7	9.7	9.7	9.6	9.6	9.6	ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	4.1	4.1	4.1	3.8	3.7	3.7	ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
	8.1	8.1	8.1	7.9	7.9	7.9	3. التعامل مع التراخيص
	9.2	9.2	9.2	9.3	9.4	9.4	4. سداد الضرائب
	6.0	6.0	6.0	7.8	5.0	5.8	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	6.1	6.5	6.4	6.1	6.3	6.7	6. الجودة التنظيمية

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002		
الاتجاه	[7]	7.0	[8]	6.8	[8]	6.8	ملخص التصنيفات (المراكز) <	
التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]		
	7.7	7.5	7.4	8.0	5.5	5.1	1. حجم الجهاز الحكومي	
	[22.9]	5.0	[22.2]	5.1	[23.0]	5.0	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام	
	[1.9]	9.6	[1.7]	9.7	[0.4]	10.0	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	
		7.0		7.0		8.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية	
	[15]	10.0	[15]	10.0	[15]	10.0	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي	
		6.7		5.1		7.2	هـ. ملكية الدولة للأصول	
	4.5	4.3	4.4	5.0			2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	
	4.2	5.0	4.2	4.2	5.8		أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية	
	3.3	4.2	3.3	4.2	5.8		ب. سلامة النظام القانوني	
	8.6	8.5	8.5	8.5	8.8	8.6	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات	
	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	1. عدد الإجراءات	
	9.6	9.5	9.5	9.5	9.5	9.3	2. الزمن (بالأيام)	
	9.0	9.0	9.0	9.0	9.8	9.6	3. التكلفة (% من قيمة العقار)	
	6.0	5.8	5.8	6.4	6.4	6.0	د. الإنفاذ القانوني للعقود	
	2.2	1.5	1.5	3.0	3.2	3.2	1. جودة العمليات القضائية	
	6.8	6.8	6.8	6.8	6.8	5.6	2. الزمن (بالأيام)	
	9.0	9.0	9.0	9.3	9.3	9.3	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)	
		4.8	5.0	4.7	5.2	5.0	هـ. نزاهة المحاكم	
							و. استقلال القضاء	
	5.3	5.8	5.7	5.6	5.3		ز. حماية حقوق الملكية	
							ح. اليقين القانوني	
							ط. الثقة في جهاز الشرطة	
	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	تعديل التباين بين الجنسين <	
		9.7	9.7	9.7	9.1	9.5	9.4	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
		9.4	[3.2]	9.4	[2.9]	8.5	[2.1]	أ. النمو النقدي
	[0.9]	9.6	[1.1]	9.6	[0.7]	8.7	[1.7]	ب. الانحراف المعياري للتضخم
	[-0.1]	10.0	[-0.2]	10.0	[1.4]	9.7	[5.7]	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
		10.0		10.0		10.0		د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
		6.4	6.4	6.3				4. حرية التجارة الخارجية
		8.0	8.0	7.8	7.1	7.5		أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	[3.0]	8.0	[2.6]	8.3	[2.0]	8.7	[2.0]	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	[3.8]	9.2	[3.9]	9.2	[6.4]	8.7	[2.7]	2. متوسط سعر التعريف الجمركية
	[7.9]	6.8	[8.5]	6.6	[10.2]	5.9	[14.1]	3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	ب. أسعار صرف السوق السوداء
		0.0		0.0		0.0		ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
		0.0		0.0		0.0		1. ضوابط رأس المال
		0.0		0.0		0.0		2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
		7.5		7.5		7.5		3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
		7.5		7.5		7.5		د. الحواجز التنظيمية التجارية
		7.5		7.5		7.5		1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
		7.5		7.5		7.5		2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
		6.5	6.2	6.2	6.5			5. تنظيم الائتمان والعملية والنشاط التجاري
		6.7	6.7	6.7	6.7			أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
		10.0	10.0	10.0	10.0			1. ملكية البنوك
								2. منافسة البنوك الأجنبية
		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
		2.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4. ائتمان القطاع الخاص
		6.1	6.1	6.1	7.0	7.6	7.6	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
		3.3	3.3	3.3	6.7	6.7	6.7	1. مؤشر صعوبة التوظيف
		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
		5.3	5.3	5.3	5.3	7.7	7.7	3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
		8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
		2.5	2.5	2.5	2.5	7.5	7.5	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
		5.8	5.8	5.8	5.8	5.0	5.1	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
		8.1	8.1	8.1	8.2	7.7	6.7	1. تأسيس شركة تجارية
		5.0	5.0	5.0	5.9	4.7	4.1	أ. عدد الإجراءات
		7.9	7.9	7.9	7.9	7.7	5.5	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
		9.4	9.4	9.4	9.0	8.9	9.0	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
		10.0	10.0	10.0	10.0	9.6	8.3	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2. إغلاق شركة تجارية
								أ. الزمن (بالسنوات)
								ب. التكلفة (% من الممتلكات)
		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
		9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	3. التعامل مع التراخيص
		8.1	8.2	8.2	8.1	8.1	8.1	4. سداد الضرائب
		4.3	4.2	3.7	4.2	3.6	3.9	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
		5.2	5.3	5.3	5.6	2.7	2.9	6. الجودة التنظيمية

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه	[5]	[3]	[3]	[4]	[2]	[1]	ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	7.2	7.4	7.4	7.2	7.4	7.5	
التصنيف [البيانات]	5.7	5.7	5.8	5.8	6.0	5.8	1. حجم الجهاز الحكومي
	[40.9]	[43.2]	[47.4]	[46.4]	[47.2]	[47.6]	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	[1.9]	[1.9]	[1.9]	[3.5]	[3.4]	[3.6]	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	6.0	6.0	6.0	6.0	7.0	7.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	2.8	3.0	3.2	3.8	3.8	3.8	هـ. ملكية الدولة للأصول
	5.7	5.9	6.0	5.8	5.6	5.5	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	ب. سلامة النظام القانوني
9.1	8.9	8.9	8.9	8.9	8.4	8.4	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
7.5	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	1. عدد الإجراءات
9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	2. الزمن (بالأيام)
9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
5.9	5.7	5.7	5.9	6.4	6.4	6.4	د. الإنفاذ القانوني للعقود
1.9	1.1	1.1	1.9	3.4	3.4	3.4	1. جودة العمليات القضائية
6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	2. الزمن (بالأيام)
9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	6.7	7.3	7.4	6.3	6.6	6.5	هـ. نزاهة المحاكم
	6.7	7.2	7.6	8.4	8.4	8.4	و. استقلال القضاء
	7.1	7.7	7.9	6.3	6.3	6.3	ز. حماية حقوق الملكية
4.5	4.3	4.7	4.8	5.0	5.3	4.4	ح. اليقين القانوني
	8.1	8.9	8.8	8.8	8.8	8.8	ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.64	0.62	0.62	0.62	0.62	0.62	تعديل التباين بين الجنسين <
	9.8	9.8	9.7	8.2	8.5	9.2	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	[1.5]	[0.2]	[2.4]	[14.1]	[14.1]	[14.1]	أ. النمو النقدي
[1.3]	[1.2]	[0.6]	[0.7]	[9.5]	[3.7]	[1.0]	ب. الانحراف المعياري للتضخم
[0.2]	[0.4]	[2.9]	[1.9]	[2.4]	[8.8]	[0.2]	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	7.9	7.9	7.8	7.6	9.0	9.0	4. حرية التجارة الخارجية
	8.3	8.4	8.5	8.3	9.2	9.2	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	[1.0]	[1.0]	[1.0]	[1.0]	[1.1]	[1.1]	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	[4.8]	[4.7]	[4.7]	[5.0]	[4.1]	[4.1]	2. متوسط سعر التهرب الجمركية
	[8.9]	[7.7]	[7.0]	[8.3]	6.7	6.7	3. الإنحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	10.0	10.0	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	5.6	5.6	5.6	4.6	7.7	7.7	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	4.6	4.6	4.6	4.6	7.7	7.7	1. ضوابط رأس المال
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	6.8	7.7	7.5	7.0	7.0	7.0	د. الحواجز التنظيمية التجارية
	6.1	7.9	7.9	6.8	6.8	6.8	1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	7.5	7.5	7.2	7.2	7.2	7.2	2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	7.1	7.7	7.8	8.5	8.1	8.1	5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
		8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	1. ملكية البنوك
							2. منافسة البنوك الأجنبية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4. ائتمان القطاع الخاص
	6.6	6.6	6.6	8.9	8.0	8.0	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	4.0	4.0	4.0	8.0	4.0	4.0	2. مؤشر التزم في ساعات العمل
	7.4	7.4	7.4	7.4	8.0	8.0	3. مؤشر التزم في عمليات الفصل من العمل
	10.0	10.0	10.0	10.0	8.0	8.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	4.8	4.8	4.8	4.8	8.1	8.1	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	5.0	5.0	5.0	10.0	10.0	10.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	8.1	8.2	8.3	8.3	7.9	7.9	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	9.1	8.9	9.0	8.9	9.3	9.3	1. تأسيس شركة تجارية
	6.8	6.2	6.5	6.5	6.5	6.5	أ. عدد الإجراءات
	9.7	9.7	9.7	9.5	9.5	9.5	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	10.0	10.0	9.9	9.8	9.8	9.8	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	6.0	6.0	6.9	6.8	6.8	6.8	2. إغلاق شركة تجارية
	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	أ. الزمن (بالسنوات)
	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	3.3	3.3	6.1	5.7	5.7	5.7	ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. التعامل مع التراخيص
	9.5	9.5	9.5	9.6	10.0	10.0	4. سداد الضرائب
	8.2	8.2	7.9	8.1	5.5	5.4	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاشي/ المحسوبيات
	6.0	6.7	6.6	6.4	5.7	5.8	6. الجودة التنظيمية

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	ملخص التصنيفات (المراكز) <
الاتجاه	6.7	6.3	6.3	6.4	6.6	6.7	
التصنيف [البيانات]	[9]	[11]	[12]	[11]	[8]	[8]	
5.1 حجم الجهاز الحكومي	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	9.5	2.0	2.0	2.0	4.0	4.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	1.7	1.6	1.6	2.9	1.9	1.9	هـ. ملكية الدولة للأصول
5.2 القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	4.8	4.9	5.0	5.1	4.8	4.8	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	ب. سلامة النظام القانوني
	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
	9.8	9.7	9.7	9.8	9.5	9.5	1. عدد الإجراءات
	9.5	9.0	9.0	9.5	8.5	8.5	2. الزمن (بالأيام)
	10.0	9.9	9.9	10.0	10.0	10.0	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. الإنفاذ القانوني للعقود
	7.5	6.2	6.7	6.2	6.1	6.1	1. جودة العمليات القضائية
	7.0	4.4	3.0	4.4	3.2	3.2	2. الزمن (بالأيام)
	6.5	6.5	6.5	6.1	6.1	6.1	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	هـ. نزاهة المحاكم
	5.8	5.7	5.9	6.2	5.5	5.6	و. استقلال القضاء
	7.1	7.0	7.2	7.6	7.7	7.7	ز. حماية حقوق الملكية
	7.0	6.8	7.1	7.7	7.7	7.7	ح. اليقين القانوني
	2.4	2.6	2.7	2.5	2.8	2.8	ط. الثقة في جهاز الشرطة
	8.3	8.1	8.1	7.8	7.8	7.8	تعديل التباين بين الجنسين <
5.3 إمكانية الحصول على نقد مستقر	9.7	9.6	9.4	8.9	9.4	9.6	أ. النمو النقدي
	8.7	8.7	8.7	7.7	8.2	8.7	ب. الانحراف المعياري للتضخم
	9.7	9.8	9.8	8.9	9.7	9.7	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	10.0	9.3	9.3	8.9	9.9	10.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	4. حرية التجارة الخارجية
	8.8	8.2	8.4	8.6	9.1	8.8	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	8.9	9.2	9.4	9.4	9.2	8.9	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	8.7	9.0	9.0	9.0	9.0	8.7	2. متوسط سعر التعريفية الجمركية
	10.0	7.4	7.0	7.4	7.4	7.4	3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية الجمركية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	2.3	2.7	2.7	1.5	1.5	2.3	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	2.3	1.5	1.5	1.5	1.5	2.3	1. ضوابط رأس المال
	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	4.0	3.4	3.3	3.6	3.6	3.6	د. الحواجز التنظيمية التجارية
	5.0	5.1	5.1	5.7	5.7	5.7	1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	2.9	1.7	1.5	1.5	1.5	1.5	2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
5.4 تنظيم الائتمان والعملة والنشاط التجاري	8.0	8.0	7.9	8.0	8.0	8.0	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	9.0	9.0	8.5	9.0	9.0	9.0	1. ملكية البنوك
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	2. منافسة البنوك الأجنبية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	10.0	3.8	2.3	7.8	10.0	10.0	4. ائتمان القطاع الخاص
	9.2	8.3	8.3	8.3	9.2	9.2	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	8.0	6.0	6.0	6.0	8.0	8.0	2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
	8.9	7.2	7.2	7.2	8.9	8.9	3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	7.8	4.4	4.4	4.4	7.8	7.8	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	5.7	6.4	6.5	6.9	5.8	5.7	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	6.6	8.1	8.3	9.6	6.8	6.6	1. تأسيس شركة تجارية
	3.5	3.2	4.1	8.8	3.5	3.5	أ. عدد الإجراءات
	6.9	9.3	9.2	9.9	6.9	6.9	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	9.2	10.0	10.0	9.9	9.2	9.2	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	7.6	10.0	10.0	10.0	7.6	7.6	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2. إغلاق شركة تجارية
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أ. الزمن (بالسنوات)
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	8.9	9.4	9.4	9.6	8.9	8.9	ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
	9.2	9.2	9.3	9.1	9.2	9.2	3. التعامل مع التراخيص
	4.7	6.6	6.6	7.9	4.2	4.7	4. سداد الضرائب
	5.0	5.3	5.2	5.5	5.4	5.0	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	5.0	5.3	5.2	5.5	5.4	5.0	6. الجودة التنظيمية

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام 2016. ▲ = صاعد، ■ = ثبات/غموض، ▼ = هبوط.

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه	[15]	[15]	[13]				ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	5.9	5.9	6.1				
	7.4	7.3	7.9				1. حجم الجهاز الحكومي
	[4.1]	[3.9]	[10.7]				أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
							ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
							ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	[35]	[35]	[35]	[35]			د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	5.1	5.0	8.2	8.2	9.4	9.3	هـ. ملكية الدولة للأصول
	2.8	2.7	2.8	1.5	1.4	1.9	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	3.3	ب. سلامة النظام القانوني
8.5	8.5	8.5	8.5				ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
8.0	8.0	8.0	8.0				1. عدد الإجراءات
8.0	8.0	8.0	8.0				2. الزمن (بالأيام)
9.5	9.5	9.5	9.5				3. التكلفة (% من قيمة العقار)
5.9	5.9	5.9	5.9				د. الإنفاذ القانوني للعقود
1.9	1.9	1.9	1.9				1. جودة العمليات القضائية
6.5	6.5	6.5	6.5				2. الزمن (بالأيام)
9.3	9.3	9.3	9.3				3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	1.5	1.4	1.5	1.3	1.7	2.1	هـ. نزاهة المحاكم
	1.8	1.6	2.0	1.7	1.7	1.4	و. استقلال القضاء
	1.6	1.6	1.6	1.5			ز. حماية حقوق الملكية
2.5	2.8	2.6	2.7	2.0	2.0	1.9	ح. اليقين القانوني
	2.7	2.7	2.7	2.7			ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	تعديل التباين بين الجنسين <
	7.6	7.4	7.4				3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
							أ. النمو النقدي
[2.5]	9.0	[2.7]	8.9				ب. الانحراف المعياري للتضخم
[3.5]	9.3	[5.2]	9.0	[1.3]	9.7	9.7	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
			5.0	[-1.5]	5.0	0.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	6.4	6.4	6.7	5.0	5.0	5.0	4. حرية التجارة الخارجية
	8.9	9.1	9.1				أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	[1.7]	8.9	9.1	[1.4]			1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
							2. متوسط سعر التعريف الجمركية
							3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	10.0	[0.0]	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	3.8	3.8	3.8		10.0	0.0	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	0.0	1. ضوابط رأس المال
0.0	0.0	0.0	0.0				2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	1.4	1.4	1.4				3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
4.0	2.8	2.8	4.0				د. الحواجز التنظيمية التجارية
2.9	0.6	0.6	2.9				1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
5.1	5.1	5.1	5.1				2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	5.4	5.5	5.5				5. تنظيم الائتمان والعملية والنشاط التجاري
	10.0	10.0	10.0				أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
							1. ملكية البنوك
							2. منافسة البنوك الأجنبية
							3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
							4. ائتمان القطاع الخاص
	8.6	8.6	8.6				ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	10.0	10.0	10.0				1. مؤشر صعوبة التوظيف
	8.0	8.0	8.0				2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
	6.3	6.3	6.3				3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
	10.0	10.0	10.0				أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	2.5	2.5	2.5				ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	2.3	2.4	2.4				ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	7.5	7.5	7.6				1. تأسيس شركة تجارية
	5.9	5.9	5.9				أ. عدد الإجراءات
	6.6	6.6	6.6				ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	7.7	7.6	7.9				ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
10.0	10.0	10.0	10.0				د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
0.0	0.0	0.0	0.0				2. إغلاق شركة تجارية
							أ. الزمن (بالسنوات)
							ب. التكلفة (% من الممتلكات)
0.0	0.0	0.0	0.0				ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
							3. التعامل مع التراخيص
							4. سداد الضرائب
	1.8	1.8	1.9	1.7	1.8	2.8	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	0.0	0.0	0.3	0.0	0.3	0.5	6. الجودة التنظيمية

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام 2016. ▲ = صاعد، ■ = ثبات/غموض، ▼ = هبوط.

الاتجاه	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	ملاص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	
1. حجم الجهاز الحكومي	8.7	8.3	8.3	8.3	7.5	6.8	7.8	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي هـ. ملكية الدولة للأصول
2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية	10.0	10.0	10.0	10.0	8.0	7.0		أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية ب. سلامة النظام القانوني ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات 1. عدد الإجراءات 2. الزمن (بالأيام) 3. التكلفة (% من قيمة العقار) د. الإنفاذ القانوني للعقود 1. جودة العمليات القضائية 2. الزمن (بالأيام) 3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة) هـ. نزاهة المحاكم و. استقلال القضاء ز. حماية حقوق الملكية ح. اليقين القانوني ط. الثقة في جهاز الشرطة
3. إمكانية الحصول على نقد مستقر	5.1	3.5	3.2	3.2	3.8	3.8	3.8	تعديل التباين بين الجنسين <
4. حرية التجارة الخارجية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أ. إمكانية الحصول على نقد مستقر ب. النمو النقدي ج. التضخم د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2	5.0	أ. الضرائب على التجارة الخارجية 1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري) 2. متوسط سعر التعريف الجمركية 3. الإنحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية ب. أسعار صرف السوق السوداء ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان 1. ضوابط رأس المال 2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر 3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية د. الحواجز التنظيمية التجارية 1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية 2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	8.9	8.9	8.9	8.9	8.8	8.8	8.8	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان 1. ملكية البنوك 2. منافسة البنوك الأجنبية 3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة 4. ائتمان القطاع الخاص ب. مؤشرات صعوبة التوظيف 1. مؤشر التزمت في ساعات العمل 2. مؤشر التزمت في عمليات الفصل من العمل 3. مؤشر صعوبة الفصل من العمل أ. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر) 3. الخدمة العسكرية الإلزامية ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري 1. تأسيس شركة تجارية أ. عدد الإجراءات ب. المدة الزمنية (بالأيام) ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد) د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد) 2. إغلاق شركة تجارية أ. الزمن (بالسنوات) ب. التكلفة (% من الممتلكات) ج. معدل الاسترداد (بالسنوات لكل دولار) 3. التعامل مع التراخيص 4. سداد الضرائب 5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات 6. الجودة التنظيمية
	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	
	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	
	9.2	9.2	9.2	9.2	9.0	8.8		
	5.5	5.1	5.1	5.3	5.1	5.0	5.0	
	2.2	1.1	1.1	1.9	1.1	0.9		
	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8		
	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4		
	3.6	3.5	3.4	3.2	2.7	2.7	3.2	
	1.7	1.6	1.6	2.0	1.7	1.7	1.5	
	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3			
	1.6	2.1	1.1	1.0	1.6	1.4	0.5	
	2.7	2.7	2.7	2.7	2.7			
	0.48	0.48	0.48	0.48	0.48	0.48	0.48	
	5.0	5.9	6.2	7.0	6.9	6.6	6.6	
	2.5	6.4	6.0	6.4	8.7	9.4	7.8	
	0.0	3.5	6.4	6.6	7.4	8.3	8.3	
	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
	2.3	2.3	2.1	7.2	5.8	5.7	5.7	
	4.5	4.4	4.4	5.5	5.7	5.2	5.2	
	3.8	3.8	3.8	6.6	5.6	4.7	4.7	
	5.7	5.8	5.8	6.0	5.8	5.8	5.8	
	3.9	3.6	3.6	4.0	4.0	4.0	4.0	
	0.0	0.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
	2.3	2.3	2.3	6.2	1.8	1.8	1.8	
	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	1.8	1.8	
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0			
	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9			
	2.1	2.3	2.3	1.7				
	3.3	3.7	3.7	2.5				
	0.9	0.9	0.9	0.9				
	5.5	5.8	5.9	5.7	5.6	5.6	5.6	
	6.0	6.7	7.4	7.7	7.4	7.0	7.0	
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	
	7.0	9.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
	5.9	6.7	8.7	9.8	8.5	10.0	10.0	
	5.1	5.1	4.9	4.7	5.0	5.2	5.2	
	8.3	8.3	7.2	7.2	6.1	6.1	6.1	
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
	4.3	4.3	4.3	3.8	5.9	5.9	5.9	
	6.0	6.0	6.0	5.0	5.0	5.0	5.0	
	2.5	2.5	2.5	2.5	6.7			
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.0	
	5.5	5.5	5.5	4.6	4.5	4.6	4.6	
	8.4	8.2	8.4	8.3	8.2	8.2	8.2	
	5.6	5.0	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	
	8.4	8.3	8.3	8.3	8.3	8.2	8.2	
	9.7	9.7	9.7	9.8	9.6	9.2	9.2	
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	
	6.4	6.4	6.4	6.4	0.0	0.0	0.0	
	8.3	8.3	8.3	8.3				
	7.5	7.5	7.5	7.5				
	3.4	3.4	3.4	3.4	0.0	0.0		
	7.0	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5	
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	
	2.0	1.9	2.1	2.6	2.3	2.8	2.8	
	1.6	1.8	1.8	2.1	1.9	2.3	2.3	

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام 2016. ▲ = طاعد، ■ = ثبات/غموض، ▼ = هبوط.

الاتجاه ▲	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	
		4.3	4.0	4.3	5.5	5.4	5.3	
		6.1	6.1	6.1	6.1	5.1	4.6	1. حجم الجهاز الحكومي
		6.8	6.8	6.8	6.8	6.9	6.8	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
		9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	9.0	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
		2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	0.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
		9.0	9.0	9.0	9.0	8.0	8.0	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
		3.8	3.9	3.9	3.7	3.7	3.7	هـ. ملكية الدولة للأصول
		3.1	3.4	3.8	3.6	3.9	3.7	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
		3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
		7.5	7.5	7.5	7.5	8.3	8.3	ب. سلامة النظام القانوني
		6.2	6.2	6.3	6.4	6.1	6.1	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
		8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	1. عدد الإجراءات
		9.5	9.5	9.5	9.8	9.8	9.7	2. الزمن (بالأيام)
		0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	0.0	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
		5.2	4.9	4.9	5.2	4.7	4.7	د. الإنفاذ القانوني للعقود
		2.2	1.5	1.5	2.2	0.7	0.7	1. جودة العمليات القضائية
		4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	4.3	2. الزمن (بالأيام)
		8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	8.9	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
		1.9	3.2	3.0	3.3	4.8	4.6	هـ. نزاهة المحاكم
		3.1	3.1	8.6	2.9			و. استقلال القضاء
		5.9	5.9	5.9	6.1			ز. حماية حقوق الملكية
		0.6	0.4	0.6	1.2	1.1	1.2	ح. اليقين القانوني
			6.0	6.0	4.4			ط. الثقة في جهاز الشرطة
		0.48	0.46	0.46	0.59	0.67	0.56	تعديل التباين بين الجنسين <
		5.4	3.5	4.1	6.3	6.3	7.8	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
		0.1	0.0	0.0	8.3	7.9	7.4	أ. النمو النقدي
		9.3	6.1	0.5	7.8	8.9	8.9	ب. الانحراف المعياري للتضخم
			10.0	10.0	9.1	8.6	10.0	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
					0.0	0.0	5.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
		1.7	1.7	2.1	5.7	5.5	3.5	4. حرية التجارة الخارجية
		5.2	5.2	5.2	6.2	5.4	5.2	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
		8.4	8.4	8.4	8.4	8.3	7.6	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
		6.7	6.7	6.7	7.2	6.1	6.1	2. متوسط سعر التعريف الجمركية
		0.6	0.6	0.6	3.2	1.9	1.9	3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
		0.0	0.0	0.0	10.0	10.0	5.3	ب. أسعار صرف السوق السوداء
		0.3	0.3	0.3	0.8	1.0	0.0	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
		0.8	0.8	0.8	0.8	1.0	0.0	1. ضوابط رأس المال
		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
		2.6	1.4	1.4	3.0			د. الحواجز التنظيمية التجارية
		2.3	0.0	0.0	3.1			1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
		2.8	2.8	2.8	2.8			2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
		5.1	5.2	5.4	6.1	6.3	6.9	5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
		5.4	4.9	4.9	7.0	8.0	9.6	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
		2.0	2.0	2.0	2.0			1. ملكية البنوك
		6.0	6.0	6.0				2. منافسة البنوك الأجنبية
		9.0	7.0	7.0	10.0	9.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
		4.8	4.8	4.8	8.9	7.0	9.2	4. ائتمان القطاع الخاص
		5.6	5.3	5.3	5.0	5.3	5.6	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
		8.3	7.2	7.2	6.1	8.9	10.0	1. مؤشر صعوبة التوظيف
		6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	2. مؤشر التزمّت في ساعات العمل
		8.0	8.0	8.0	8.0	6.4	6.4	3. مؤشر التزمّت في عمليات الفصل من العمل
		6.0	6.0	6.0	6.0	5.0	5.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
		10.0	10.0	10.0	10.0	7.8		ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
		4.3	5.4	6.1	6.2	5.5	5.6	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
		9.0	9.0	9.0	8.8	5.4	5.4	1. تأسيس شركة تجارية
		6.8	6.8	6.8	7.1	7.1	4.1	أ. عدد الإجراءات
		9.3	9.3	9.3	9.5	9.5	8.0	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
		9.9	9.9	9.9	9.9	9.5	9.6	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
		9.9	9.8	9.8	9.8	9.3	0.0	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
		5.1	5.1	5.2	5.4	6.0	6.0	2. إغلاق شركة تجارية
		6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	6.1	أ. الزمن (بالسنوات)
		8.0	8.0	8.0	8.0	8.9	8.9	ب. التكلفة (% من الممتلكات)
		1.1	1.2	1.4	1.9	3.0	3.1	ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
					9.5	9.5	9.5	3. التعامل مع التراخيص
		6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	4. سداد الضرائب
		0.0		8.4	3.6	3.1	3.8	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
		1.0	1.4	1.4	3.1	2.9	2.8	6. الجودة التنظيمية

تونس

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	
الاتجاه	[11]	[9]	[9]	[12]	[12]	[11]	ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	6.5	6.5	6.5	6.2	6.0	5.9	
	6.1	6.1	6.3	6.5	5.5	5.7	1. حجم الجهاز الحكومي
	5.2	5.2	5.4	5.5	5.4	5.4	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	6.4	6.4	6.4	7.0	7.4	8.1	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	7.0	7.0	7.0	7.0	2.0	2.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	5.1	4.8	5.5	6.0	5.8	5.8	هـ. ملكية الدولة للأصول
	6.0	5.9	5.9	5.4	5.6	5.4	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
	5.8	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	ب. سلامة النظام القانوني
	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	8.7	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	1. عدد الإجراءات
	9.6	9.6	9.6	9.6	9.5	9.5	2. الزمن (بالأيام)
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
	6.5	6.5	6.5	6.7	6.7	6.7	د. الإنفاذ القانوني لل عقود
	3.7	3.7	3.7	4.3	4.3	4.3	1. جودة العمليات القضائية
	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	6.6	2. الزمن (بالأيام)
	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	9.3	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	4.2	4.1	4.3	6.0	6.6	6.8	هـ. نزاهة المحاكم
	4.8	4.7	4.7	5.1	6.8	6.3	و. استقلال القضاء
	5.9	5.8	5.9	6.5	7.4	6.2	ز. حماية حقوق الملكية
	8.9	8.9	8.5	2.4	1.9	1.9	ح. اليقين القانوني
	5.7	5.6	5.5	5.9	7.4	7.4	ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.80	0.80	0.80	0.72	0.67	0.67	تعديل التباين بين الجنسين <
	6.9	7.0	7.0	6.8	7.1	6.9	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	8.9	9.1	9.1	8.3	9.2	8.5	أ. النمو النقدي
	9.7	9.7	9.7	9.7	9.7	9.8	ب. الانحراف المعياري للتضخم
	8.9	9.3	9.0	9.1	9.6	9.5	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	6.7	6.8	6.8	5.0	4.8	4.7	4. حرية التجارة الخارجية
	7.3	7.3	7.0	6.9	4.4	5.7	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	8.8	8.8	8.8	8.9	8.7	8.1	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	7.7	7.7	6.9	6.7	4.6	4.0	2. متوسط سعر التعريف الجمركية
	5.3	5.3	5.2	5.2	0.0	5.0	3. الإنحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
	8.3	9.0	9.0	7.4	9.3	7.8	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	6.1	6.1	6.1	0.8	0.8	0.8	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	1. ضوابط رأس المال
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	9.4	3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	5.7	5.0	5.1	5.1	5.1	5.1	د. الحواجز التنظيمية التجارية
	4.1	2.8	3.0	3.0	3.0	3.0	1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	6.9	6.8	6.8	7.4	7.0	7.0	5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
	7.8	7.4	7.4	8.1	7.9	8.0	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	1. ملكية البنوك
	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	2. منافسة البنوك الأجنبية
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	8.3	6.7	6.6	9.4	8.6	9.0	4. ائتمان القطاع الخاص
	5.8	5.8	5.8	6.5	5.5	5.5	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	6.1	6.1	6.1	8.3	7.2	7.2	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	10.0	10.0	10.0	10.0	6.0	6.0	2. مؤشر التزم في ساعات العمل
	4.3	4.3	4.3	4.9	5.8	5.8	3. مؤشر التزم في عمليات الفصل من العمل
	3.0	3.0	3.0	2.0	2.0	2.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	5.5	5.5	5.5	7.8	9.5	9.5	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	7.1	7.1	7.1	7.5	7.5	7.4	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	9.3	8.8	8.7	8.7	8.7	8.5	1. تأسيس شركة تجارية
	7.6	5.9	5.3	5.3	5.3	5.3	أ. عدد الإجراءات
	9.7	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	9.9	9.9	10.0	9.9	9.9	9.9	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	10.0	10.0	10.0	10.0	9.9	9.9	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	7.9	8.0	8.0	7.9	7.9	7.9	2. إغلاق شركة تجارية
	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	9.1	أ. الزمن (بالسنوات)
	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	9.2	ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	5.5	5.6	5.6	5.6	5.6	5.6	ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
	9.4	9.3	9.3	9.3	9.4	9.4	3. التعامل مع التراخيص
	8.4	8.4	8.4	8.4	7.0	7.0	4. سداد الضرائب
	4.0	4.0	4.1	5.9	6.8	6.8	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	4.2	4.1	4.2	5.0	4.9	4.8	6. الجودة التنظيمية

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام 2016. ▲ = صاعد، ■ = ثبات/غموض، ▼ = هبوط.

الاتجاه	2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	ملخص التصنيفات (المراكز) <
التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	التصنيف [البيانات]	
		7.4	7.5	7.6	7.6	7.6	7.5	
		5.8	5.9	6.6	7.2	7.3	5.7	1. حجم الجهاز الحكومي
		4.1	4.2	6.1	7.8	8.2	7.6	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
		8.7	8.8	8.4	9.7	9.7	9.7	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
		2.0	2.0	4.0	4.0	4.0	0.0	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
		4.4	4.4	4.4	4.5	4.5	1.4	هـ. ملكية الدولة للأصول
		5.7	6.1	6.1	5.8	5.7	5.9	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
		8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
		6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	6.7	ب. سلامة النظام القانوني
		9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.4	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
		9.5	9.5	9.5	9.5	10.0	9.0	1. عدد الإجراءات
		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	9.9	2. الزمن (بالأيام)
		10.0	10.0	10.0	10.0	9.4	9.4	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
		8.6	8.3	8.0	8.2	6.0	5.7	د. الإنفاذ القانوني للعقود
		8.9	8.1	7.4	8.1	2.0	1.8	1. جودة العمليات القضائية
		7.5	7.5	7.1	7.1	6.8	6.3	2. الزمن (بالأيام)
		9.3	9.3	9.3	9.4	9.1	9.1	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
			6.5	7.2	6.9	5.7	6.3	هـ. نزاهة المحاكم
			7.2	8.0	7.9	6.8	6.3	و. استقلال القضاء
			7.4	8.2	7.9	6.3	6.8	ز. حماية حقوق الملكية
		7.3	7.4	7.4	7.4	7.3	6.5	ح. اليقين القانوني
			8.3	9.1	9.0	8.5	8.2	ط. الثقة في جهاز الشرطة
		0.48	0.51	0.51	0.59	0.59	0.59	تعديل التباين بين الجنسين <
			9.5	9.5	9.4	8.6	8.7	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
			8.9	8.9	9.0	6.9	7.0	أ. النمو النقدي
			9.5	9.5	9.4	7.8	9.0	ب. الانحراف المعياري للتضخم
			9.6	9.7	9.2	9.8	8.8	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
			10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
			8.5	8.6	8.4	8.2	8.3	4. حرية التجارة الخارجية
			8.4	8.8	8.8	8.7	8.9	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
			10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
			9.0	9.1	9.1	9.0	9.0	2. متوسط سعر التعريف الجمركية
			6.3	7.0	7.2	7.0	7.6	3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
			10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	ب. أسعار صرف السوق السوداء
			6.9	7.0	7.0	5.8	6.2	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
			5.4	5.4	5.8	5.8	6.2	1. ضوابط رأس المال
			10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
			5.3	5.3	5.3	5.3	5.3	3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
			8.2	8.6	8.6	7.9	8.2	د. الحواجز التنظيمية التجارية
			8.2	8.8	8.8	7.5	8.2	1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
			8.3	8.3	8.3	8.3	8.3	2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
			7.5	7.6	7.6	8.2	8.1	5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
			7.6	7.9	7.8	7.7	7.8	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
			5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	1. ملكية البنوك
			8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	2. منافسة البنوك الأجنبية
			10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
			7.2	8.4	8.2	7.9	8.2	4. ائتمان القطاع الخاص
			6.5	6.5	6.5	8.7	8.7	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
			10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	1. مؤشر صعوبة التوظيف
			6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	2. مؤشر التزم في ساعات العمل
			10.0	10.0	10.0	10.0	8.8	3. مؤشر التزم في عمليات الفصل من العمل
			10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
			10.0	10.0	10.0	10.0	7.7	ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
			0.0	0.0	0.0	10.0	10.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
			8.5	8.5	8.5	7.8	7.8	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
			9.8	9.5	9.3	8.9	8.6	1. تأسيس شركة تجارية
			9.7	8.5	7.6	6.5	6.5	أ. عدد الإجراءات
			9.9	9.7	9.7	9.4	9.3	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
			9.7	9.8	9.9	9.9	9.6	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
			10.0	10.0	10.0	10.0	9.2	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
			5.9	5.9	5.9	4.1	4.2	2. إغلاق شركة تجارية
			7.1	7.1	7.1	5.1	5.1	أ. الزمن (بالسنوات)
			7.5	7.5	7.5	6.1	6.1	ب. التكلفة (% من الممتلكات)
			3.1	3.1	3.1	1.2	1.3	ج. معدل الاسترداد (بالسنوات لكل دولار)
			10.0	10.0	10.0	10.0	9.6	3. التعامل مع التراخيص
			9.9	9.9	9.9	9.9	9.9	4. سداد الضرائب
			8.5	8.5	8.2	8.0	8.1	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
			7.4	7.3	7.6	5.8	6.6	6. الجودة التنظيمية

2018	2017	2016	2015	2010	2005	2002	ملخص التصنيفات (المراكز) <
الاتجاه	[17]	[17]	[18]	[8]	[8]	[9]	6.4
التصنيف [البيانات]	5.3	5.4	5.2	6.5	6.6	6.4	
1. حجم الجهاز الحكومي	7.2	6.9	6.6	6.4	5.3	5.2	أ. حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي العام
	[8.6]	[11.1]	[11.9]	[12.8]	[16.0]	[18.1]	ب. التحويلات والدعم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
	9.2	8.5	8.3	8.0	7.1	6.5	ج. المشاريع والاستثمارات الحكومية
	[4.1]	[4.1]	[4.1]	[8.7]			د. الحد الأقصى لمعدل الضريبة الهامشي
	4.0	4.0	2.0	4.0	2.0	2.0	هـ. ملكية الدولة للأصول
	[20]	[20]	[20]	[35]	[35]	[35]	7.0
	3.5	3.0	3.6	5.2	5.2	5.2	
	3.1	3.0	3.0	3.2	3.9	3.9	2. القانون التجاري الاقتصادي وحقوق الملكية
	4.2	4.2	4.2	6.7	6.7	6.7	أ. التدخل العسكري في سيادة القانون والحياة السياسية
	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3	ب. سلامة النظام القانوني
	8.9	8.9	8.9	8.7	8.7	8.7	ج. القيود التنظيمية على بيع العقارات
	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	1. عدد الإجراءات
	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	2. الزمن (بالأيام)
	9.4	9.4	9.4	8.8	8.7	8.7	3. التكلفة (% من قيمة العقار)
	5.7	5.5	5.5	7.2	7.1	7.1	د. الإنفاذ القانوني للعقود
	2.2	1.5	1.5	5.0	4.8	4.8	1. جودة العمليات القضائية
	6.0	6.0	6.0	7.0	7.0	7.0	2. الزمن (بالأيام)
	8.9	8.9	8.9	9.5	9.5	9.5	3. التكلفة (% من القيمة المطلوبة)
	2.6	2.8	2.7	1.8	3.3	2.8	هـ. نزاهة المحاكم
	2.4	2.5	2.1	1.3			و. استقلال القضاء
	3.1	3.3	3.4	3.9			ز. حماية حقوق الملكية
	0.7	0.7	0.8	1.3	1.2	1.2	ح. اليقين القانوني
	2.6	2.4	2.9	1.8			ط. الثقة في جهاز الشرطة
	0.66	0.63	0.63	0.62	0.56	0.56	تعديل التباين بين الجنسين <
	5.6	5.9	4.9	8.3	8.7	8.4	3. إمكانية الحصول على نقد مستقر
	[13.0]	[12.3]	[7.9]	[11.8]	[12.3]	[12.3]	أ. النمو النقدي
	0.0	0.0	1.0	8.0	9.7	8.6	ب. الانحراف المعياري للتضخم
	[41.8]	[24.7]	[61.4]	[11.2]	[11.8]	[12.2]	ج. التضخم خلال السنوات الأخيرة
	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	10.0	د. حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية
	4.4	5.7	5.6	8.5	8.7	8.4	4. حرية التجارة الخارجية
	8.4	8.4	8.1	8.6	8.5	8.4	أ. الضرائب على التجارة الخارجية
	[1.6]	[1.6]	[3.1]	[1.5]	[1.9]	[2.3]	1. العائد من الضرائب التجارية (% من القطاع التجاري)
	[7.6]	[7.5]	[7.5]	[7.1]	[7.1]	[7.1]	2. متوسط سعر التعريف الجمركية
	[5.5]	[5.3]	[5.3]	[4.7]	[4.5]	[4.5]	3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريف الجمركية
	[179.7]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	[0.0]	ب. أسعار صرف السوق السوداء
	2.6	2.6	2.6	6.9	7.7	6.9	ج. ضوابط حركة رأس المال والسكان
	6.9	6.9	6.9	6.9	7.7	6.9	1. ضوابط رأس المال
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
	1.0	1.0	1.0	1.0			3. حرية الأجانب في الزيارة الجمركية
	4.2	1.7	1.7	1.7			د. الحواجز التنظيمية التجارية
	4.2	1.7	1.7	1.7			1. الحواجز التنظيمية غير الجمركية
							2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير
	6.1	5.7	5.7	6.0	6.1	6.1	5. تنظيم الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
	5.2	4.3	3.5	6.4	7.1	7.1	أ. اللوائح المنظمة لسوق الائتمان
	5.0	5.0	5.0	5.0			1. ملكية البنوك
	3.0	3.0	3.0				2. منافسة البنوك الأجنبية
	10.0	9.0	6.0	10.0	10.0	10.0	3. ضوابط أسعار الفائدة/ أسعار الفائدة الحقيقية السالبة
	2.8	0.0	0.0	4.1	4.1	4.1	4. ائتمان القطاع الخاص
	7.9	7.6	7.9	5.4	5.4	5.4	ب. اللوائح المنظمة لسوق العمل
	8.9	7.8	8.9	8.9	10.0	10.0	1. مؤشر صعوبة التوظيف
	8.0	8.0	8.0	8.0	4.0	4.0	2. مؤشر التزم في ساعات العمل
	4.8	4.8	4.8	4.8	7.8	7.8	3. مؤشر التزم في عمليات الفصل من العمل
	7.0	7.0	7.0	7.0	6.0	6.0	أ. مؤشر صعوبة الفصل من العمل
	2.5	2.5	2.5	2.5	9.5		ب. تكاليف الفصل من العمل (الأسابيع مدفوعة الأجر)
	10.0	10.0	10.0	0.0	0.0	0.0	3. الخدمة العسكرية الإلزامية
	5.1	5.1	5.7	6.3	5.8	5.8	ج. اللوائح المنظمة للنشاط التجاري
	8.5	8.6	8.7	9.0	5.7	6.0	1. تأسيس شركة تجارية
	7.4	7.4	7.4	7.6	4.1	4.1	أ. عدد الإجراءات
	8.1	8.1	8.1	8.1	9.5	7.0	ب. المدة الزمنية (بالأيام)
	8.6	9.0	9.2	9.0	7.1	7.1	ج. التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)
	10.0	10.0	10.0	10.0	4.7	4.7	د. الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط دخل الفرد)
	5.8	5.9	6.0	6.5	6.5	6.5	2. إغلاق شركة تجارية
	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	7.3	أ. الزمن (بالسنوات)
	8.1	8.1	8.1	9.1	9.1	9.1	ب. التكلفة (% من الممتلكات)
	2.1	2.2	2.5	3.1	3.0	3.0	ج. معدل الاسترداد (بالسنتات لكل دولار)
							3. التعامل مع التراخيص
	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	7.2	4. سداد الضرائب
	2.1	2.1	1.8	1.9	3.0	2.9	5. المدفوعات الإضافية/ الرشاوى/ المحسوبيات
	1.9	1.8	2.6	3.7	3.2	3.3	6. الجودة التنظيمية

* يعتمد الاتجاه في الأساس على البيانات الأولية لعام 2016. ▲ = طاعد، ■ = ثبات/غموض، ▼ = هبوط.

الملاحق: الملاحظات الإيضاحية ومصادر البيانات

يتألف المؤشر المنشور للحرية الاقتصادية في العالم العربي من 52 مصدرًا (مكونًا) مختلفًا من مصادر البيانات، وتم احتساب التصنيف الكلي عن طريق أخذ متوسطات العناصر الخمسة بينما احتسبت نقاط كل عنصر عن طريق أخذ متوسطات مكوناته، ويقاس مستوى الحرية الاقتصادية على مقياس مدرج من صفر إلى 10، حيث تشير القيمة الأعلى إلى زيادة مستوى الحرية الاقتصادية.

جديرٌ بالملاحظة أن الحدود الدنيا والحدود القصوى المستخدمة في احتساب عدد نقاط كل مؤشر مأخوذة من تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم وليس من الاثنين وعشرين دولة التي يضمها المؤشر، أما بالنسبة للمتغيرات غير المستخدمة في تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم فقد تم احتساب حدودها الدنيا والقصوى باستخدام بيانات الدول المتضمنة في قاعدة بيانات "ممارسة الأعمال التجارية" (البنك الدولي)، كما اعتمد التقرير على الحدود الدنيا والقصوى "العالمية" دون الحدود الإقليمية لوجود بعض التفاوت في بعض المكونات بين الدول العربية.

العنصر 1: حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشاريع.

أ. الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك

يقيس هذا المكون الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي النهائي كنسبة مئوية من الإنفاق على الاستهلاك النهائي (المعروف فيما سبق باسم إجمالي الاستهلاك)، وقد تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ ؛ حيث يشير V_i إلى الاستهلاك الفعلي للحكومة كحصة من الاستهلاك النهائي، بينما يشير V_{max} و V_{min} إلى الحد الأقصى والحد الأدنى والمحدد بـ 40% و6% على التوالي، وقد استخدمت بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم لعام 1990 لتحديد قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المكون، ويشار إلى أن الدول ذات الإنفاق الحكومي الأعلى مقارنة بالاستهلاك النهائي تسجل نتائج أدنى.

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، الأمم المتحدة، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية.

ب. التحويلات والمعونات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

يقيس هذا المكون المعونات الحكومية وغيرها من التحويلات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وقد اعتمد تصنيف هذا المكون على المعادلة التالية:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ ؛ حيث يشير V_i إلى معدل تحويلات ومعونات الدولة إلى إجمالي الناتج المحلي لها، بينما يشير V_{max} و V_{min} إلى الحد الأقصى والحد الأدنى والمحدد بـ 37.2% و0.5% على التوالي، وقد استخدمت

بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم لعام 1990 لتحديد قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى لهذا المكون، ويشار إلى أن الدول ذات المعونات والتحويلات الأعلى مقارنة بإجمالي الناتج المحلي تسجل نتائج أدنى. **المصادر:** جوارتني ولاوسون وهول ومورفي 2019، والبنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية.

ج . المشاريع والاستثمارات الحكومية

تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام (أ) الاستثمار الحكومي كحصة من إجمالي الاستثمارات، (ب) ناتج المشاريع التي تديرها الدولة ومكوناته وحصته، ويشار إلى أن الدول ذات الاستثمارات الحكومية المنخفضة مقارنة بإجمالي الاستثمارات والعدد الأقل من المشاريع التي تديرها الدولة تسجل نتائج أعلى. **المصادر:** جوارتني ولاوسون وهول ومورفي 2019، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2014): 24، (2015): 55؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ ومندوق النقد الدولي (2018)، والصفة الغربية وقطاع غزة: الجدول 1.

د . أعلى معدل للضريبة الهامشية

يقيس هذا المكون أعلى معدل للضريبة الهامشية على الدخل (المعدل الفردي) والحد الذي يطبق عليه المعدل الضريبي، بحيث تصنف الدول التي تسجل حد أعلى للدخل مقارنة بالضريبة والتي تطبق هذه المعدلات على الحد الأقل للدخل في مرتبة أدنى بناءً على الجدول التالي:

(الحد الأدنى للدخل الذي يطبق عنده أعلى معدل للضريبة الهامشية (1982 – 1984 دولار أمريكي)

< \$150,000	\$50,000 - \$150,000	\$25,000 - \$50,000	> \$25,000	أعلى معدل للضريبة الهامشية
10	10	10	10	< 20%
10	10	9	9	21% - 25%
9	9	8	8	26% - 30%
9	8	7	7	31% - 35%
8	7	6	5	36% - 40%
7	6	5	4	41% - 45%
5	5	4	3	46% - 50%
4	4	3	2	51% - 55%
3	3	2	1	56% - 60%
2	2	1	0	65% - 61%
1	1	0	0	66% - 70%
0	0	0	0	> 70%

المصادر: شركة برايس ووتر هاوس كوبرز؛ ملخصات الضرائب في جميع أنحاء العالم مباشرة على شبكة الانترنت والضرائب الفردية، ملخص عالمي (قضايا متنوعة) وشركة إرنست ويونغ؛ دليل الهجرة والضرائب الشخصية في جميع أنحاء العالم (قضايا متنوعة) وقاعدة بيانات ديلويت إنترناشيونال تاكس سورس؛ النقاط البارزة في الدليل الدولي للأعمال والضرائب (ديلويت 2007) ووزارة المالية بدولة جزر القمر (1985): 14.

٥٩ • ملكية الدولة للأصول

يعتمد هذا المكون على التصنيفات المأخوذة من قاعدة بيانات مؤسسة فاريتايز اوف ديمقراسي (V-Dem) حول ملكية الدولة للاقتصاد والتي "تقيس درجة ملكية الدولة وتحكمها في رأس المال (بما في ذلك الأراضي) في القطاعات الصناعية والزراعية وتقديم الخدمات." لا يقيس هذا المكون حجم إيرادات الحكومة ونفقاتها كحصة من إجمالي الإنتاج، في الواقع، من الشائع جدًا ممارسة الدول التي لديها سياسات مالية توسعية قليلاً من التحكم المباشر في الاقتصاد (وفعليًا ليس لديها ملكية على الاقتصاد). يأتي تحديد هذا التصنيف لهذا المكون ليعكس التوزيع الفعلي للبيانات الأولية ولكن بمقياس متدرج من 0 إلى 10. وتحصل الدول ذات الملكية الأعلى للأصول على أقل الدرجات.

المصادر: مؤسسة V-Dem Institute (2019)

العنصر 2: القانون الاقتصادي والتجاري وتأمين حقوق الملكية

ملاحظة: تم ضبط تصنيفات العنصر "2" لتعكس التباين في الوضع القانوني للمرأة. وللإطلاع على التفاصيل المنهجية، يرجى الرجوع إلى الباب الثالث: تقرير "ضبط التباين بين الجنسين في الحرية الاقتصادية وسبب أهميته"، وتقرير "الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي لعام 2017 (فايك)، 2017: الصفحات 211-189).

٦٠ • التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي

يعتمد هذا المكون على مكون المخاطر السياسية (ج) أو ما يطلق عليه (التدخل العسكري في الشؤون السياسية) والمقتبس من دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)؛ حيث يقيس هذا المكون إلى أي حد تتدخل القوة العسكرية في دولة ما في الشؤون السياسية: "فطالما كان الجيش غير منتخب فإن مشاركته ولو على نحو هامشي تقلص المسؤولية الديمقراطية، وقد ترد مشاركة الجيش إلى وجود عوامل تهديد خارجية أو داخلية، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود صعوبات رئيسية أو يشير إلى استيلاء الجيش على دفعة الأمور استيلاءً كاملاً، غير إن نظام الحكم العسكري على المدى الطويل يقلص بكل تأكيد العمل الحكومي الفعال ويفسده ويخلق مناخاً مضطرباً ترصده الأعمال التجارية الأجنبية"، ويقيس دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG) المشاركة العسكرية على تدرج يبدأ من الصفر وينتهي عند 6 حيث القيمة الأعلى تشير إلى انخفاض المخاطر المحتملة، وقد تم تحويل هذه القيم فيما بعد إلى تدرج من 0 إلى 10.

المصادر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) (عدة أعوام).

٦١ • نزاهة النظام القانوني

يعتمد هذا المكون على مكون المخاطر السياسية (ط) (القانون والنظام) والمستقى من دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG)، ويعتمد المكون (ط) على "مقياسين يتألفان من مكون مخاطر واحد، حيث يعادل كل مكون فرعي نصف الإجمالي، ويقيم المكون الفرعي "القانون" قوة النظام القانوني وحيدته، بينما يقيم المكون الفرعي "النظام" مراعاة القانون في الوسط العام." يقيس دليل المخاطر القطرية الدولية والقانون والنظام على مقياس مدرج من صفر إلى 6؛ حيث تشير القيمة الأعلى إلى انخفاض المخاطر المحتملة، وقد تم تحويل هذه القيم إلى مقياس مدرج من صفر إلى 10.

المصادر: مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS Group) (عدة أعوام).



ج • القيود التنظيمية المفروضة على بيع الملكية العقارية

يعتمد هذا المكون على مجموعة بيانات ممارسة الأعمال التجارية بالبنك الدولي ويقاس خطوات تسجيل الملكية والزمن اللازم لذلك والتكلفة المتكبدة في هذا السبيل، ويستخدم البنك الدولي "حالة معيارية لمقاول يرغب في شراء قطعة أرض وبنية في مدينة تجارية كبيرة مسجلة بالفعل وخالية من نزاعات الملكية"، وتشمل التكلفة بعض البنود "مثل الرسوم وضرائب نقل الملكية والدمغات وغيرها من مدفوعات تسجيل الملكية أو التوثيق أو الهيئات العامة أو المحامين، حيث يعبر عن التكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار بافتراض أن قيمة العقار تعادل 50 ضعفًا من قيمة دخل الفرد".

تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ ؛ حيث يشير V_i إلى الخطوات والزمن اللازم والتكلفة المتكبدة كنسبة مئوية من قيمة العقار، وقد قُدر الحد الأقصى (V_{max}) بـ 21.0 إجراء و956 يومًا و30.4% بينما قُدر الحد الأدنى (V_{min}) بـ 1.0 إجراء و1.0 يوم و0.1%، ويشار إلى أن الدول التي تقل فيها الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة عن **الحد الأدنى** تسجل نتائج تصل إلى 10 بينما تصل نتيجة الدول التي تزيد قيمها عن **الحد الأقصى** إلى صفر.

1. عدد الإجراءات
2. الزمن (عدد الأيام)
3. التكلفة (% من قيمة العقار)

المصادر: البنك الدولي (عدة أعوام، 2004 - 2019)، مجموعة بيانات ممارسة الأعمال التجارية.

د • تنفيذ العقود القانونية

يعتمد هذا المكون على مجموعة بيانات ممارسة الأعمال التجارية بالبنك الدولي ويقاس "فاعلية تنفيذ العقود باتباع تطور نزاعات بيع السلع ورصد زمنها وتكلفتها وعدد الإجراءات ذات الصلة بدءًا من تاريخ رفع المدعي الدعوى القضائية وحتى تاريخ السداد الفعلي"، ويعتمد مؤشر جودة الإجراءات القضائية ($2Di$) على نقاط تبدأ من صفر إلى 18. وتم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في 10؛ حيث تساوي V_{max} قيمة 15.5 بينما تساوي V_{min} قيمة 2.0. ويشار إلى أن الدول التي تقل فيها الإجراءات وعدد الأيام والتكلفة عن **الحد الأدنى** تسجل نتائج تصل إلى 10 بينما تصل نتيجة الدول التي تزيد قيمها عن **الحد الأقصى** إلى صفر. وتم اقتباس التصنيفات الخاصة بالمكونات الفرعية ($2Dii$) و ($2Diii$) باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في 10؛ حيث تمثل V_i والوقت والتكلفة والنسبة المئوية للمديونية بينما قدرت قيمة V_{max} بـ 1,459.0 يومًا و227.3% بينما قدرت قيمة V_{min} بـ 109.0 يومًا و5.5% :

1. جودة الإجراءات القضائية
2. الزمن (عدد الأيام)
3. التكلفة (% من قيمة المطالبة)

المصادر: البنك الدولي (عدة أعوام، 2004 - 2019)، مجموعة بيانات ممارسة الأعمال التجارية.

٥٠ . المحاكم النزيهة

يعتمد هذا المكون على الحرية الاقتصادية في العالم، ويُستَخدم كمصدر لسؤال تقرير التنافسية العالمية: "الإطار القانوني في بلدك للمشاريع التجارية الخاصة لتسوية النزاعات والطعن في مدى قانونية الإجراءات الحكومية و/أو اللوائح غير كافية وعرضة للتلاعب". ملاحظة: تُستَخدم تصنيفات "سيادة القانون" الواردة من مشروع مؤشرات الحوكمة الصادر عن البنك الدولي لتوفير أي قيم مفقودة من المصدر الأساسي.

المصادر: Gwartney and Lawson / Gwartney, Lawson, and Hall / Gwartney, Lawson, Hall, and Murphy 2002-2019؛ والبنك الدولي (عدة أعوام 2002-2018)، ومؤشرات الحوكمة العالمية.

٥١ . الاستقلال القضائي

يعتمد هذا المكون على الحرية الاقتصادية في العالم، ويُستَخدم كمصدر لسؤال تقرير التنافسية العالمية: "هل القضاء في بلدك مستقل عن التأثير السياسي لأعضاء الحكومة أو المواطنين أو الشركات؟" ملاحظة: تُستَخدم تصنيفات "الاستقلال القضائي" الواردة من مشروع مؤشر مؤسسة "مو إبراهيم" لتوفير أي قيم مفقودة من المصدر الأساسي.

المصادر: Gwartney and Lawson / Gwartney, Lawson, and Hall / Gwartney, Lawson, Hall, and Murphy 2002-2019 ومؤسسة مو إبراهيم (2017)..

٥٢ . حماية حقوق الملكية

يعتمد هذا المكون على الحرية الاقتصادية في العالم، ويستخدم كمصدر لسؤال "تقرير التنافسية العالمية": "حقوق الملكية، بما في ذلك الأصول المالية، غير محددة بشكل جيد ولا يحميها القانون". لاحظ أن تصنيفات حقوق الملكية من فهرس إبراهيم تستخدم لتوفير أي قيم مفقودة من المصدر الأساسي.

المصادر: Gwartney and Lawson/Gwartney, Lawson and Hall / جوارتني ولاوسون وهول ومورفي (2002-2019)، مؤسسة مو إبراهيم (2017).

٥٣ . اليقين القانوني

يعتمد هذا المكون على السؤال: "إلى أي حد تصل شفافية القوانين واستقلالها وقابليتها للتنبؤ ونزاهتها وفرضها بالتساوي، وإلى أي حد تمثل قرارات مسؤولي الحكومة بهذه القوانين؟" أخذ هذا التساؤل من مؤشر سيادة القانون بمؤسسة فاريثايز اوف ديمقراسي. وقد تم تحويل القيم (0 إلى 1) إلى مقياس متدرج من 0 إلى 10.

المصادر: مؤسسة V-Dem Institute 2019.



ط . الثقة في جهاز الشرطة

أخذ هذا المكون من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم وهو يستخدم التساؤل الوارد في تقرير التنافسية العالمية كمصدر والسؤال هو: "إلى أي حد يمكن الاعتماد على خدمات الشرطة لإنفاذ القانون والنظام في بلدك؟" يُرجى ملاحظة أن استخدام تصنيفات "اعتمادية خدمات الشرطة" المأخوذة من مشروع مؤشر مؤسسة محمد إبراهيم جاء بهدف تزويد أي قيم مفقودة من المصدر الرئيس 10.

المصادر: Gwartney and Lawson/Gwartney, Lawson and Hall / جوارتني ولاوسون وهول ومورفي (2002-2019)، مؤسسة مو إبراهيم (2017).

العنصر 3: إمكانية الحصول على نقد مستقر

أ . نمو العملة

استخدمت أرقام مقياس الاحتياط النقدي الخارجي لقياس معدل نمو الاحتياطي النقدي، ويقاس مكون نمو العملة الاحتياطي النقدي في الخمسة أعوام السابقة مطروفاً منه النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في العشر أعوام الأخيرة، وقد تم احتساب تصنيف هذا المكون باستخدام المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في 10؛ حيث يمثل V_i متوسط معدل النمو السنوي للاحتياطي النقدي في غضون الخمسة أعوام الأخيرة المقيم لقياس النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في غضون العشر أعوام السابقة عليها، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و50% على التوالي، فإذا كان نمو العملة يعادل نمو الناتج الحقيقي على المدى الطويل (أي نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في العشر أعوام السابقة) يصبح تصنيف الدولة 10، وإذا كان نمو الاحتياطي النقدي أكبر من نمو الناتج الحقيقي على المدى الطويل تسجل الدولة عدد نقاط أقل من 10، أما بالنسبة للدول التي تزيد القيمة فيها عن 50% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

ب . الانحراف المعياري للتضخم

استخدم مؤشر سعر المستهلك كمقياس للتضخم في هذا المكون، وقد أُستُخدمت المعادلة التالية لتحديد تصنيف كل دولة على المقياس المدرج من صفر إلى 10: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في 10؛ حيث يمثل V_i الانحراف المعياري للمعدل السنوي للتضخم لإحدى الدول في غضون الخمسة أعوام الأخيرة، وقد حددت قيم الحد الأدنى والحد الأقصى بـ صفر و25% على التوالي، ففي حالة عدم وجود اختلاف في معدل انحراف التضخم على مدار الخمسة أعوام السابقة تحصل الدولة على تصنيف 10، وكلما زاد اختلاف التضخم انخفض تصنيف الدولة، أما بالنسبة التي يزيد فيها الانحراف المعياري عن 25% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصادر: البنك الدولي (2019)، مؤشرات التنمية العالمية، صندوق النقد الدولي (2006 – 2019)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي (2006-2019)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد الإقليمي: دول جنوب الصحراء الإفريقية، صندوق النقد الدولي (2019)، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، الصومال (2019)، طلب البيانات.

ج . التضخم: بيانات السنة الأخيرة

أستخدم مؤشر سعر المستهلك كمقياس للتضخم في هذا المكون، وقد استخدمت المعادلة التالية لتحديد تصنيف كل دولة على المقياس المدرج من صفر إلى 10: $(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروبًا في 10؛ حيث يمثل V_i معدل التضخم على مدار العام الأخير، وقد حددت قيم **الحد الأدنى والحد الأقصى** بـ صفر و50% على التوالي، فكلما **انخفض التضخم ارتفع التصنيف**، وبالتالي فإن الدول التي يزيد بها معدل التضخم عن 50% تحصل على تصنيف صفر.

المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، صندوق النقد الدولي (2006 – 2019)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي (2006-2019)، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، آفاق الاقتصاد الإقليمي: دول جنوب الصحراء الإفريقية، صندوق النقد الدولي (2019)، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، الصومال (2019)، طلب البيانات.

د . حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية

إذا كانت الدولة تسمح بامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية بالداخل والخارج دون أي قيود فإنها تحصل على التصنيف 10، ولكن إذا كانت تسمح بامتلاك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية بالداخل فقط دون الخارج أو العكس فإنها تحصل على تصنيف 5.

المصادر: صندوق النقد الدولي (2004 – 2018)، التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف.

العنصر 4: حرية التجارة الخارجية

١ . الضرائب المفروضة على التجارة الدولية

1. إيراد الضرائب التجارية (% من قطاع التجارة)

يقيس هذا المكون الفرعي الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كنسبة مئوية من الواردات والصادرات، وقد تم حساب تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى 10 تبعًا للمعادلة التالية: $(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروبًا في 10؛ حيث يمثل V_i إيراد الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من الواردات والصادرات، وقد حددت قيم **الحد الأدنى والحد الأقصى** بـ صفر و15% على التوالي، فكلما زادت الضرائب المفروضة على التجارة الدولية كحصة من الواردات والصادرات قل التصنيف، وإذا زاد قيمة الضرائب المفروضة في إحدى الدول عن 15% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصادر: Gwartney and Lawson/Gwartney, Lawson and Hall / جوارتني ولاوسون وهول ومورفي (السنوات السابقة)؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، المركز الدولي لتنمية الضرائب (عدة سنوات)؛ مصرف ليبيا المركزي (2019)؛ الجدول 30.

2. متوسط معدل التعريفات

يقيس هذا المكون الفرعي متوسط معدل التعريف غير المقاس، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى 10 من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروبًا في 10؛ حيث يمثل V_i متوسط معدل التعريفات في إحدى الدول، كما حددت قيم **الحد الأدنى والحد الأقصى** بـ صفر و50% على التوالي، فكلما زاد متوسط معدل التعريفات قل التصنيف، وإذا زاد متوسط معدل التعريفات في إحدى الدول عن 50% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصادر: منظمة التجارة العالمية (عدة أعوام، 2006 – 2018)، ملف التعريفات العالمية؛ ديلويت (2015)، دليل المعلومات المالية؛ الاقتصادات الرئيسية في أفريقيا 2014/15: ص 175؛ ديلويت (2015ب)، مصلحة ضرائب الغاز والنفط في العراق: 6.

3. الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات

يقيس هذا المكون الفرعي الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى 10 من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في 10؛ حيث يمثل V_i الانحراف المعياري لمعدلات التعريفات في إحدى الدول، كما حددت قيم **الحد الأدنى** و**الحد الأقصى** بـ صفر و25% على التوالي، فكلما زاد تفاوت معدل التعريفات قل التصنيف، وإذا زاد الانحراف المعياري لإحدى الدول عن 25% فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصادر: منظمة التجارة العالمية (عدة أعوام، 2006 – 2018)، ملف التعريفات العالمية؛ ديلويت (2015)، دليل المعلومات المالية؛ الاقتصادات الرئيسية في أفريقيا 2014/15: ص 175.

ب. معدلات الصرف في السوق السوداء

يقيس هذا المكون الفارق بين معدل الصرف الرسمي ومعدل الصرف في السوق السوداء الموازية، وقد تم استقاء تصنيف الدول على المقياس المدرج من صفر إلى 10 من المعادلة التالية: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في 10؛ حيث يمثل V_i فرق سعر صرف السوق السوداء، وقد حددت قيم **الحد الأدنى** و**الحد الأقصى** بـ صفر و50% على التوالي، وفي حالة عدم وجود سعر صرف بالسوق السوداء تحصل الدولة على التصنيف 10، وكلما زاد الفارق بين السعرين قل التصنيف، وإذا زاد الفارق 50% تحصل الدولة على تصنيف صفر.

المصادر: البحث النقدي (2003 – 2018)، دليل البنوك للصرف الأجنبي الصادر عن معهد البحوث النقدية.

ج. ضوابط حركة رأس المال والموظفين

1. يقيس هذا المكون القيود المفروضة على معاملات رأس المال بالنظر إلى 13 نوعًا من الضوابط الدولية لرأس المال المنقولة عن صندوق النقد الدولي، وقد تم استقاء تصنيف الدول على مقياس مدرج من صفر إلى 10 بحساب عدد الضوابط غير المفروضة كنسبة مئوية من إجمالي عدد الضوابط وضرب الناتج في 10.

المصادر: صندوق النقد الدولي (2004 – 2018)، التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف.

2. مخاطر الاستثمار المباشر الأجنبي

يعتمد هذا المكون على متغير "مصادرة الملكية ومخاطر الإجراءات الحكومية" من مجموعة كريدندو إنشورنس جروب، ويمثل الرقم 7 الدرجة الأعلى خطورة والرقم 1 الأقل خطورة. إضافة إلى ذلك، اشْتُقت تصنيفات الدول من 0 إلى 10 من خلال المعادلة التالية:

$(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في 10. بالنسبة للدول العربية، يمثل 2 الدرجة الأدنى و7 الدرجة الأعلى لحساب هذا المكون.

المصادر: كريدندو إنشورنس جروب. مخاطر الدول ورؤيتها.

3. حرية الأجانب في الزيارة

أخذ هذا المكون من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم وهو يستخدم لوسون وليمكي (2012 Lawson and Lemke) كمصدر له. يقيس هذا المكون نسبة البلدان التي تستلزم من الزائرين الأجانب الحصول على تأشيرة. فضلاً عن ذلك، يعكس هذا المكون حرية الأجانب في السفر إلى هذه الدول بغرض السياحة وأغراض أعمال قصيرة المدى. **المصادر:** جوارتنري ولاوسون وهول ومورفي (عدة سنوات).

د • الحواجز التجارية التنظيمية

1. الحواجز التجارية غير الجمركية

يعتمد هذا المكون الفرعي على سؤال مسح مؤشر الأداء اللوجستي: "1 كفاءة عملية التخليص (أي سرعة الإجراءات الشكلية وبساطتها وإمكانية التنبؤ بها) من جانب أجهزة مراقبة الحدود، بما في ذلك الجمارك؛ 1-5 (الأفضل)". **المصادر:** البنك الدولي (عدة سنوات، 2007-2018)، مؤشر الأداء اللوجستي.

2. تكلفة الامتثال للاستيراد والتصدير

يعتمد هذا المكون الفرعي على بيانات ممارسة الأعمال التجارية الصادرة عن البنك الدولي في الوقت الذي يلزم فيه تحديد تكلفة الإجراءات (أي غير المالية) الخاصة باستيراد حاوية كاملة من البضائع الجافة طولها 20 قدمًا ولا تحتوي على أي مواد خطرة أو عسكرية. وتحصل البلدان التي تستغرق وقتًا طويلاً في الاستيراد والتصدير على تصنيفات أقل. علمًا بأنه تم إنشاء تصنيفات على مقياس متدرج من صفر إلى 10 حيث يدل الرقم (1) على التكلفة الزمنية (بالساعات) المرتبطة بالامتثال للحدود والامتثال الخاص بالمستندات عند التصدير؛ ويدل الرقم (2) على التكلفة الزمنية (بالساعات) المرتبطة بالامتثال للحدود والامتثال الخاص بالمستندات عند الاستيراد. وبعد ذلك تم احتساب متوسط هذين التصنيفين للوصول إلى التصنيف النهائي لهذا المكون الفرعي. وكانت المعادلة المستخدمة لاحتساب التصنيفات المُدرجة على مقياس يبدأ من صفر إلى 10 هي: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروبًا في 10 حيث تمثل V_i قيمة التكلفة الزمنية. وقد عُنيت القيم الخاصة بـ V_{max} و V_{min} على التوالي عند 228.38 و 0 ساعة (1.5 انحراف معياري أعلى من المتوسط في عام 2014) وللتصدير؛ و 338.00 ساعة (1.5 انحراف معياري أقل من المتوسط في عام 2014) و 0 ساعة للاستيراد. وحصلت البلدان ذات القيم التي تخرج عن نطاق V_{min} و V_{max} على تصنيفات إما صفر أو 10 وفقًا لذلك.

المصادر: البنك الدولي، ممارسة الأعمال التجارية

العنصر 5: اللوائح التنظيمية للائتمان والعمالة والنشاط التجاري

د • اللوائح التنظيمية لسوق الائتمان

1. ملكية المصارف

يعتمد تصنيف هذا المكون الفرعي على النسبة المئوية للودائع المصرفية في المصارف الخاصة، فمتى كانت نسبة الودائع الخاصة تتراوح بين 95% و 100% تحصل الدولة المعنية على تصنيف 10، ومتى كان مجموع الودائع الخاصة يتراوح بين 75% و 95% تحصل الدولة المعنية على تصنيف 8، أما إذا كانت نسبة الودائع الخاصة بين 40% إلى 75% فإنها تحصل على التصنيف 5 وإذا كانت بين 10% إلى 40% فإنها تحصل على التصنيف 2، وتحصل على التصنيف صفر إذا كان إجمالي الودائع المصرفية أقل من 10%.

المصادر: بنكسكوب (2011)، البنك المركزي للاتحاد القمري (2012، 2014)، البنك المركزي لموريتانيا (2019)، موس، وراشد، وزينول (2019)، مجموعة البنك الدولي (2003، 2007، 2012).

2. تنافس البنوك الأجنبية

يعتمد هذا المكون على متغيرين: النسبة المئوية للأصول المصرفية التي تملكها البنوك الأجنبية وعدد طلبات التراخيص المصرفية التجارية الموجهة من جهات أجنبية والتي تقابل بالرفض كنسبة مئوية من إجمالي عدد طلبات التراخيص المصرفية التجارية الموجهة من جهات أجنبية، فإذا كانت إحدى الدول تقبل كافة الطلبات من مصارف أجنبية أو معظمها وإذا كانت المصارف الأجنبية تمتلك نصيبًا كبيرًا من أصول القطاع المصرفي فإن الدولة تحصل على تصنيف متقدم وفقًا للجدول التالي.

معدل رفض تراخيص المصارف الأجنبية (الطلبات المرفوضة/الطلبات)

100% - 50%	49% - 0%	0%
5	8	10
4	7	9
3	6	8

100% - 80%

الأصول المصرفية الأجنبية

79% - 40%

كحصة من إجمالي أصول

القطاع المصرفي

39% - 0%

المصادر: مجموعة البنك الدولي (2003، 2007، 2012)

3. ضوابط معدل الفائدة/ معدل الفائدة الحقيقي السلبي

يعتمد هذا المكون على متغيرين: معدل الفائدة الحقيقي (أي معدل فائدة الإقراض مطروحًا منه التضخم مقاسًا على مؤشر سعر المستهلك) والفارق بين معدل فائدة الإقراض ومعدل فائدة الإيداع، فمتى كان معدل الفائدة الحقيقي إيجابيًا ومتى تحددت معدلات الفائدة في الأساس تبعًا لقوى السوق (أي متى كان معدل فائدة الإقراض أقل من 8% وأعلى من معدل فائدة الإيداع) حصلت الدولة المعنية على تصنيف 10، فعندما كانت المعدلات الحقيقية سلبية إلى حد ما (أقل من 5%) والفارق بين معدلات الإيداع ومعدلات الإقراض 8% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف 8، وعندما كان معدل فائدة الإقراض سلبيًا على نحو متصل بمقدار عدد أحادي واحد (أقل من عشرة) وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات الإقراض 16% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف 6، وعندما غلبت السلبية على المعدلات الحقيقية بنسبة 10% أو أكثر وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات فائدة الإقراض 24% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف 4، وعندما كان معدل فائدة الإقراض سلبيًا على نحو متصل بمقدار عدد مزدوج (مكون من خانتين) وكان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات الإقراض 32% أو أكثر حصلت الدول على تصنيف 2، بينما بلغ التصنيف صفر عندما كان الفارق بين معدلات فائدة الإيداع ومعدلات فائدة الإقراض 36% وكانت معدلات الإقراض الحقيقية سلبية على نحو متصل بمقدار عدد مزدوج (مكون من خانتين) وبلغ التضخم حد مرتفع للغاية أدى إلى تقلص سوق الائتمان.

المصادر: البنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية (2019).

4. ائتمان القطاع الخاص

يقيس هذا المكون الفرعي حجم الاقتراض الحكومي نسبة إلى الاقتراض من قبل القطاع الخاص. ويشير الاقتراض الحكومي الأكبر إلى المزيد من التخطيط المركزي ويؤدي إلى تصنيفات أقل. وفي حالة إتاحتها، يتم احتساب هذا المكون الفرعي باعتباره عجزاً مالياً للحكومة كحصة من إجمالي التوفير. وبما أن العجز يتم التعبير عنه كقيمة سالبة، فإن القيم العددية الأعلى تؤدي إلى تصنيفات أعلى. وكانت المعادلة المستخدمة في اشتقاق تصنيفات البلدان لهذا المكون الفرعي هي: $(V_{max} + V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروباً في 10، حيث تمثل V_i نسبة العجز إلى الاستثمار الإجمالي، ويتم تعيين القيم الخاصة بـ V_{max} و V_{min} عند 0 و -100.0% على التوالي. وتخصص المعادلة تصنيفات أعلى حيث تصبح نسبة العجز أصغر (أي أقرب إلى الصفر) نسبةً إلى إجمالي التوفير.

المصادر: جوارثني ولاوسون وهول ومورفي (2019)؛ وصندوق النقد الدولي، وتقارير متنوعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ البنك الدولي؛ ومؤشرات التنمية العالمية.

ب. اللوائح التنظيمية لسوق العمالة

1. صعوبة استئجار العمالة

"يقيس مؤشر صعوبة استئجار العمالة ما يلي: (1) ما إذا كان من الممكن استخدام العقود محددة المدة للمهام المؤقتة فحسب، (2) الحد الأقصى للفترة التراكمية للعقود محددة المدة، (3) معدل الحد الأدنى لأجر المتدرب أو الموظف العامل للمرة الأولى مقارنة بمتوسط القيمة المضافة لكل عامل"، ويقاس هذا المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى 100 (حيث تشير القيمة الأعلى إلى توفر لوائح تنظيمية جموداً)، وقد تم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى 10 حيث تشير القيمة الأعلى إلى توفر لوائح تنظيمية أكثر مرونة.

2. جمود عدد ساعات العمل

"يتألف مؤشر جمود عدد ساعات العمل من 5 مكونات: (1) ما إذا كان العمل الليلي محظوراً أم لا، (2) ما إذا كان العمل في عطلات نهاية الأسبوع محظوراً أم لا، (3) ما إذا كان عدد أيام العمل أسبوعياً 5.5 يوماً، (4) ما إذا كان عدد ساعات العمل أسبوعياً يمكن أن يصل إلى 50 ساعة أو أكثر (شاملة ساعات العمل الإضافية) لشهرين على مدار السنة، (5) ما إذا كانت الإجازات السنوية مدفوعة الأجر تصل إلى 21 يوماً أو أقل". إذا أتت الإجابات على كافة هذه الأسئلة بـ "لا" فإن ذلك يشير إلى مزيد من الجمود، وقد قيس المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى 100 (حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من جمود اللوائح التنظيمية)، وتم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى 10 حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من مرونة اللوائح التنظيمية.

3. جمود اللوائح التنظيمية للعزل

أ. صعوبة فصل العمالة

"يتألف مؤشر صعوبة الفصل من 8 مكونات: (1) ما إذا كان من غير المسموح به أن يكون وجود فائض من الموظفين أساساً لإنهاء عمل بعضهم، (2) ما إذا كان على صاحب العمل إخطار الغير (مثل أحد الهيئات الحكومية) لإنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل، (4) ما إذا كان على صاحب العمل الحصول على موافقة الغير لإنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل، (5) ما إذا كان على صاحب العمل الحصول على موافقة الغير لإنهاء عمل 25 عاملاً زائدين عن حاجة العمل، (6) ما إذا كان القانون يقتضي من صاحب العمل الأخذ بخيارات إعادة تعيين العمال أو الاحتفاظ بهم قبل إنهاء عملهم لزيادتهم عن حاجة

العمل، (7) ما إذا كان قواعد الأولوية مطبقة على العمال الزائدين عن حاجة العمل، (8) ما إذا كان قواعد الأولوية مطبقة على إعادة التوظيف"، ويقاس هذا المؤشر على مقياس مدرج من صفر إلى 100 (حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من جمود اللوائح التنظيمية)، وتم نقل النتائج على مقياس مدرج من صفر إلى 10 حيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من مرونة اللوائح التنظيمية.

ب. تكاليف فصل العمالة (الأسابيع المستحق عليها الأجر)

يقيس هذا المؤشر الفرعي "تكلفة اشتراطات الإشعار المقدم ومكافآت نهاية الخدمة والجزاءات المستحقة لدى إنهاء عمل أحد العاملين الزائدين عن حاجة العمل معبر عنها وفقاً للأسابيع المستحق عليها الأجر"، حيث يعادل تصنيف هذا المكون: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في 10؛ حيث يمثل V_i تكلفة فصل أحد العاملين، فيما تحددت قيم (V_{max}) و (V_{min}) بـ 57.91 أسبوع و 0.0 أسبوع على التوالي، وبالتالي تحصل الدول التي تقل فيها القيمة عن الحد الأدنى على تصنيف 10 بينما تحصل الدول التي تزيد فيها القيمة عن الحد الأقصى على التصنيف صفر.

المصادر: مجموعة بيانات ممارسة الأعمال التجارية بالبنك الدولي (2004 – 2019).

4. التجنيد الإلزامي

يقيس هذا المكون الفرعي مدة التجنيد الإلزامي، حيث حصلت الدول التي لا تعمل وفقاً لنظام التجنيد الإلزامي على التصنيف 10، وإذا كانت مدة التجنيد الإلزامي ستة أشهر أو أقل تحصل الدولة المعنية على تصنيف 5، أما إذا كانت مدة التجنيد الإلزامي أكثر من 6 أشهر ولكن لا تتجاوز 18 شهراً فإن الدول تحصل على تصنيف 3، وإذا كانت مدة التجنيد الإلزامي أكثر من 12 شهراً ولكن لا تتجاوز 18 شهراً فإن الدول تحصل على تصنيف 1، أما الدول التي تزيد فيها مدة التجنيد الإلزامي عن 18 شهراً فإنها تحصل على تصنيف صفر.

المصادر: المنظمة الدولية المعنية بقضايا الأطفال المجندين (2012-2019)، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (2007 – 2016)، سجلات الحروب الدولية (2019).

ج. اللوائح التنظيمية للنشاط التجاري

1. بدء نشاط تجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة فتح نشاط تجاري بناءً على عدد الإجراءات والوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات وتكلفة بدء نشاط تجاري (شاملة الرسوم على سبيل المثال) والحد الأدنى من اشتراطات رأس المال اللازم لبدء نشاط تجاري، حيث يعادل تصنيف هذا المكون: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في 10؛ حيث يمثل V_i عدد الإجراءات والزمن المستغرق (بالأيام) والتكلفة كنسبة مئوية من دخل الفرد والحد الأدنى لاشتراطات رأس المال كنسبة مئوية من دخل الفرد، وقد تحددت قيم الحد الأقصى (V_{max}) بـ 19.0 إجراء و 203.0 أيام و 835.4% و 5,111.9%، بينما تحددت قيم الحد الأدنى (V_{min}) بـ 2.0 إجراء و 2.0 يوم، و 0.0% و 0.0%، وعلى ذلك فإن الدول التي تقل قيمها عن الحد الأدنى تحصل على تصنيف 10 بينما تحصل الدول التي تزيد قيمها عن الحد الأقصى على تصنيف صفر.

أ. عدد الإجراءات

ب. المدة (عدد الأيام)

ج. التكلفة (% من دخل الفرد)

د. الحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)

المصادر: مجموعة بيانات ممارسة الأعمال التجارية بالبنك الدولي (عدة سنوات، 2004 – 2019).

2. إغلاق نشاط تجاري

يقيس هذا المكون الفرعي مدى سهولة إغلاق نشاط تجاري وفقاً للزمن المستغرق والتكلفة المتكبدة (كنسبة مئوية من النشاط) لإغلاق النشاط وكذلك معدل استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)، ويعادل تصنيف الزمن والتكلفة: $(V_{max} - V_{min}) / (V_{max} - V_i)$ مضروباً في 10، كما يقاس معدل استرداد التكلفة بالمعادلة: $(V_{max} - V_i)$ الأقصى $(V_{max} - V_{min})$ / مضروباً في 10؛ حيث يمثل V_i الزمن والتكلفة ومعدل استرداد التكلفة، بينما تحددت قيمة الحد الأدنى (V_{min}) بـ 10.0 أعوام، و76.0%، و92.6%، وقيمة الحد الأدنى (V_{min}) بـ 0.4 عام، و1.0%، و0.0%.

أ. الزمن (عدد السنوات)

ب. التكلفة (% من النشاط)

ج. استرداد التكلفة (سنت لكل دولار أمريكي)

المصادر: مجموعة بيانات ممارسة الأعمال التجارية بالبنك الدولي (عدة سنوات، 2004 – 2019).

3. التعامل مع التراخيص

يعتمد هذا المكون الفرعي على بيانات ممارسة الأعمال التجارية الصادرة عن البنك الدولي في الوقت المستغرق بالأيام والتكاليف المالية اللازمة للحصول على ترخيص إنشاء مستودع قياسي. وتم إنشاء تصنيفات على مقياس متدرج من صفر إلى 10 حيث تشير (1) إلى التكلفة الزمنية (المقاسة بعدد الأيام التقويمية اللازمة للحصول على ترخيص) و(2) إلى التكلفة النقدية للحصول على الترخيص (المقاسة كحصة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). وبعد ذلك تم حساب متوسط هذين التصنيفين للوصول للتصنيف النهائي لهذا المكون الفرعي. وكانت المعادلة المستخدمة لحساب التصنيفات المُدرجة على مقياس من صفر إلى 10 هي: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في 10، حيث V_i تمثل قيمة التكلفة الزمنية أو النقدية. وتم تعيين القيم الخاصة بـ V_{max} و V_{min} عند 363 يوماً و2,763% (1.5 انحراف معياري أقل من المتوسط في عام 2005) و0% على التوالي. وحصلت البلدان ذات القيم التي تخرج عن نطاق V_{max} و V_{min} على تصنيفات إما صفر أو 10 وفقاً لذلك.

المصادر: مجموعة بيانات ممارسة الأعمال التجارية بالبنك الدولي (عدة سنوات 2004 – 2019).

4. دفع الضرائب

يعتمد هذا المكون الفرعي على بيانات ممارسة الأعمال التجارية الصادرة عن البنك الدولي في الوقت المطلوب سنوياً للأعمال من أجل إعداد الضرائب المفروضة على دخل الشركات وضرائب القيمة المضافة أو ضرائب المبيعات والضرائب المفروضة على العمالة وتقديمها ودفعها. وكانت المعادلة المستخدمة لحساب التصنيفات المتدرجة من صفر إلى 10 هي: $(V_{max} - V_i) / (V_{max} - V_{min})$ مضروباً في 10، حيث تمثل V_i التكلفة الزمنية (تُقاس بالساعات) للامتثال الضريبي. وقد تم تعيين القيم الخاصة بـ V_{max} و V_{min} عند 892 ساعة (1.5 انحراف أعلى من المتوسط في عام 2005) و0 ساعة على التوالي. وحصلت البلدان ذات القيم التي تخرج عن نطاق V_{max} و V_{min} على تصنيفات إما صفر أو 10 وفقاً لذلك.

المصادر: مجموعة بيانات ممارسة الأعمال التجارية الصادرة عن البنك الدولي (عدة سنوات، 2004 – 2019).

5. المدفوعات الإضافية/الرشاوى/المحسوبيات

يعتمد هذا المكون الفرعي على الحرية الاقتصادية في العالم، والتي تُستخدم كمصدر لتقرير التنافسية العالمية. ملاحظة: تُستخدم تصنيفات "مكافحة الفساد" الصادرة عن مشروع البنك الدولي حول مؤشرات الحوكمة لتوفير أي قيم مفقودة من البيانات الأولية.

المصادر: جوارتنبي ولاوسون وهول ومورفي (2019)؛ والبنك الدولي (عدة سنوات، 2002-2018)، مؤشرات الحوكمة العالمية.



6. الجودة التنظيمية

يعتمد هذا المكون الفرعي على مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي. ويعكس ذلك تصورات قدرة الحكومة على وضع سياسات ولوائح سليمة تسمح وتُعزّز تنمية القطاع الخاص وتنفيذها. ويتراوح تقدير الحوكمة بين حوالي 2.5- (ضعيف) و2.5 (قوي) من أداء الحوكمة، والتي حُوّلت إلى مقياس من صفر إلى 10. المصادر: البنك الدولي (عدة سنوات، 2002-2018)، مؤشرات الحوكمة العالمية.

١ • الدول العربية التي تتمتع بأعلى مستوى من الحرية الاقتصادية في عام 2017 (بناءً على أحدث البيانات الشاملة المتوفرة) حسب الترتيب هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، و في المرتبة الثالثة كلٌّ من البحرين، لبنان، وسلطنة عمان.
منذ عام 2010، تناوب الأردن والإمارات العربية المتحدة بين المركزين الأول والثاني، أما الدول الثلاث الأدنى هي: السودان، الجمهورية العربية السورية وليبيا، والتي سجل جميعهم نتائج سيئة في السنوات الأخيرة.

٢ • منذ عام 2002، وهي السنة الأولى التي توفر فيها هذا التقييم، المغرب وتونس هما الدولتان الأكثر تقدماً على مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث احتل المغرب المرتبة العاشرة بارتفاع 0.8 نقطة و تونس بالمرتبة الحادي عشرة بارتفاع 0.6 نقطة. وأكبر التراجعات بالقائمة هي الدول التي تعاني من صراعات، فتراجعت سوريا 1.1 نقطة، واليمن 1.2 نقطة (العراق لم يكن له تقييم ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية يعود لعام 2002).

٣ • بالنسبة إلى الدول العربية الخمسة عشر التي تم تقييمها ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية منذ عام 2002، بقي متوسط الدرجات ثابتاً إلى حد ما في حدود 6.8 حتى 2011 وتراجع منذ ذلك الحين من 6.87 إلى 6.64 في عام 2017. مع العلم أن سوريا واليمن مسؤولتان عن هذا التراجع. فبدونهم يكن متوسط الدرجات ثابتاً -إلى حد ما- ما يقارب 6.9.

٤ • في المجالات الفردية للحرية الاقتصادية، حجم الحكومة، سيادة القانون، الصحة المالية، حرية التجارة والتنظيم، جاءت أكبر التغييرات في حجم الحكومة وحرية التجارة:
أ. ارتفع حجم الحكومة من 5.48 عام 2002 إلى 6.03 عام 2017.
ب. انخفضت حرية التجارة من 6.37، وهو بالأصل متوسط منخفض، إلى 5.92 في عام 2017. وهذا أمر مؤسف لأن العالم العربي إلى جانب دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لديها أقل تبادل تجاري داخل في هذا الاقليم.

المراجع

Al Ismaily, Salem Ben Nasser, Amela Karabegović, and Fred McMahon (2005). Economic Freedom of the Arab World. In Augusto Lopez-Claros and Klaus Schwab (eds.), *The Arab World Competitiveness Report 2005* (World Economic Forum, 2005): 129–141.

Ayal, E.B., and K. Georgios (1998). Components of Economic Freedom and Growth: An Empirical Study. *Journal of Developing Areas* 32 (Spring): 327–338.

Amin, Magdi, Ragui Assaad, Nazar al-Baharna, Kemal Dervis, Raj M. Desai, Navtej S. Dhillon, Ahmed Galal, Hafez Ghanem, and Carol Graham (2012). *After the Spring: Economic Transitions in the Arab World*. Oxford University Press.

Bengoa, M., and B. Sanchez-Robles (2003). Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Growth: New Evidence from Latin America. *European Journal of Political Economy* 19, 3 (September): 529–545.

Berggren, Niclas (2003). The Benefits of Economic Freedom: A Survey. *The Independent Review* 8, 2 (Fall): 193–211.

Carlsson, F., and S. Lundstrom (2002). Economic Freedom and Growth: Decomposing the Effects. *Public Choice* 112, 3/4 (September): 335–344.

Connors, Joseph (2011). *Global Poverty: The Role of Economic Freedom, Democracy, and Foreign Aid*. Doctoral dissertation, Department of Economics, Florida State University.

Dalsan Radio (2019) Somalia: Five New Banks Get the Nod to Operate in Somalia. *All Africa* (April) <<https://allafrica.com/stories/201904040324.html>>.

Dawson, John W. (1998). Institutions, Investment, and Growth: New Cross-Country and Panel Data Evidence. *Economic Inquiry* 36 (October): 603–619.

Dawson, John W. (2003). Causality in the Freedom-Growth Relationship. *European Journal of Political Economy* 19, 3 (September): 479–495.

De Haan, J., and J-E. Sturm (2000). On the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. *European Journal of Political Economy* 16: 215–241.

De Haan, Jakob, and C.L.J. Sierman (1998). Further Evidence on the Relationship between Economic Freedom and Economic Growth. *Public Choice* 95: 363–380.

De Soysa, Indra, and Krishna Chaitanya Vadlamannati (2014). Free Markets and Civil Peace: Some Theory and Empirical Evidence. Fraser Institute.

Doucouliaagos, Chris, and Mehmet Ali Ulubasoglu (2006). Freedom and Economic Growth: Does Specification Make a Difference? *European Journal of Political Economy* 22, 1: 60–81.

Easton, S.T., and M.A. Walker (1997). Income, Growth, and Economic Freedom. *American Economic Review* 87, 2 (May): 328–332.

Feldmann, Horst (2010). Economic Freedom and Unemployment. In James Gwartney, Joshua C. Hall, and Robert Lawson, *Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report* (Fraser Institute): 187–201.

Fike, Rosemarie (2017). Adjusting for Gender Disparity in Economic Freedom and Why It Matters. In James Gwartney, Robert Lawson, and Joshua Hall, *Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report* (Fraser Institute): 189–211.

Grin, Gilles (2012). The Arab Spring and the European Neighbourhood Policy: An Economic Outlook. *Foundation Pierre du Bois*.

Griswold, Daniel T. (2004). Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil for Democracy. *Trade Policy Analysis* 26 (January).

Gwartney, James, Robert Lawson, and Walter Block (1996). *Economic Freedom of the World: 1975–1995*. Fraser Institute.

Gwartney, James, and Robert Lawson (2004). *Economic Freedom of the World: 2004 Annual Report*. Fraser Institute.

Gwartney, James, and Robert Lawson (2006). *Economic Freedom of the World: 2006 Annual Report*. Fraser Institute.

Gwartney, James, Robert Lawson, and Joshua Hall (2015). *Economic Freedom of the World: 2015 Annual Report*. Fraser Institute.

Gwartney, James D., Robert Lawson, and Joshua Hall (2016). *Economic Freedom of the World: 2016 Annual Report*. Fraser Institute.

Gwartney, James D., Robert Lawson, and Joshua Hall (2017). *Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report*. Fraser Institute.

Gwartney, James, Robert Lawson, Joshua Hall, and Ryan Murphy (2018). Economic Freedom of the World: 2018 Annual Report. Fraser Institute.

Gwartney, James, Robert Lawson, Joshua Hall, and Ryan Murphy (2019). Economic Freedom of the World: 2019 Annual Report. Fraser Institute.

Hall, Joshua, and Robert Lawson (2014). Economic Freedom of the World: An Accounting of the Literature. *Contemporary Economic Policy* 32, 1: 1–19. <<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/coep.2014.32.issue-1/issuetoc>>.

Hourani, Albert (1992). *A History of the Arab People*. Warner Brothers.

Lopez-Claros, Augusto, and Klaus Schwab, eds. (2005). *The Arab World Competitiveness Report 2005*. World Economic Forum.

Malik, Adeel, and Bassem Awadalla (2011). *The Economics of the Arab Spring*. Centre for the Study of African Economics, University of Oxford.

Norton, Seth W., and James D. Gwartney (2008). Economic Freedom and World Poverty. In James Gwartney and Robert Lawson, *Economic Freedom of the World: 2008 Annual Report* (Fraser Institute): 23–40.

Pitlik, Hans, Dulce M. Redín, and Martin Rode (2015). Economic Freedom, Individual Perceptions of Life Control, and Life Satisfaction. In James Gwartney, Robert Lawson, Joshua Hall, *Economic Freedom of the World: 2015 Annual Report* (Fraser Institute): 185–202.

Sala-i-Martin, Xavier (2002). The Disturbing “Rise” of Global Income Inequality. Published in the JEL; available at: <<http://www.columbia.edu/~xs23/papers/GlobalIncomeInequality.htm>>, as of July 19, 2014.

Sidahmed, Alsir (2014, February 23). Arab Spring Back to Economy. Arab News. <http://www.arabnews.com/news/530091?quicktabs_stat2=1>, posted February 24; latest update February 23, 2014, 10:39 pm.

مصادر البيانات

- Bankscope (2011). [Information on world banking.] <<https://bankscope.bvdep.com>> (subscription required).
- Banque Centrale de Comores (2012). Rapport annuel. <http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2012.pdf>, as of June 4, 2014.
- Banque Centrale de Comores (2019). La structure du système bancaire comorien. <<http://www.banque-comores.km/index.php?pg=etablissements-de-credit>>, as of June 25, 2019.
- Banque Centrale de La Mauritanie (2019). Structure du système bancaire. <[http://www.bcm.mr/-structure-du-systeme-bancaire->](http://www.bcm.mr/-structure-du-systeme-bancaire-), as of June 20, 2019.
- Central Bank of Libya (2019). Economic Bulletin 1st Quarter. <<https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2019/05/2019-1st-Quarter-Economic-Bulletin.pdf>>, as of June 25, 2019.
- Child Soldiers International (2012). Louder than Words: An Agenda for Action to End State Use of Child Soldiers. <<https://www.child-soldiers.org/shop/louder-than-words-1>>, as of August 28, 2015.
- Child Soldiers International (2019). Child Soldiers Index. <<https://childsoldiersworldindex.org>>, as of July 5, 2019.
- Comoros, Ministère de Finances (1985–2001). Code général des impôts (LOI n° 85-018/AF du 24 décembre 1985 et lois annexes). <<https://comoros.eregulations.org/media/code%20des%20impots.pdf>>, as of June 14, 2019.
- Credendo (various years). Country Risk and Insights. Brussels. <<https://www.credendo.com/country-risk>>.
- Deloitte (2007). Investing in Africa, Somalia Country Study.
- Deloitte (2009–2019). International Tax and Business Guide Highlights. <<https://dits.deloitte.com/#TaxGuides>>, as of June 5, 2019.
- Deloitte (2015a). Guide to Fiscal Information: Key Economies in Africa 2014/15. <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/na/Documents/-tax/na_ZA_Fiscal_Guide_2015_29012015.pdf>.



Deloitte (2015b). Oil and Gas Taxation in Iraq. <<https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Energy-and-Resources/gx-er-iraq-oil-gas.pdf>>, as of July 7, 2017,

Economist Intelligence Unit (2019). Data request, June 18, 2019. <<http://www.economist-group.com>>.

Ernst & Young (various years). Worldwide Personal Tax and Immigration Guide. <<https://www.ey.com/gl/en/services/tax/global-tax-guide-archive>>, as June 4, 2019.

International Center for Tax Development (2019). The ICTD Government Revenue Dataset. <<http://www.ictd.ac/datasets/the-ictd-government-revenue-dataset>>, as of June 16, 2019.

International Institute for Strategic Studies (2007–2016). The Military Balance [2007–2016]. International Institute for Strategic Studies.

International Monetary Fund (2004–2018). Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions. IMF.

International Monetary Fund (2006–2019a). World Economic and Financial Surveys. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. IMF.

International Monetary Fund (2006–2019b). World Economic and Financial Surveys. Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa. IMF.

International Monetary Fund (2018). West Bank and Gaza: Staff Report. Prepared for the September Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee (September 17). <<https://www.imf.org/en/-Publications/CR/Issues/2018/09/17/west-bank-gaza-report-to-the-ad-hoc-liaison-committee>>, as of June 4, 2019.

International Monetary Fund (2019) Somalia: First Review under the Staff-Monitored Program. Country Report No. 19/67 (February 26).

Lawson, Robert, and Jayme Lemke (2012). Travel Visas. Public Choice 154, 1-2: 17–36

Mo Ibrahim Foundation (2017). Ibrahim Index of African Governance. <mo.ibrahim.foundation/iiag/downloads>, as of July 10, 2019.

Monetary Research (2003–2018). MRI Bankers' Guide to Foreign Currency. Monetary Research, Inc.

Musse, Abdifatah Mohamed, Rosemaliza Ab Rashid and Zairy Zainol (2019) The Emergence of Islamic Banks in Somalia in the Post-Conflict Era: Prospects and Challenges. *Indian-Pacific Journal of Accounting and Finance* 3, 1: 41–49.

PRS Group (various years). *International Country Risk Guide*. Data purchased from <<http://www.prsgroup.com>>.

PWC (various years). *Worldwide Tax Summaries Online*. <<https://www.pwc.com/gx/en/services/tax/worldwide-tax-summaries.html>>.

V-Dem Institute (2019). *Varieties of Democracy*. <www.v-dem.net>.

War Resisters' International (2019). *World Survey of Conscription and Conscientious Objection to Military Service*. <www.wri-irg.org>.

World Bank (various years, 2002–2018). *Worldwide Governance Indicators*. <<http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home>>, as of July 2, 2019.

World Bank (various years, 2004–2019). *Doing Business Database*. <<http://www.doingbusiness.org>>.

World Bank (various years, 2007–2018). *Logistics Performance Index*. <<https://lpi.worldbank.org/>>, as of July 25, 2019.

World Bank (various years, 2002–2018). *World Development Indicators*. World Bank. <<http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>>.

World Bank Group (2003, 2007, 2012). *World Bank Survey of Bank Regulation and Supervision*. <<http://www.worldbank.org/en/research/brief/BRSS>>.

World Trade Organization (2006–2018). *World Tariff Profiles*. <https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/world_tariff_profiles16_e.htm>, as of June 5, 2019.

United Nations (2019). *National Accounts Main Aggregates Database*. <<http://unstats.un.org/unsd/snaama/selCountry.asp>>.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD] (2014). *Economic Development in Africa Report 2014: Catalyzing Investment for Transformative Growth in Africa*. <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/aldcafrica2014_en.pdf>, as of June 19, 2017.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD] (2015). World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance. <http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf>, as of June 4, 2016.

دراسات تحضيرية

Walker, Michael A., ed. (1988). Freedom, Democracy, and Economic Welfare. Proceedings of an International Symposium (Volume 1). Fraser Institute.

Block, Walter E., ed. (1991). Economic Freedom: Toward a Theory of Measurement. Proceedings of an International Symposium (Volume 2). Fraser Institute.

Easton, Stephen T., and Michael A. Walker, eds. (1992). Rating Global Economic Freedom. Fraser Institute.